جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

# الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية (دراســـة حـــــالة اليـــمن)

**مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد(ل.م.د) في العلوم السياسية**

**تخصص: الحوكمة المحلية والتنمية السياسية والإقتصادية**

**إعداد الطالبين:**

**الطالب: بوكلوة عادل**

**الطالب: خرشاني أمير**

**إشراف الدكتورة:**

**د. غزلاني وداد**

**أعضاء لجنة المناقشة:**

| الاسم واللقب | الجامعة الأصلية | الصفة |
|---|---|---|
| د. زدام يوسف | باتنة | رئيسا |
| د. غزلاني وداد | قالمة | مشرفا ومقررا |
| د. مرزوقي عمر | باتنة | عضوا مناقشا |

**السنة الجامعية 2013-2014**

# إهــداء

نهـــــدي هذا العمـــــل إلى العـــــائلة الكريمـــــة

وإلى أصدقائـــــنا عبر مشـــــوارنا الدراســـــي

إلى دفعـــــة الـــــعلوم السيـــــاسية (2014/2013)

أمير و عادل

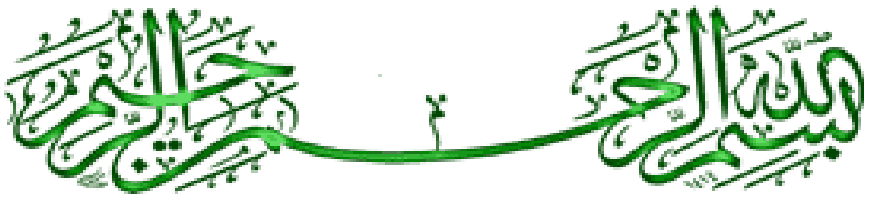

# فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَىٰ(123)
# وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا

**123-124 سورة طه**

# صدق الله العظيم

# خطة الدراسة

**مقدمة**

**الفصل الأول : الإطار النظري لدراسة القبيلة**

**المبحث الأول:** مفهوم القبيلة

**المطلب الأول:** تعريف القبيلة

**المطلب الثاني:** العصبية القبلية

**المبحث الثاني:** خصوصيات المجتمع العربي

**المطلب الأول:** السمات العامة للمجتمع العربي

**المطلب الثاني:** التنظيم الاجتماعي للمجتمع العربي

**الفصل الثاني: مكانة القبيلة في المجتمع اليمني**

**المبحث الأول:** البنية القبلية التقليدية في اليمن

**المطلب الأول:** المحددات الجغرافية و الاقتصادية و السياسية في اليمن

**المطلب الثاني:** طبيعة و تركيب البناء الاجتماعي اليمني

**المطلب الثالث:** العلاقات الاجتماعية القبلية في اليمن

**المبحث الثاني:** عوامل استمرار سلطة القبيلة في القبيلة

**المطلب الأول:** العوامل الجغرافية

**المطلب الثاني:** العوامل الاقتصادية

**المطلب الثالث:** العوامل السياسية و الثقافية.

**الفصل الثالث: الأدوار السياسية للقبيلة في اليمن**

**المبحث الأول:** مكانة القبيلة في البنية السياسية اليمنية

**المطلب الأول:** تواجد القبيلة داخل النظام السياسي

**المطلب الثاني:** القبيلة و العمل السياسي

**المبحث الثاني:** دور القبيلة في الأزمات السياسية في اليمن

**المطلب الأول:** القبيلة و حركتي التمرد الحوثي في الشمال والانفصالي في الجنوب

**المطلب الثاني:** القبيلة و الازمة السياسية في 2011

**خاتمة**

**قائمة المراجع**

**مقدمـــــة:**

تعد القبلية مكون جذري عميق في البنية الاجتماعية العربية و في معظم الأقطار العربية، كما أنها أحد أهم المقومات الرئيسية في هويتها و شخصيتها التاريخية و الثقافية، و هي إضافة إلى كل هذا تمثل إحدى الأركان التي تتحدد بها مستوى العلاقات الاجتماعية فضلا عن أدائها و دورها السياسي، فالقبيلة تتمحور حول كونها تجمعا واسعا يرتبط فيه الأفراد بعلاقات قرابة، وعادة ما تكون لهم نفس اللهجة و يشتركون في العيش داخل منطقة واحدة حال القبائل العربية، حيث اهتم العرب كثيرا بمجتمعاتهم القبلية و مسألة الأنساب إلى درجة أنهم أنتجوا لهذه الغاية علما خاصا بهم ألا و هو علم الأنساب، و القبيلة ليست مرتبطة بالضرورة بالبادية وحدها بل إنها موجودة في المدينة أيضا، مع احتفاظ قوي برابطتها المعنوية و الحضور الاجتماعي و السياسي الفاعل، إضافة إلى قدرتها على التوافق مع واقعها الحديث و المديني و نتيجة لذلك صارت تغير من ملامحها و تتداخل مع غيرها من المكونات البنى المجتمعية الحديثة فتكون بذلك قابلة للتأثير و التأثر.

ومما هو ملاحظ للعيان في المجتمعات العربية تجذر القبيلة وثقافة القبلية داخل هذه المجتمعات، ومعايشة هذه الثقافة وتأصل مفاهيمها لدى الإنسان العربي في الحاضرة كما في البادية والريف، حيث ما تزال القبيلة تحظى بفاعليتها وتأثيرها الكبير على مر الزمان وإلى الآن حتى مع قيام الدولة العربية القومية بمؤسساتها الحديثة وما حملته من أفكار ومبادئ، و مع هذا لم تنجح هذه الأخيرة بشكل عام في إيجاد جو من الطمأنينة لدى المواطن العربي مبني على أساس العدالة الاجتماعية وقيم الديمقراطية و حقوق الإنسان وحفظ الحقوق والأمن، فكان من الطبيعي بحسب هذا الوضع أن يرتد الفرد أو المواطن العربي إلى الكيانات التقليدية التي رأى فيها الحماية والاستقرار و بالطبع كانت القبيلة التجسيد الواضح لذلك، فالنسيج الاجتماعي الحالي في معظم أقطار العالم العربي هو خليط تمتزج فيه قيم البداوة بقيم المدنية وإن كانت القيم القبلية وقيم البداوة فاعلة أكثر ولها وجود مضمر نسقي يعبر عن نفسه في كل أزمة أو صراع، فلم يقتصر التأثر بثقافة القبيلة والعصبية المرتبطة بها على الأفراد والجماعات فحسب بل تعداه حتى إلى مختلف الكيانات السياسية والاجتماعية من أحزاب سياسية وحركات حديثة.

ولعل أهم نموذج اجتماعي عربي معاصر،لاستمرار التقاليد القبلية يجسده نمودج المجتمع اليمني الذي يتميز بغلبة المكون القبلي في بنيته الاجتماعية و تأثيره القوي في الحياة الاجتماعية والسياسية بصفة خاصة، حيث مثلت القبيلة إلى حد كبير ثقافة وهوية وأسلوب حياة، و ظلت ثابتا من ثوابت العلاقات الاجتماعية

والسياسية، فيصعب فهم حقيقة التطورات السياسية في اليمن دون الإحاطة بمكانة القبيلة في البناء الاجتماعي وأهمية دورها في العملية السياسية و كذا في مختلف الظروف والأوقات.

**أهمية الدراسة:**

يحظى موضوع الدراسة المتمثل في تحديد الأدوار السياسية للقبيلة في المجتمعات العربية وتحليلها بأهمية كبيرة، خصوصا لنقص وندرة الدراسات التي تناولت الظاهرة القبلية من الجانب السياسي، حيث أن أغلب الدارسين والباحثين لظاهرة القبيلة ركزوا على الجوانب التاريخية والاجتماعية وأغفلوا الجانب السياسي رغم الحضور الواضح للقبيلة على المشهد السياسي، ومن خلال هذا فإن الدراسة تسعى لمعرفة مدى قوة تأثير القبيلة على المستوى السياسي وكذا علاقتها بمختلف المكونات بدءا بعلاقتها بالدولة والأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني مع بيان أدوارها في تحقيق المشاركة السياسية وتأثيرها في الأزمات السياسية خصوصا في سياق الحراك السياسي العربي الحالي.

**أسباب اختيار موضوع الدراسة:**

يرجع أسباب اختيار موضوع الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية إلى العديد من الأسباب الذاتية و الموضوعية، فقلة إن لم نقل ندرة الدراسات و الأبحاث المهتمة بدراسة التأثير السياسي للقبلية دفعنا للبحث في هذا الموضوع محاولين تقديم مساهمة و لو بسيطة في هذا السياق، إضافة إلى تنامي الأدوار السياسية التي أصبحت تلعبها القبلية من خلال مشاركتها في العملية السياسية بطرق مباشرة و أخرى غير مباشرة، و مساهمتها الكبيرة في صنع الحكام و توجيه السياسات، و يعود سبب اختيارنا للحالة اليمنية لعدة أسباب منها:

- محافظة البنية القبلية في اليمن على شكلها و تركيبتها و هويتها التقليدية.
- التنوع و التشابك القبلي داخل المجتمع المدني.
- القوة والنفوذ الكبيرين للقبائل اليمنية داخل المجتمع و الدولة على حد سواء.
- الأدوار السياسية الكبيرة التي تضطلع بها القبيلة اليمنية.

**إشكالية الدراسة:**

إن القبيلة ككيان اجتماعي تقليدي و بدائي منذ آلاف السنين غالبا ما اضطلعت بالعديد من الوظائف، فكانت الحاضن لأفرادها و الحامية لهم و القائمة على مختلف شؤونهم، فهي تمارس أدوارا اجتماعية، اقتصادية، ثقافية و سياسية، أما بعد نشوء الدولة فقد تمايزت و اختلفت هذه الأدوار و أخذت أبعادا أخرى خاصة في الجانب السياسي، و هذا ما سنحاول تناوله في دراستنا من خلال التركيز على الأبعاد السياسية لظاهرة القبلية في المجتمعات العربية بصفة عامة و التعمق في دراسة هذه الأبعاد و تحليلها من خلال دراسة حالة المجتمع اليمني، و عليه قمنا بطرح **الإشكالية** التالية: **ما مدى تأثير القبيلة في الواقع السياسي العربي عموما و الواقع السياسي اليمني بصفة خاصة؟،** و ترتبط بهذه الإشكالية العديد من الأسئلة الفرعية التي تشكل الأساس التفصيلي للدراسة و هي:

ما مفهوم القبيلة؟ ما طبيعة بناء و تركيب المجتمعات العربية؟ ماهي مكانة القبيلة في المجتمع اليمني؟ ماهي العوامل المساهمة في استمرار سلطة القبيلة في اليمن؟ ماهي الأدوار السياسية التي تلعبها القبيلة اليمنية؟

**فرضيات الدراسة:**

-للإجابة عن الإشكالية و الأسئلة الفرعية، ينبغي علينا اختبار مدى صحة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية:**

– بالرغم من التحولات العميقة في بنية و طبيعة العلاقات الاجتماعية و السياسية في المجتمعات العربية، ما تزال القبيلة محافظة على مكانتها التاريخية و أدوارها السياسية و الاجتماعية و الثقافية.

- **الفرضيات الفرعية:**

- إن العصبية القبلية و ظاهرة الولاء للقبلية كبنية تقليدية في المجتمع، عوامل تعيق مسيرة بناء و تطوير الدولة الوطنية في اليمن.
- إن العمل السياسي في المجتمع اليمني محكوم بقوة الموروث الاجتماعي و الثقافي والتقليدي للقبيلة.

**منهج الدراسة:**

إن طبيعة الموضوع المدروس أوجب الاعتماد على ثلاثة مناهج : **المنهج التاريخي** من خلال التطرق للظروف التاريخية لتطور دور القبيلة و العوامل المساهمة في تعزيز مكانتها و أدوارها ، كما تم الاستعانة أيضا بالمنهج **التحليلي الوصفي،** كي نستطيع الوصول إلى دور القبيلة في المنظومة السياسية و ما أحدثته من تأثير

على النظام السياسي و كذا على باقي المكونات السياسية في اليمن، كما لا ننسى **المنهج الوظيفي** الذي يركز اهتمامه على المجتمع بوصفه نسق اجتماعيا مكونا من نظم متفاعلة ومتداخلة.

**تحديد الدراسة:**

يندرج تحديد الدراسة ضمن إطاران، الإطار الزمني و الإطار المكاني .

**الإطار المكاني:** نظرا لاتساع الإطار المكاني للدراسة و المتمثل في المجتمعات العربية، فقد تم تحديد و حصر نطاق هذا الإطار في دراسة المجتمع اليمني تحديدا، الذي يعد أحسن نموذج في مجال دراستنا نظرا لمحافظة البنى القبلية في اليمن على مكوناتها و شكلها و أدوارها، مع الإشارة في بداية الدراسة إلى خصائص وسمات المجتمعات العربية و تأثير القبيلة فيها بصفة عامة.

**الإطار الزماني:** بناءا على التحديد المكاني للدراسة التي ركزت على المجتمع اليمني، فقد تم تحديد الإطار الزماني بداية من سنة 1990، بتحقيق الوحدة اليمنية بين شطريها الشمالي و الجنوبي و تأسيس الدولة اليمنية الحديثة و مؤسساتها، الأمر الذي شكل عهدا لبداية التعددية السياسية و الممارسة الديمقراطية، أين ظهرت القبيلة كقوة و كيان سياسي منافس على السلطة و تسعى للوصول إليها، و هذا التحديد الزماني إلى غاية سنة 2011 مع قيام الثورة ضد نظام الرئيس علي عبد الله صالح و استيضاح دور القبلية اليمنية في هذه الأحداث.

**صعوبات الدراسة و الدراسات السابقة:**

نظرا لتطور البناء الاجتماعي و السياسي ظاهريا في المجتمعات العربية، فقد أصبحت مواضيع القبيلة و القبلية من المواضيع المهمشة التي أغفلها الباحثون و تعالت عليها الدراسات، خاصة في ميدان العلوم السياسية، فحسب نظر بعض الباحثين، فإن القبيلة مع ظهور و قيام و تطور الدولة الوطنية في الدول العربية، تلاشت و أصبحت من الماضي، و هذا على الرغم من ثقل حضور القبيلة كبنية اجتماعية في التاريخ الاجتماعي و السياسي لأقطار العالم العربي، و هذا ما جعل الحصول على مراجع متخصصة في الموضوع، و ذات قيمة و أهمية علمية أمرا صعبا خاصة فيما يتعلق بالدراسات الشاملة للمجتمعات العربية، ما عدا كتاب الدكتور محمد نجيب بوطالب تحت عنوان "**الظواهر الجهوية و القبلية في المجتمعات العربية المعاصرة**"، و كذا كتابة الآخر تحت عنوان" **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**"، إضافة لبعض المراجع القيمة التي ركزت على دراسة البنية القبلية في المجتمع اليمني على غرار:

- محمد محسن الظاهري في مؤلفة "**المجتمع و الدولة**" سنة **2004**، و هي دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية و الحزبية في الجمهورية اليمنية.
- محمد محسن الظاهري في كتاب آخر بعنوان "**الدور السياسي للقبيلة في اليمن1962-1990م**" سنة **1996**، تطرق من خلاله للأدوار السياسية التي لعبتها القبيلة في اليمن و علاقتها بالدولة و تأثيرها على باقي مكونات المجتمع اليمني.
- عادل مجاهد الشرجبي و آخرون، في كتاب" **القصر و الديوان، الدور السياسي للقبيلة في اليمن**" سنة **2009**، تناول فيه دراسة معمقة للمجتمع اليمني و مكوناته القبلية و علاقتها بالنظام السياسي و الدولة في اليمن.

**تقسيم الدراسة:**

للإجابة عن الإشكالية المطروحة و مناقشة مختلف متغيراتها و للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول:

- تطرقنا في **الفصل الأول** إلى الإطار المفاهيمي و النظري للقبيلة و القبلية، فقمنا بتقديم أهم التعريفات اللغوية و الاصطلاحية، إضافة إلى عرض مختلف وأهم خصائص و سمات المجتمعات العربية و كذا التكوينات القبلية التي تحتويها.
- أما **الفصل الثاني** فتناولنا فيه دراسة معمقة لليمن من خلال محدداتها الاقتصادية و الجغرافية و السياسية، إضافة إلى محاولة بيان طبيعة المجتمع اليمني و تركيبته و مختلف مكوناته القبلية و العلاقات السائدة بينهما و كذا العوامل المساهمة في استمرار سلطة القبلية في اليمن.
- في**الفصل الثالث** تم التركيز على الدور السياسي للقبيلة في اليمن من خلال بيان علاقتها بالنظام السياسي و مختلف المكونات السياسية من أحزاب و منظمات مجتمع مدني، كما تم استيضاح دور القبلية اليمنية في بعض الأزمات السياسية التي شهدتها اليمن.

## الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة القبيلة

إن تعايش الإنسان العربي مع ثقافة القبيلة جعل هذه الثقافة و مفاهيمها حاضرة معه في المدينة كما في البادية أو الريف، و النسيج الاجتماعي الحالي في معظم أقطار العالم العربي هو عبارة عن خليط تمتزج فيه قيم المدينة بقيم البداوة، و إن كانت القيم القبلية فاعلة أكثر و لها وجود فعال يعبر عن نفسه بوضوح في كل أزمة أو صراع، فإن الكثير من المدن العربية لا تزال مناطق توطن عشائري أكثر منها مدن حضارية، و لم يقتصر أمر التأثر بثقافة القبيلة على الأفراد والجماعات، بل حتى الأحزاب و الحركات الحديثة في العالم العربي و الإسلامي.

### المبحث الأول: مفهوم القبيلة

شغل مفهوم القبيلة العديد من المفكرين و الباحثين، فتعريف القبيلة يختلف من الفكر العربي المشيد بها، و الفكر الغربي المناهض للقبيلة و الداعي إلى إزالتها، فالتعريفات اختلفت من مفكر إلى آخر.

**المطلب الأول: تعريف القبيلة**

بمتابعة مختلف التعريفات المتعلقة بالقبيلة و مشتقاتها، يمكننا التعرف على خلفيات هذا المفهوم ومنطلقاته، التي أدت إلى تعددية في المعاني، ومن المعروف أن للعرب تراثا قبليا غنيا باعتبار أن هذه الوحدة الاجتماعية المحورية صحبت مختلف مراحل تاريخ العرب.[1]

فقد أفرد الدارسون لمصطلح " القبيلة" مؤلفات و أبوابا و محاور، فالتعريفات الحديثة استندت إلى معنى التجمع الواسع المستند إلى الجد المشترك، فالتعريف العربي للقبيلة يتميز بالدقة من خلال الاتفاق على أنها تمثل جزءا يندرج في إطار تصنيفات أخرى متدرجة، فللعرب تقاليد عريقة في علم الأنساب.[2] و يقوم التعريف عادة إلى اعتقاد المجموعات القبلية في انتمائها إلى جد مشترك، انتماء يميزها عن مجموعات أخرى مماثلة و يفصلها عنها، بحيث تكون العلاقات بين الطرفين علاقات تعارض و تنافس و صراع.[3]

واختلف مفهوم القبيلة من فكر إلى آخر، فهي في الفكر الغربي بنية تقليدية سابقة على المجتمع السياسي الحديث، ينبغي إزالتها لا تهذيبها و تطويرها، و أما في الفكر العربي فهي ككل الأنظمة الثقافية تنزع باستمرار إلى تعديل نفسها تبعا للظروف المتغيرة، و هي محرك للحياة السياسية و حاضرة في السلوك السياسي العربي.[4]

**الفرع الأول: مفهوم القبيلة في الفكر الغربي الليبرالي:**

إن كلمة **قبيلة** "Tribe" في اللغة الانجليزية مشتقة من الأصل اللاتيني"Tribus" و يشير إلى فروع ثلاثة و هي: Luceres–Sabine–Ramnes، و قد عرف **قاموس أكسفورد** القبيلة على أنها: "جماعة من الناس يشكلون مجتمعا محليا، و يعلنون أنهم ينحدرون من جد أو سلف مشترك". و يذهب **قاموس العلوم الاجتماعية** إلى تعريف القبيلة بأنها: "عبارة عن نسق من التنظيم الاجتماعي، يشمل عدة جماعات محلية مثل:

---

[1] – محمد نجيب أبو طالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، ط1، ( بيروت: مركز الوحدة العربية، 2002)،ص53.

[2] – المرجع نفسه، ص 53.

[3] – محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي**، ب ط، ( الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1990)، ص83.

[4] - حمزة علي لقمان، **تاريخ القبائل اليمنية**، ب ط، ( صنعاء: دار الكلمة، 1985)، ص9.

القرى، العشائر و تقطن القبيلة إقليميا مشتركا، و تتحدث لغة واحدة، و تسود بينهما ثقافة مشتركة، و ترتكز على مجموعة من العادات والتقاليد".

وفي مجال الأنثروبولوجيا تذهب بعض الأدبيات الغربية عند تعريفها لمفهوم القبيلة إلى أنها تمثل مجتمعا تسوده مجموعة من العواطف الأولية.[1] و يعطى للعامل القرابي أولوية على غيره من العوامل، و لذا فإن الفكر الغربي ينظر إلى الكيان القبلي على أنه كيان راكد تاريخيا، و غير قابل للتطور، فالقبيلة وفقا لهذا الفكر، بنية تقليدية يتعين تحطيمها لا تطويرها لأنها تفيض التطور و التقدم. و لذا فإن عملية التحديث بجوانبها المتعددة كفيلة بتحطيم و إزالة هذا الكيان القبلي الراكد و المعيق لتطور المجتمع و تقدمه.[2]

**الفرع الثاني: مفهوم القبيلة في الفكر العربي:**

تعرف القبيلة في الفكر العربي بأنها جماعة من الناس تنسب إلى أب أو جد واحد، وإن كانت رابطة القرابة و الانتماء المشترك هي الأساس في تعريف القبيلة من منظور عربي، إلا أن وحدة القبيلة لا يمكن إرجاعها إلى صلات القربى وحدها، حيث هناك رابطة المصلحة المشتركة، و تعتبر القبيلة وحدة التنظيم الاجتماعي الرئيسية في المجتمع العربي قبل الإسلام، فهي تتواجد في الصحاري و القرى كما في المدن.

وقد مثل مجتمع شبه الجزيرة العربية كيانا لعدد من مجتمعات القبائل، حيث شكلت كل قبيلة مجتمعا قائما بذاته مستقلا في إدارة شؤونه و معيشته و حكمه، حيث هناك جامعا مشتركا بينها هو نمط تنظيمها الداخلي، إن هذا التنظيم نفسه يتكرر لدى كل القبائل مما يجعلها وحدات منفصلة ماديا فيما بينها، لكنها منسجمة التكوين الداخلي و ذات أوضاع اجتماعية متشابهة.[3] و بالنسبة لابن خلدون لا تحدد القبيلة بكونها جماعة متفرعة عن جد أول كما لا تحدد فقط بما يجمع أعضائها من روابط الدم، كما حدد ذلك الأنثروبولوجيون الكلاسيكيون، وإن النسب في معناه الضيق لا يعدو أن يكون معطى وهميا لا يصمد أمام واقع الاختلاط و علاقات الجوار و التعايش في المكان، و أما الإطار الحقيقي للقبيلة عند ابن خلدون فهو النسب في معناه الواسع،[4] و ما يمثله من أشكال التحالف و الولاء و الانتماء، و يؤكد ابن خلدون على دور المكان الذي يشكل محور التحام الجماعة، و مما يذكي الإحساس بالانصهار ضمن الجماعة القبلية و يعزز تلاحمها الداخلي ضد الخطر الخارجي الذي قد يهدد استمرار وجودها، سواء كان ناجما عن عصبية زاحفة من خارجها أو عن تدخل

---

[1] – محمد محسن الظاهري، **المجتمع و الدولة**، ب ط، ( القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004)، ص ص 37–38.

[2] – المرجع نفسه، ص 38.

[3] – صريح صالح القاز، **دور القبيلة في المنظومة السياسية اليمنية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تونس المنار، تونس، 2000، ص 5.

[4] – عبد الله الغذامي، **القبيلة و القبائلية أو هويات ما بعد الحداثة** ،ط2، ( الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009)، ص 151.

سلطة مركزية، كما أن علاقات القرابة و التحالف الموجودة بين أعضاء القبيلة الواحدة تؤدي إلى إقامة الفوارق بين المجموعات القبلية، التي كثيرا ما تتسبب في عمليات التنافس الحاد و الصراع على الموارد و مصادر العيش، و هذا ما يدفع إلى إضفاء طابع الصراع الدائم و المستمر على المجتمع القبلي.[1]

**الفرع الثالث: ثقافة القبيلة**

يقوم المجتمع القبلي في كثير من مضامينه على المساواة و العدالة بالمقارنة بمجتمع المدينة، وهذا ما يدل عليه ضعف الفروقات بين أفراد القبيلة، كما يغطي التضامن القبلي بين الأفراد والمجموعات الفوارق الفردية و يضعفها، فالطبقية الهرمية تكاد تختفي في القبيلة لأن الملكية مشتركة في أغلب الأحيان.

و لقد كان دفع المجبى بالنسبة إلى القبائل و في مختلف المراحل، تعبيرا عن الخضوع إلى المركز السياسي، حيث سادت في بعض المراحل علاقات ما بين القبائل تقوم على تحكم القبائل القوية في القبائل الضعيفة عبر فرض الإتاوات عليها، و قد اتخذت تلك العلاقات عدة أشكال تراوحت بين التحالف و الحماية و الإخضاع، فأصبحت الضريبة رمزا للتمييز في المجتمع القبلي.

وتمثل الجبرية أيضا إحدى المحددات الإيديولوجية القبلية، فمكانة الأفراد تستوجب الانصهار في الجماعة القبلية، و تجعلهم لا يعبرون عن إرادتهم الخاصة، بل يعبرون من خلال فعلهم الفردي أو الجماعي على إرادة القبيلة، فهم يتصرفون بالنيابة عنها.[2]

حيث أن الفرد حينما كان يغزو أو يمارس الثأر فهو لا يفعل ذلك لنفسه فقط، بل من أجل القبيلة، فهو يمارس بذلك فعلا اجتماعيا و سياسيا نابعا من قهر الجماعة الذي يمنعه من ممارسة فعل مغاير لذلك الفعل، على أن هذه الجبرية ظلت صفة تميز البناء القبلي حتى القرن التاسع عشر حينما بدأت الكيانات القبلية في التفكك مع ظهور أشكال جديدة من الاندماج عوضت الاندماج القبلي واستبدلت التجند القبلي.[3] و لقد مثلت القبيلة عبر التاريخ الملجأ الحصين للفرد، كما مثل التضامن القبلي وسيلة الدفاع الأساسية ضد كل أشكال القهر المسلط من الخارج، وما دامت الخيمة تمثل الوحدة السكنية التي ظلت تصاحب البناء القبلي، فقد أصبحت رمزا لتماسك القبيلة ووحدة بنائها القاعدية باعتبار أن الخيمة تمثل الوحدة الاجتماعية الصغرى ممثلة في الأسرة الزوجية، فلعل الخيمة بطريقة بنائها و بمرتكزاتها و حمايتها للأفراد تمثل خير معبر عن القبيلة كغطاء يضم و يحمي مختلف الفروع و العشائر و إن فكرة وراثة السلطة القبلية فكرة مضخمة لدى باحثي الحقبة الاستعمارية، و لعل منشأها وراثة أحكام مناوئة للإسلام تسربت منذ القرن الثامن عشر إلى الاستشراق التقليدي و ظاهرة

---

[1] – المرجع نفسه، ص 151.

[2] – محمد نجيب أبو طالب، مرجع سابق، ص105.

[3] – المرجع نفسه، ص106.

احتكار بعض العائلات لسلطة الشيخ أو القائد ما هي سوى ظاهرة حديثة، فضلا عن كونها غير دائمة، لأنها تخضع بعد كل فترة إلى مبدأ الانتقال إلى خط نسب أخر، و كما أن الوثائق القبلية وخصوصا التي تتعلق بالميعاد، تدل دلالة واضحة على أن السلطة العرفية المحلية كانت تخضع إلى المشاورة والانتخاب لدى أغلب القبائل على مختلف انتماءاتها العرقية.[1] ولا تختلف القبائل العربية كثيرا عن بعضها في أصول ثقافتها و معتقداتها التي تشكل جزءا من كيان القبيلة.[2] وفي الجماعة القبلية لا تتيح فترات السلم والرخاء الفرصة لظهور العديد من الزعماء، و لكن الأزمات هي التي كانت تتمخض عن الكثير من الزعماء الذين لهم القدرة على إدارة أمور القبيلة و حل النزاعات بين أفردها و بينها وبين القبائل الأخرى، و على رئيس القبيلة أن يتحلى بصفة الشجاعة و الدهاء، ومن الصفات المهمة للزعيم أن يتجاهل السفلة و السفهاء و يتحلى بالقدرة على اتخاذ القرار.[3] و الرئيس هو روح القبيلة و شعارها، يلهب بهم روح الحماسة و القدرة على الوقوف بوجه العدو، و يدافع الزعيم عن حقوق أفراد قبيلته و عن كرامتهم، فحقوقهم حقوقه ، و كرامتهم كرامته، ولا يقبل أن تلحق بهم الإهانة و عليه أن يدافع عنهم، و بقدر إيجابية العلاقة مع أفراد قبيلته تتسم العلاقة بالسلبية مع أفراد القبيلة المعادية، فهو في حالة عداء مع كل أفراد القبيلة المعادية بلا تمييز، فهو مع قبيلته و ضد كل ما هو خارج القبيلة.[4] وإن ارتباط الفرد بالقبيلة لم يأت عن شريعة أو قانون و إنما أعراف متفق عليها و علاقات ترسخ بحكم المصالح المتشابكة ، فالقاتل في المجتمع القبلي ليس مسؤولا كفرد عن جريمته و إنما يتحمل المسؤولية قبيلة الجاني، فجريمة القتل لا تقع على المجني فقط، و إنما على قبيلة القتيل، فتطالب بالثأر و الدية و تقوم القبيلة بهذا السلوك لتشد من ارتباط أعضائها و زيادة انتمائهم إلى القبيلة ، ويصدر نفس رد الفعل من قبيلة الجاني فهي تتحمل مسؤولية فعل أي فرد منها، و القبيلة تستمد ديمومتها و حياتها من تماسك و اتحاد أفرادها حيال أي خطر داهم أو متوقع و يرث الفرد هذا النسق من الأفكار من أسلافه، فلا يستطيع أن يخرج الفرد على ما تعارف عليه القوم من قيم ولا الإساءة إلى روح الجماعة.[5]

**المطلب الثاني: العصبية القبلية**

---

[1] – المرجع نفسه، ص ص 107–108.

[2] – أمل آل كاشف الغطاء، **دور العصبية القبلية و أثرها على المجتمع العربي**، ب ط، ( إيران: مكتبة الصدر،ب س)،ص 9.

[3] – المرجع السابق، ص 19.

[4] – المرجع نفسه، ص ص 13–14.

[5] – المرجع نفسه، ص 20.

شغل موضوع العصبية جل الباحثين الذين اهتموا بفكر ابن خلدون، إذ حاولوا إيجاد تعريف لها، و تحديد مفهوم دقيق وواضح لهذه الظاهرة التي أضحت تحمل معان كثيرة، و تتباين صورها كلما نظر إليها من زاوية معينة تختلف عن غيرها.

**الفرع الأول: تعريف العصبية**

التعصب من العصبية في اللغة و مشتقة من العصب و هو الطي و الشد، و العصبية حسب المعجم الوسيط تعني الجماعة من الناس.

و أما العصبية في الاصطلاح فقد عرفها محمد عابد الجابري بأنها "رابطة اجتماعية سيكولوجية، شعورية ولا شعورية معا"، والعصبية تقوم على محورين هما القرابة والملازمة بحيث لا يتمكن الفرد من التعبير عن كيانه الشخصي إلا من خلال جماعته التي تحميه و تدافع عنه ضد أي حدث خارجي مادام هذا الفرد ممعنا في البقاء تحت لواء عصبته.[1]

فالتعصب من وجهة نظر نفسية يعرف بأنه "اتجاه نفسي مشحون انفعاليا أو عقيدة أو حكم مسبق ضد جماعة أو شيء أو موضوع، ولا يقوم على سند منطقي أو معرفة كافية أو حقيقة علمية، بل ربما يستند إلى أساطير وخرافات"، فيما يرى آخرون بأنه أحكام مسبقة، غير قائمة على دليل أو جماعة مكروهة أو محبوبة، ويوصف أيضا بأنه نمط من العداء في العلاقات بين الأفراد وهو موجه ضد جماعة ككل أو إلى أفرادها، ويتضح مما سبق أن الطبيعة الانفعالية هي السمة المميزة للتعصب والتي تلعب دورا نفسيا لأصحابها والمتميزة عندهم بالجمود الذي لا يقبل معه التعديل أو التغيير، ويشكل التعصب سمة من سمات شخصية الإنسان، حيث يميل المتعصب إلى العنف و يدخل في الأحزاب و تنظيمات متطرفة، و تتميز شخصيته بالعدوانية و عدم تقبل الآخرين و يهتم بالمنزلة الاجتماعية.[2]

و قد درج علماء النفس على تسمية خمس درجات تعبر سلوكيا على التعصب: أسلوب كلامي معارض أو التعبير اللفظي الحاد و التجنب و التمييز عن استثناء أعضاء الجماعة المقصودة من بعض الحقوق الاجتماعية، والعدوان والقتل، وتشير الكثير من الدراسات أن التعصب مكتسب فلا أدلة تشير إلى أنه غريزي أو فطري في النفس الإنسانية، ولكنه مكتسب، ومتعلم كنتاج اجتماعي تسهم عوامل معينة في بلورته، ويأتي على رأسها عوامل التنشئة الاجتماعية.[3]

---

[1] – توفيق محمود أبو الحديد، **التعصب القبلي في السلوك السياسي الفصائلي الفلسطيني**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010، ص 15.

[2] – المرجع نفسه، ص 17.

[3] – المرجع نفسه، ص18.

إن العصبية تنشأ بفعل روح التضامن مع الجماعة وتتحول إلى شعور الأنا وحب الذات حين يتمادى الإنسان فيها مخترقا حاجز الزمن، وعند ذلك تنقسم وتتشتت إلى اتجاهات ومواقف متعددة مغايرة للدافع الأصلي.[1] و تعتبر العصبية فكرة مركزية في القبيلة، وهي ناجمة عن الالتحام بين الأفراد عبر النسب والقرابة، و تتجسد هذه الفكرة في قيم المناصرة والمغالبة والتضامن، وقد كانت العصبية المدخل الرئيسي الذي نظر به ابن خلدون إلى أحداث التاريخ الإسلامي، وذهب محمد عابد الجابري إلى أن المصلحة المشتركة و الدائمة للجماعة هي الأساس الفعلي للعصبية، ويرى معه ابن خلدون أنها تذهب إلى أبعد من النسب ولا تكون محدودة بالرابطة الدموية وحدها، بل إن التكتلات في المؤسسات الحديثة تمثل صورة للعصبية متى اشتد التضامن بين أفرادها فالقبيلة العربية مع أنها تعتمد على رابطة الدم في تسلسل النسب، إلا أن دخول الكثيرين فيها كان بالولاء خصوصا في أيام الفتوحات، أو تبعا للغرم كما هو شائع في أنماط الولاء العشائري. وتعود المفاهيم التقليدية العميقة والمتجذرة مثل العصبية إلى البروز مجددا عبر أكثر حداثة.[2]

فالجماعات قد تعمل على تطوير أشكالها وهياكلها وأدواتها، و لكن مفهوم العصبية لا يزال فاعلا لديها، فالجماعة تكون أقوى وأشد لحمة بمثل هذه الرابطة المعنوية، وهو أمر نشاهده بشكل واسع في مجتمعاتنا اليوم، كالتعصبات التي تؤثر في سير العملية الإدارية أو السياسية أو غيرها من المنافسات والممارسات التي نراها حتى في أماكن العمل، الأمر الذي يؤثر في نجاعة السلوك والممارسة في المجتمع الحديث.[3] فمفهوم العصبية التقليدي لا يعرف التجزئة ولا النسبية، فالقبيلة بشكلها التقليدي ترفض المغايرة والتفرد ولا تعرف المعارضة، فمن يخالف يستثنى من الكيان، وينفى من القبيلة وهذا الأمر من أصعب الأمور التي يمكن أن يواجهها فرد في مجتمع تقليدي، و تحمي العصبية ترابط القبيلة وتكون المعيار الذي يحاكم به سلوك أفراد القبيلة وأفعالها، فهي التي تجعل الأفراد يلتفون على القبيلة في السراء والضراء ويهبون القوة والدعم لها، فدائرة التعصب تتسع أو تضيق تبعا للسياق أو الموقف، كما أن طبيعة العصبية وشدتها تتفاوت تبعا لقوة القبيلة أو ضعفها.[4]

---

[1] – آمال آل كاشف الغطاء، مرجع سابق، ص 8.

[2] – عبد العزيز الحيص، **القبيلة و الديمقراطية: حالة العراق الملكي**،ب ط ،( الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، 2011)،ص9.

[3] – المرجع نفسه، ص10.

[4] – المرجع نفسه، ص 11.

**الفرع الثاني: أنواع العصبية**

تتعدد أنواع العصبية داخل المجتمع وتختلف صورها بحسب طبيعة المجتمع، إلا أن هناك أنواعا ظاهرة تبرز بقوة، ويلاحظ أثارها على المجتمع، ومن بين أنواع العصبية هناك: العصبية القومية، العصبية ضد اللون، الجنسية الوطنية، العصبية الحزبية، العصبية الدينية، وفي الأخير العصبية القبلية التي سنركز عليها من خلال تقديم تعريف لها والأسس التي تقوم عليها .

تعرف العصبية القبلية في اللغة بأنها: "الجماعة من الناس تنسب إلى أب أو جد واحد".[1]

فالعصبية القبلية تختلف باختلاف نظام كل قبيلة، فقد تزداد مثلا في بلاد العرب لأنهم مرتبطون بمجموعة من القبائل العربية المتنوعة، وقد لا توجد القبيلة في منطقة أخرى من العالم، مثل أمريكا مثلا لأنهم بلد عبارة عن مجموعة من الشعوب المهاجرة من أوروبا، وتقوم العصبية القبلية على أسس هي:

**1- وحدة الدم و النسب:**

وهو الأساس الأول الذي تقوم عليه العصبية القبلية، وهذه الرابطة كانت من أقوى الروابط، ووحدة القبلية وتماسكها تزداد كلما اعتقد أفرد القبيلة بأنهم ينحدرون من أب واحد، ويجري في عروقهم دم واحد، وقد اعتبر كثير من العلماء والباحثين أن وحدة الدم و النسب هي من طبيعة البشر، ومن أبرز من تكلم في قضية نزوح أبناء القبيلة للدم والنسب، ابن خلدون حيث بين فوائد النسب وثمرته على الإنسان من باب صلة الرحم وذلك بقوله: "إن النسب إنما فائدته هذا الالتحام الذي يوجب صلة الأرحام، حتى تقع المناصرة والنعرة وما فوق ذلك مستغنى عنه، إن النسب وهمي لا حقيقة له ونفعه إنما هو في هذه الوصلة والالتحام".[2]

**2- الحلف و الولاء:**

ذكر ابن خلدون أن العصبية القبلية قائمة على الحلف والولاء لأفراد القبيلة، و يدخل الرقيق في العصبية القبلية، وقد فسر ابن خلدون امتداد هذه العصبية للرقيق بقوله:" فإذا اصطنع أهل العصبية قوما من غير نسبهم أو استرقوا العبدات والموالي والتحموا به، ضرب أولئك الموالي والمصطنعون بنسبهم في تلك العصبية ولبسوا جلداتها كأنها عصبتهم.[3]

وقسم ابن خلدون العصبية القبلية إلى قسمين هما:

---

[1] – عايض محمد آل حجراف، دور **التربية الإسلامية في مواجهة العصبية في زمن العولمة الاجتماعية**، رسالة ماجستير في التربية الإسلامية و المقارنة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1433هـ، ص 27.

[2] – المرجع نفسه، ص 28.

[3] – المرجع السابق، ص 29.

العصبية الممدوحة والعصبية المذمومة، فالعصبية الممدوحة هي التي تحث على الحق، ونصرة المظلوم على الظالم، وأما المذمومة فهي التي تقوم على الباطل ونصرة الظالمين، وقد ذم الإسلام هذه العصبية بآيات و أحاديث عديدة.

وقد كان لهذه العصبية أثر خطير على حياة القبائل العربية، فقد خلفت المنازعات والانقسامات مما جعل انقياد بعضهم إلى بعض أمرا مستحيلا وجعلوا شعارهم الأعلى" انصر أخاك ظالما أو مظلوما".

ومن هنا يتضح الفرق بين العصبية الممدوحة والعصبية المذمومة، فالممدوحة أينعت ثمارها عندما اجتمعت عصبية العرب على الدين، فزحفوا نحو الفرس و الروم، وأما العصبية المذمومة فقد وقفت سدا منيعا أمام تكوين أمة موحدة في العصر الجاهلي، وامتدت أثارها السلبية فيما بعد وصارت من أهم العوامل التي أدت إلى سقوط بني أمية.[1]

**الفرع الثالث: القبيلة السياسية**

القبيلة السياسية لا تعني القبيلة بمفهومها التقليدي، أي تلك الجماعة التي تعتمد على القرابة ووحدة النسب ولكن تعني أي جماعة قد أخذت جوهر مفهوم القبيلة التقليدية فأصبحت تترابط بهذا المفهوم.

ومفهوم العصبية كجوهر للقبيلة و كأهم مكون داخلي فيها، لا يزال ذلك المكون الثقافي العميق لدينا، حيث نعيد توليده و صياغته مع الأوضاع الجديدة، وأصبح التعصب والارتباط في كل ناحية، في أماكن العمل و العلم، و في ساحات النقاش الفكري و الاجتماعي و الشرعي و السياسي. والقبيلة السياسية شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي، كونها حالة عقلية عامة تخصب الذاكرة الجماعية للجماعة.[2]

وأيضا عن كونها مفهوم تطويري يتناغم مع الأوضاع والحقائق الجديدة، حيث لا يزال المفهوم يعيد استنساخ نفسه تبعا لتأمله و تجذره العميق في ثقافتنا،[3] لذا يعزى عدم نجاح الممارسة الديمقراطية في العديد من الدول العربية إلى التأثير السياسي للقبيلة، وتداخلها في العمل السياسي في ظل الدولة الحديثة، ويرى بعض المنظرين مثل عبد الوهاب رشيد و سيمور ليبست أن الديمقراطية كي تترسخ وتتجذر في المجتمع فإنها بحاجة إلى أن تحتضن ثقافيا، و أن تؤسس وجودها على البنى السياسية والاقتصادية و الاجتماعية، و هي ما أنتج تأثيره في العملية السياسية.

---

[1] – المرجع نفسه، ص30.

[2] – عبد العزيز الحيص، "**القبيلة السياسية**" على الرابط : www.elaph.com/web/elaphwriter/2009.
تاريخ التصفح:2014/04/03 الساعة 11:00

[3] – المرجع نفسه.

إن القبيلة كان و لا يزال لها شأن مساعد و لكنه دور مهم في المسألة السياسية، و قد تمثلت في وجوه متنوعة، كدعم مادي لجهة سياسية ضد أخرى، أو إشعال ثورة و اضطراب سياسي في منطقة ما، أو تصويت وانحياز إلى اتجاه سياسي معين، وهذه كلها تدخلات مغايرة للطريقة السياسية الحديثة.[1]

ويعدد سمير العبدلي في كتابه" ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن" الملامح السياسية للقبيلة و هي:

- بساطة السلطة السياسية في داخل القبيلة و التفاعل السهل بين الشيخ و الفرد.
- أولوية الولاء للقبيلة وأن السيادة الشرعية فيها للشيخ ولمجلس القبيلة.
- مراعاة الأفراد لعرف القبيلة في التنظيم والتراتيب السياسية داخل القبيلة واحترام الأفراد لزعامة القبيلة" المشايخ".[2]

و في المجتمع العربي ما زالت القبيلة محافظة على مكانتها وعلى كيانها على أرض الواقع رغم الظروف و التغيرات التي طرأت على المجتمع العربي.

**المبحث الثاني: خصوصيات المجتمع العربي**

تكون المجتمع العربي تدريجيا عبر تاريخ طويل، وتحديدا منذ الفتوحات الإسلامية في ما نسميه الوطن العربي، أو ما يفضل البعض تسميته بالعالم العربي.

حيث يعتبر المجتمع العربي، مجتمع شديد التنوع في بنيته و انتماءاته، منفتح على التغيرات التي تجتاح العالم بأسره، حيث يعتبر المجتمع العربي مجتمع معقد وهذا راجع إلى كونه يتكون من العديد من المجتمعات التي تختلف عن بعضها في العديد من السمات.

ولكن للمجتمع العربي العديد من الخصوصيات والسمات المشتركة التي يمتاز بها وخاصة نمط التنظيم الاجتماعي الذي لا يختلف كثيرا من دولة إلى أخرى.

**المطلب الأول: السمات العامة للمجتمع العربي**

يتصف المجتمع العربي المعاصر بأنه مجتمع متكامل، متنوع، انتقالي، متخلف، شخصاني في علاقاته الاجتماعية، تعبيري في توجهه:

1- إن المجتمع العربي مجتمع متكامل بمعنى أنه يكون مجتمعا – أمة- إنما ينقصه النظام السياسي الموحد الشامل، ويرى بعض الباحثين أن الوطن العربي مجموعة مجتمعات متميزة وليس مجتمعا واحدا.[1]

---

[1] – منذر إسحاق، **القبيلة و السياسة في اليمن**، ب ط، ( اليمن: المؤسسة التنموية للشباب، 2012)، ص ص 5-6.

[2] – عبد العزيز الحيص، القبيلة و الديمقراطية، مرجع سابق، ص 12.

2- إن المجتمع العربي مجتمع متنوع في تكامله تنوعا هائلا حسب البيئة والإقليم والتنظيم الاجتماعي، والوضع الاقتصادي وأسلوب المعيشة والانتماء الطبقي والطائفي والاثني ومستوى التخلف والمعيشة والنظام العام السائد والثقافة والمشاكل والقضايا، ويتكون المجتمع التعددي من عدة جماعات تحتفظ بهوياتها الخاصة ولكنها تمكنت من إيجاد صبغة تؤالف بين الهوية الخاصة والهوية العامة ومن إقامة دولة مركزية ومن التفاهم حول بعض الأسس ومن التشديد على ضرورات الاندماج واعتماد نظام تربوي موحد.

غير أن هذه المجتمعات التعددية قد تعاني بين فترة وأخرى من أزمات داخلية بسبب تدخلات من الخارج أو بسبب تسلط الأكثرية أو إحدى الأقليات على مراكز القوة، أو بسبب غياب الديمقراطية وإقرار التنوع.[2]

3- إن المجتمع العربي مجتمع انتقالي يشهد صراعا متأزما بين السلفية والحداثة، بين قوى التجزئة وقوى الوحدة وبين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة المحرومة المغلوبة على أمرها، و بين الوطنية والتبعية والتقدمية والمرجعية.

إن المجتمع العربي في حالة مواجهة وصراع بين قوى متعددة متناقضة وأن المجتمع العربي يتغير بسبب تناقضاته الداخلية ومع الخارج، و بسبب موارده المادية والبشرية.

4- إن المجتمع العربي مجتمع متخلف، وهو جزء من العالم الثالث يكافح بوسائله الخاصة للتحرر من الاستعمار بأشكاله المعلنة والخفية ولتنمية موارده الإنسانية و الطبيعية.[3]

ومن أهم مظاهر التخلف:

- ظاهرة التبعية المتجلية بعدم سيطرته على موارده وبوجود فجوة حضارية تفصل بينه وبين المجتمعات المتقدمة.
- ظاهرة الفقر المتجلية بوجود فجوة عميقة واسعة بين الطبقات الميسورة والطبقات المحرومة الكادحة، في الوقت الذي يمتلك العرب ثروات طائلة، تعيش نسبة مهمة من الشعب العربي في حالة فقر ساحق.
- ظاهرة سلطوية الأنظمة السائدة المعادية للإنسان، فالأنظمة والبنى والاتجاهات السائدة لا تشرك الشعب في صنع مصيره وتعتدي على حقوقه ولا تعمل في سبيل نموه وتجاوز أوضاعه.[4]

5- إن المجتمع العربي يعاني من حالة الاغتراب عن ذاته وتتجلى في عدم سيطرة المجتمع على موارده ومصيره، و تداعي المجتمع من الداخل حتى ليبدو وكأنه محوره وصميمه، فلم يعد يمتلك إرادة وهدفا وخطة واضحة، و كذلك سيطرة المؤسسات على المجتمع بدلا من سيطرته عليها.

---

[1] – حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر**، ط1 ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 14.

[2] – المرجع نفسه، ص 15.

[3] – المرجع السابق، ص 18.

[4] – المرجع نفسه، ص 19.

6- إن المجتمع العربي مجتمع تسوده العلاقات الاجتماعية الوثيقة الشخصانية، حيث أن العلاقات الاجتماعية ما تزال في غالبيتها وحتى في المدن علاقات أولية أي شخصانية لا رسمية، ومن أهم هذه المظاهر في الفروقات النوعية العلاقات الاجتماعية:

- يشكو بعض العرب من شدة الاندماج العائلي، ويشكو بعض الغربيين من فقدان الحياة العائلية.
- تحتل الجماعات الوسيطة بين الفرد والمجتمع ككل ( القبيلة، الطائفة) مركزا مرموقا في حياة العرب الاجتماعية، فلا تستطيع المؤسسات العامة التي تمثل المجتمع أن تصل إلى الأفراد إلا من خلال هذه الجماعات، ونجد أن الدولة في المجتمعات الغربية تقيم علاقات مباشرة مع الأفراد وليس من خلال الجماعات التقليدية.[1]

7- إن المجتمع العربي مجتمع تعبيري، إذ يعبر الأفراد والجماعات تعبيرا عفويا عن مشاعر المحبة أو البغض، الرضى أو الغضب، دون تدقيق منهجي في النتائج المدروسة حسب خطة تحدد الأهداف والوسائل التي تقود إليها ودون الكثير من الكبت والرقابة.

هذه بعض السمات العامة للمجتمع العربي ذكرناها باقتضاب، ولابد من الإشارة إلى ضرورة النظر إلى هذه السمات على أنها متغيرة ومتحولة.[2]

**المطلب الثاني: التنظيم الاجتماعي للمجتمع العربي**

تشكل العائلة نواة التنظيم الاجتماعي ومركز النشاطات الاقتصادية في المجتمع العربي القديم والحديث، فتتمحور حولها حياة الناس بصرف النظر عن أنماط معيشتهم( البداوة والفلاحة والحضارة) وانتماءاتهم الطائفية والأثنية والإقليمية والقبلية، وهي أيضا الوسيط بين الفرد والمجتمع ، والمؤسسة التي يتوارث فيها الأفراد والجماعات انتماءاتهم الدينية و الطبقية وحتى الثقافية والسياسية إلى حد بعيد، وفي اتصالها الوثيق بالمجتمع والمؤسسات الأخرى كالطبقة الاجتماعية والدين والسياسة والتربية، وتتصف علاقة العائلة بكل منها بالتكامل والتناقض.[3]

فمهما كانت نوعية هذه العلاقات، فإنها تقوم باستمرار وكثافة على التفاعل والتأثير المتبادل، ففي الوقت الذي تنقل العائلة لأفرادها ثقافة المجتمع أو الولاء القومي، وفي الوقت الذي يحض الدين على تمجيد الأسرة وطاعة الوالدين، نجد أنه من ناحية أخرى قد يتعارض مع القبلية، حيث يقول الشيخ مهدي شمس الدين:" إن الإسلام حاول بطرق كثيرة أن يحطم الوحدة العشائرية في سبيل بناء الأمة القائمة على وحدة المعتقد، ذلك

---

[1] – المرجع السابق، ص 20.

[2] – المرجع نفسه، ص 21.

[3] – المرجع نفسه، ص 171.

لأن نمو القبيلة إنما يكون على حساب الأمة".[1] كذلك في الوقت الذي تؤكد الحركات القومية على فضائل الأسرة وكونها نواة المجتمع، نجد الفكر القومي يشير أحيانا إلى أن الولاء العائلي لا يتوافق مع الولاء الاجتماعي بل يرفضه و يناقضه.[2] وتتصف العلاقات داخل الأسرة بالتماسك والتواكل والعصبية القائمة على أوامر الدم أو اللحمة النسبية وكذا التوحد في مصير مشترك، فكانت العائلة الأبوية الممتدة هي الشكل الأسري في المجتمع العربي إلى عهد قريب، وتتميز العائلة الممتدة العربية بكبر حجمها و يعيش جميع أفرادها في بيت واحد، وتجمع في نطاقها عادة ثلاثة أجيال وفي أحيان نادرة كذلك الجيل الرابع، و تحتفظ العائلة الممتدة باسم الجد الأول من خلال عادة تسمية أكبر الأبناء باسم الجد.

عاش العرب في نظام العائلة الأبوية الممتدة لقرون طويلة من الزمان، وكانت القرية العربية تتكون من عائلة ممتدة واحدة أو من عدد قليل من تلك العائلات، واستمر هذا النظام العائلي هو السائد عند العرب حتى بداية القرن الحالي، وقد صاحب هذا القرن تغيرات اجتماعية كبرى أدت إلى ظهور انتشار النظام العائلي الجديد وهو العائلة الصغيرة.[3]

ومع انتشار النظام العائلي الجديد وخاصة في المدن، أخذ يتقلص تدريجيا نظام العائلة الممتدة الأبوية، ولكن لا يزال نظام العائلة الممتدة موجودا بدرجات متفاوتة في القرى والبوادي العربية، وأخذ نظام العائلة الصغيرة ينتشر بمعدلات سريعة في جميع أقطار المجتمع في فترة الخمسين سنة الماضية، حيث يمكن القول بأن غالبية العائلات العربية تعيش اليوم في عائلات صغيرة، بينما أصبحت العائلات الممتدة الكبيرة تمثل الأقلية في العائلات العربية، ويرجع هذا التغيير الهام في نظام العائلة العربية إلى تغيرات اجتماعية كبرى شملت جميع ربوع المجتمع العربي، نذكر منها الضغط السكاني في الريف العربي، وانخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي في القرى الزراعية والبوادي العربية والنمو الحضري السريع وانتشار المدن، فقد ترتب على توافر فرص العمل في المدن ومميزات الحياة الحضرية أن هاجرت العديد من العائلات من سكان القرى الزراعية والبوادي العربية إلى المدن القريبة، ولا يسمح نظام المساكن الحديثة في المدن بنظام العائلة الممتدة، ولذلك اضطر المهاجرون إلى المعيشة في نظام العائلة الصغيرة.[4]

---

[1] – المرجع السابق، ص 171.

[2] – هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، ب ط، ( القدس: منشورات صلاح الدين، 1975)، ص117.

[3] – مجموعة من المؤلفين، **دراسات في المجتمع العربي**، ب ط، ( العين: جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1987)،ص 185.

[4] – المرجع السابق، ص ص 186-187.

**خلاصة الفصل**

من خلال ما سبق، نستخلص أن القبيلة تمثل جماعة من الناس تربط بينهم العديد من صلات القرابة والنسب ويشتركون في الكثير من الصفات والسمات البارزة على غرار الإقليم ، اللغة، التاريخ، الدين، الثقافة، و العادات و التقاليد و تحكم أبناء هذه القبائل في علاقاتهم، عصبية قبلية قائمة على الحلف والولاء، حيث تشكل المجتمعات العربية نموذجا من نماذج المجتمعات التقليدية التي ما تزال القبيلة في ظلها محافظة على بنيتها ومكانتها مع وجود بعض الاختلافات من دولة عربية إلى أخرى.

## الفصل الثاني : مكانة القبيلة في المجتمع اليمني

تعد القبيلة نمطا من أنماط تنظيمات ما قبل الدولة، يفترض نظريا ضموره و تراجع لأهميته ومكانته السياسية مع تشكل الدولة القومية، فالعلاقة بين القبيلة والدولة هي علاقة تناقضية يقوم بينهما صراع وجودي، فكما يقول ماكس فيبر : " فإن ولادة الدولة هي نهاية الوراثة "، أي أن تشكل وقيام الدولة هو نهاية للتنظيمات القبلية، لكن الملاحظ في التجربة اليمنية أنه رغم قيام الدولة الحديثة فيها بمختلف مؤسساتها وهياكلها، ما تزال البنية القبلية محافظة على مكانتها وأدوارها المجتمعية الأخرى، وهذا ما سنحاول استيضاحه في مباحث هذا الفصل، من خلال بيان طبيعة البناء الاجتماعي في اليمن والتكوينات القبلية المختلفة وكذا الإحاطة بالعوامل التي ساعدت على استمرار سلطة وقوة القبيلة.

### المبحث الأول: البنية القبلية التقليدية في اليمن

نستعرض في هذا المبحث الذي قسم إلى أربعة مطالب وهي المحددات الجغرافية والاقتصادية والسياسية لدولة اليمن وتأثيرها على توزيع وتشكيل وتحديد دور القبائل اليمنية في المطلب الأول، كما نستعرض

في المطلب الثاني طبيعة البناء الاجتماعي في اليمن ومختلف الشرائح المكونة للمجتمع اليمني، مرورا بالتركيب القبلي للمجتمع في المطلب الثالث، وصولا إلى العلاقات الاجتماعية السائدة بين مختلف المكونات القبلية وهذا في المطلب الرابع.

**المطلب الأول: المحددات الجغرافية و الاقتصادية و السياسية لليمن**

إن فهم قوة الدولة وسلوكها السياسي، وعلاقاتها الداخلية وكذا علاقاتها بغيرها من الوحدات الدولية الأخرى، مرتبط بمعرفة جغرافية هذه الدولة وكذا محدداتها الديمغرافية والاقتصادية وأيضا السياسية، بما في ذلك تحليل عواملها الطبيعية لاعتبارها من العوامل التي تطبع خصائص الدولة وتحدد معالمها سواء لكيانها الداخلي أو علاقاتها الخارجية.[1]

**الفرع الأول: المحددات الجغرافية والديمغرافية**

تلعب المحددات الجغرافية والطبيعية والسكانية دورا مؤثرا ومحددا لقوة الدولة واستقرارها،" من خلال تفاعل الإنسان، الأرض والحكومة". [2] هذا ما يؤدي لفرض نوع معين من السلوك في المجتمع من خلال ما أكده " ابن خلدون" في مقدمته، حيث بين تأثير الأقاليم والهواء في ألوان البشر وأخلاقهم وأمزجتهم وأحوالهم.[3]

**أولا: المحددات الجغرافية**

**1 الموقع الجغرافي والفلكي**

تقع اليمن بين دائرتي عرض (12–19) شمالا وبين خطي طول (41–54) شرقا، ويظهر من موقع اليمن أنها تقع ضمن 7 دوائر عرض و13 خط طول، وهو ما يعكس شكل المساحة المتطاول. [4] وهذا الامتداد أدى إلى وجود تجانس مناخي في اليمن وإيجاد قاعدة مشتركة في السلوك الاجتماعي[5]، ورغم ذلك فإن الموقع الفلكي لليمن يعد أحد مواطن الضعف الشديد في قوتها ووزنها الاقتصادي لوقوعها ضمن المنطقة المدارية المتميزة بالمناخ الجاف، ولولا وجود التباين التضاريسي، لأصبحت اليمن صحراء من ضمن الصحاري المدارية كدول شبه الجزيرة العربية.[6]

---

[1] – محمود ابراهيم الديب، **الجغرافيا السياسية**، ط1، ( القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1984)، ص91.

[2] – يحى أحمد الوشلي، **اليمن دراسة سياسية**، ط1، ( صنعاء: الشروق للطباعة و النشر، 2007)، ص 103.

[3] – عبد الرحمن ابن خلدون، **المقدمة**، ط3، ( القاهرة: دار نهضة مصر، 2005) ص ص، 1–3.

[4] – يحي أحمد الوشلي، مرجع سابق، ص119.

[5] – خالد محمد الربابعة، **دراسات في الجغرافيا السياسية**، ب ط، ( عمان: دار جليس الزمان، 2012)، ص 13.

[6] – صالح ناصر جعشان، **المحددات الداخلية و الخارجية للاستقرار السياسي في اليمن**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، 2012، ص130.

**جغرافيا:** تقع اليمن في جنوب شبه الجزيرة العربية، يحدها من الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب البحر العربي وخليج عدن، ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الغرب البحر الأحمر.[1] وتتوسط اليمن دولتي المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، وتشرف على مضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي، كما يبلغ طول الشريط الحدودي بين اليمن والسعودية قرابة 1458 كلم و 288 كلم مع عمان، وتطل اليمن من جهة الشرق على البحر الأحمر وبحر العرب ويبلغ طول شريطها الساحلي 2500كلم، وتبلغ مساحة الجمهورية اليمنية حوالي 550كلم$^2$ بدون الربع الخالي، لذلك تعتبر ثاني دولة مساحة بعد السعودية في شبه الجزيرة العربية فهي دولة متوسطة المساحة، وبالرغم من هذا فإن اليمن يحظى بموقع بحري متميز يتكون من جهتين مائيتين، بالإضافة لإشرافها على مضيق باب المندب، أحد المضائق البحرية الهامة الذي يعد عنق الزجاجة بالنسبة للبحر الأحمر والذي يتحكم بالطرق التجارية بين الشرق والغرب، حيث يمر عبره 3.3 مليون برميل نفط يوميا، ما نسبته 4% من الطلب العالمي وفقا للإحصائيات، كما تمر عبره 21 ألف سفينة سنويا ، وتمثل الشحنات التجارية التي تمر خلاله ما يعادل 10% من الشحنات التجارية العالمية، ما يجعل مضيق باب المندب يحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد مضيق هرمز أولا و مضيق ملقا ثانيا ، حيث يتيح هذا المضيق لليمن التوسع في علاقاتها السياسية و الاقتصادية و العسكرية. [2] ويمنحها حدودا طبيعية مثالية لما يشكله البحر من عازل طبيعي بين اليمن وغيرها باعتبار أن حماية الحدود البحرية أقل كلفة مقارنة بمتطلبات حماية الحدود البرية خاصة في حال شساعتها، كما يمتلك اليمن العديد من الجزر ذات الطابع الهام وتحظى بمكانة إستراتيجية داخليا وإقليميا على غرار: جزيرة كمران، جزيرة حنيش، جزيرة بريم، جزيرة سقطرى.[3]

تمنح مجموعة الجزر هذه ميزة الانتشار والتوزيع للمراكز التجارية والقواعد البحرية والدفاعية والجوية، فجزيرة سقطرى مثلا تمثل جسر وصول إلى البر الأسيوي والجزيرة العربية وإلى البر الإفريقي، بالإضافة لوقوعها على طريق هام لنقل النفط العالمي، كما تمتلك اليمن العديد من الموانئ البحرية، تمثل الواجهة البحرية لليمن وساهمت في زيادة معدلات النمو وكذا في تسهيل عملية الاتصال بالعالم الخارجي، ومن أهم هذه الموانئ: ميناء الحديدة، عدن، الصليف، المكلا، نشطون.

**2- التضاريس والمناخ**

---

[1] – محمد محسن الظاهري، مرجع سابق، ص 132.

[2] – يحى أحمد الوشلي، مرجع سابق، ص 106.

[3] – خالد الربابعة، مرجع سابق، ص 25.

تعد التضاريس والمناخ من العوامل المؤثرة في القوة النسبية للدولة، وكذا في تشكيل وتنوع المجتمع، كما تؤثر على سرعة او صعوبة الارتباط الثقافي بين المواطنين والأفراد في مختلف أنحاء الدولة، كما تحدد هذه العوامل إمكانيات الدولة من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية.[1] وبالرجوع إلى اليمن فإن تضاريسها جزء لا يتجزأ من شبه الجزيرة العربية فقد تعرضت لسلسلة من أعمال الهدم والالتواء والانكسار حتى أخذت شكلها الحالي الذي مكنها من احتضان العديد من الحضارات العريقة والقديمة على غرار "قتبان"، "سبأ"، "حمير"، "معين".[2] ومن خلال تميز اليمن بمظاهر السطح المتنوعة، يمكن تقسيمها إلى خمسة أقاليم جغرافية رئيسية وهي:

**- إقليم السهل الساحلي:**

يمتد بشكل مقتطع على طول السواحل حيث تقطعه الجبال والهضاب التي تصل مباشرة إلى مياه البحر في أكثر من مكان وهو يشمل السهول التالية: سهل تهامة، تبن أبين، ضعة أحور، والسهل الساحلي الشرقي.[3]

**- إقليم المرتفعات الجبلية:**

يمتد من أقصى الحدود شمالا حتى أقصى الحدود جنوبا، وقد تعرض الإقليم لحركات تكتونية نجم عنها انكسارات أدت لإيجاد هضاب حصرت بينها أحواضا جبلية تسمى قيعانا أو حقولا، وهذا الإقليم غني بالأودية السطحية التي تحددها إلى كتل ذات جوانب شديدة الانحدار وتستمر كجدار جبلي يطل على سهل "تهامة"، وتعد جبال هذا الإقليم الأكثر ارتفاعا في الجزيرة العربية، حيث يتجاوز متوسط ارتفاعها 2000 متر، ويبلغ أقصى ارتفاع لها 3666م والتي تمثل قمة جبل النبي شعيب.[4] يمثل هذا الإقليم حوالي 25% من المساحة الكلية لليمن وقد كانت في السابق جبال هذا الإقليم عائقا أمام طرق النقل والمواصلات مما كان سببا في زيادة العزلة بين الشعب نفسه، وخلفت كذلك نظام قبلي منعزل، لكن مع مرور الوقت وشق الطرق تم فك العزلة نسبيا و نتيجة انتشار الوديان أصبحت منطقة جذب للسكان، ومن أهم هذه الوديان:" وادي مور ،حرض، زبيد، رسيان، سهام، حضرموت"[5].

**- إقليم الأحواض الجبلية:**

---

[1] – محمود الديب، مرجع سابق، ص 166.

[2] – خالد الربابعة، مرجع سابق، ص 43

[3] – المركز الوطني للمعلومات، اليمن، على الرابط : www.yemen-nic.info/goverenement
تاريخ التصفح: 2014/04/15 الساعة 19:34

[4] – محمد مرسي الحريري، **دراسات في الجغرافيا السياسية**، ب ط ، ( الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988)، ص 272.

[5] – المركز الوطني للمعلومات، مرجع سابق.

يشتمل هذا الإقليم على الأحواض والسهول الجبلية الموجودة في المرتفعات وأغلبها يقع في القسم الشرقي من خط تقسيم المياه الممتد من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال وأهمها: قاع، بريم، دمار، معبر حوض، صنعاء، عمران، صعدة.[1]

**- إقليم المناطق الهضبية:**

تقع إلى الشرق و الشمال من إقليم المرتفعات الجبلية وموازية لها لكنها تتسع أكثر باتجاه الربع الخالي وتبدأ بالانخفاض التدريجي، يتشكل معظم سطح هذا الإقليم من صحاري تمر بها بعض الأودية منها: وادي حريب ووادي حضر موت، وينقسم هذا الإقليم إلى :

- الهضبة الغربية.
- هضبة حضر موت. [2]

**- إقليم الصحراء:**

هو إقليم رملي يكاد يخلو من الغطاء النباتي باستثناء مناطق مجاري مياه الأمطار يشمل هذا الإقليم مدن: سبأ، معين، قتبان و مآرب.[3] ويعتبر المناخ الجاف من العوامل الأساسية في خلق سمات البيئة الجافة، إذا أنه يتحكم في الكيفية التي تختلف بها مظاهر السطح والنبات والحيوان والتربة وأساليب الحياة.[4] واليمن بشكل عام ذات مناخ مداري مع الاختلاف بين منطقة وأخرى، حيث تطل على بحرين هما البحر الأحمر والبحر العربي، و بالرغم من هذه الميزة فإن مناخ اليمن لم يستفد منها كثيرا سوى في رفع درجة الرطوبة الجوية على السواحل، وبقي تأثير هذه الواجهة البحرية محدودا جدا، ويتميز مناخ السواحل الجنوبية والغربية بالحرارة صيفا والاعتدال شتاءا، حيث لا يقل المعدل العام عن 25 درجة في فصل الشتاء، أما الأمطار فهي قليلة الهطول في السواحل، أما المناطق الجبلية فهي مناطق باردة عموما، أما السهول الشرقية والغربية فتتميز بدرجة حرارة مرتفعة صيفا تصل إلى 42 درجة وتنخفض في الشتاء إلى 25 درجة، وعموما يمكن القول أن مناخ الجمهورية اليمنية متفاوت بين المناخ الجاف وشبه الجاف.[5]

**3- أهمية الموقع الجغرافي اليمني**

---

[1] – أحمد حسن شرف الذين، **اليمن عبر التاريخ**، ط2، ( مصر، مطبعة السنة المحمدية، 1964)، ص ص 18،19.

[2] – موقع المركز الوطني للمعلومات، مرجع سابق، ص 18.

[3] – أحمد حسن شرف الدين ، مرجع سابق، ص 18.

[4] – كنت واطسون، **الأراضي الجافة**، ب ط ، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1990)، ص17.

[5] – خالد الربابعة، مرجع سابق، ص 57.

يعد الموقع الجغرافي اليمني موقعا استراتيجيا هاما، خاصة بإطلالها على أهم طرق الملاحة والتجارة الدولية، ما جعلها محط أنظار وأطماع الدول الكبرى والغربية وهدفا لمخططات التدخل والتحكم فيها، وتتجلى مظاهر أهمية الموقع الجغرافي لليمن فيما يلي:

- اليمن حلقة اتصال هامة لأقصر طريق بحري يربط بين الشرق والغرب عبر مضيق باب المندب وقناة السويس، كما يعتبر طريقا تجاريا حيويا لنقل البضائع والسلع من الخليج لأوروبا وكذا من شرق إفريقيا لأوروبا والعكس.
- كثرة الجزر التي يتحكم عدد منها في حركة الملاحة ومن أهمها سقطرى، كمران، صيون، الزبير.
- وقوع اليمن بالقرب من قارتي آسيا وإفريقيا وإطلالها على مضيق باب المندب جعلها حلقة اتصال بين القارتين ومعبرا ظلت تجتازه الجماعات البشرية عبر العصور.
- إطلال اليمن على بحرين هامين هما البحر العربي وخليج عدن.

إن هذه الأهمية الكبرى للموقع الجغرافي اليمني كان من شأنه أن يكون مصدر قوة لدولة اليمن إقليميا، غير أن الواقع يقول غير ذلك.[1] فقد عجزت اليمن عن استغلال تلك الأهمية خاصة الموقع البحري لصالح بناء الدولة والحفاظ على أمنها واستقرارها وحتى عجزت عن تحقيق مكاسب اقتصادية، حيث خلفت تلك الأهمية نتائج عكسية وسلبية على واقع الدولة اليمنية نتيجة ضعفها وانقسامها، ما جعلها مطمعا للقوى الكبرى العالمية الباحثة عن السيطرة و النفوذ لتأمين مصالحها، فمنذ القديم كانت اليمن مرتعا للصراع و ماتزال خاصة لوقوعها إلى جوار دول الخليج التي تمثل أهمية إستراتيجية للمصالح الحيوية للغرب و للولايات المتحدة بصفة خاصة.[2] وهذا بعد انتشار وتوسع ظاهرة الإرهاب، حيث أصبحت اليمن ساحة حرب للولايات المتحدة الأمريكية تشنها ضد تنظيم القاعدة و الحركات الإسلامية المتطرفة المدعومة من طرف بعض الجهات القبلية و التي كان لها اثر بالغ في زعزعة الاستقرار الداخلي في اليمن. [3]

خريطة رقم 01 : خريطة الجمهورية اليمنية

---

[1] – خالد جعشان، مرجع سابق، ص 31.

[2] – سمير محمد العبدلي، **الوحدة اليمنية و النظام الاقليمي العربي**، ط1، ( القاهرة : مكتبة مدبولي، 1997)، ص ص16-17.

[3] – جواد صندل جازع، **الحركة الحوثية في اليمن**، دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة ديالي، ع 49، 2011، ص 6.

**المصدر** :http://www.kamaranpress.net/p=1274

**ثانيا: المحددات الديموغرافية:**

إن البعثرة والتشتت هو ما يميز التوزيع السكاني على الأراضي اليمنية، وهذا راجع إلى طبيعة اليمن الجغرافية والتضاريسية التي تتميز بالامتداد والتنوع ما بين صحاري وسهول وجبال ويختلف هذا التوزيع من مدينة أو محافظة لأخرى، حيث يتسارع التزايد السكاني في اليمن منذ منتصف التسعينات بمعدل 3.5% حتى عام 2004، وبحسب نتائج التعداد السكاني الأخير، فإن سكان اليمن بلغوا 19.685.161 نسمة، يمثل السكان الذكور 10.056.953 نسمة أي بنسبة 50.99% من مجموع السكان، كما يمثل الإناث حوالي 09.648.208 نسمة أي ما نسبته 49.01% من مجموع السكان.[1]ويتوقع أن يصل عدد سكان اليمن في 2020 إلى 35 مليون نسمة وفقا لنسب النمو الحالية وحسب التوقعات الصادرة عن صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية حيث تشكل الخصوبة في اليمن واحدة من أعلى النسب في العالم على أساس 6.2 طفل لكل امرأة يمنية، كما تمثل التركيبة السكانية واحدة من أهم التحديات السكانية، حيث تمثل الفئة العمرية تحت سن 20 نحو 52% من مجموع السكان بينما تمثل الفئة العمرية الأقل من 15 سنة 45% من مجموع السكان.[2] وقد أثرت العديد من العوامل في نسب و معدلات نمو السكان منها:

- سن الزواج المبكر و خاصة الاناث.
- العادات و التقاليد الداعية إلى كثرة الانجاب.
- طبيعة المجتمع الزراعي.

---

[1] – موقع بوابة الحكومة اليمنية، على الرابط www.yemen-gov.ye

تاريخ التصفح: 2014/04/20 الساعة 17:25.

[2] – جلال فقيرة، **اليمن 2020 سيناريوهات المستقبل**، ( اليمن : فريدريتش إيبرن،2010)، ص 12.

- المستوى الاجتماعي، التعليمي و الاقتصادي.
- مستوى الخدمات الصحية و درجة توزيعها على أجزاء الدولة.
- عمل المرأة.
- معدل الخصوبة العام البالغ 6 أطفال لكل امرأة .[1]

بالنسبة للهجرة ، فإن اليمن يشهد معدلات كثيرة فيما يخص الهجرة الخارجية والتي توصف بالهجرة الاقتصادية، حيث يسعى اليمنيون لتحسين ظروفهم المعيشية عبر الهجرة الخارجية، وقد ساهمت هذه الهجرة بالفعل في تحسين الإيرادات من العملة الصعبة، فقد شكلت تحويلات المغتربين قبل 1990 حوالي 70% من إيرادات الدولة ووصلت في العام 2005 حوالي 1.1 مليار دولار، حيث بلغ عدد المهاجرين خاصة إلى دول الخليج العربي التي تعد الوجهة الأولى للعمالة اليمنية حسب تقديرات الأمم المتحدة مليون يمني مهاجر غالبيتهم من الفئة العمرية المنتجة من 15 إلى 30سنة، والذي انعكس سلبا على تطور المجتمع اليمني من خلال النقص الفادح في اليد العاملة وإهمال الأراضي الزراعية .[2] وقد سببت هذه الهجرة اختلال واضح في التركيب النوعي أدت إلى انخفاض نسبة الذكور مقابل نسبة الإناث انخفاضا كبيرا، هذا بجانب أن غالبية المهاجرين ينحدرون من مناطق معينة ( من الوسط والجنوب)، ولهذا غالبا ما يتعصب هؤلاء المهاجرين ضد الدولة كونها تمارس الإقصاء ضد أبناء هذه المناطق في المناصب العليا و الحكومية، ونتيجة لذلك يلجأ هؤلاء المهاجرون لدعم حركات التمرد والانفصال وهذا ما حدث مع الحراك الجنوبي، فغالبا ما يحمل هؤلاء المغتربون وخاصة في دول الخليج سوء المعاملة التي يلقونها على عاتق الحكومة، حيث يرون أنها ترعى مصالحها دون مصالحهم كمواطنين ولا تكترث لما يلقونه من إهانة.

**الفرع الثاني: المحددات الاقتصادية**

يصنف الاقتصاد اليمني من ضمن الاقتصاديات الضعيفة والهشة سواء على المستوى العربي أو على المستوى العالمي، فدخل الفرد اليمني لا يتجاوز الدولار الواحد يوميا، فقد عانى الاقتصاد اليمني العديد من الهزات والارتدادات خاصة في فترة التوحيد بين شطريه الجنوبي والشمالي جراء دعمه للعراق خلال حرب الخليج 1990-1991، فقد قامت السعودية وعقابا لليمن بترحيل حوالي مليون عامل يمني، كما أوقفت الكويت وبعض الدول الأخرى دعمها لليمن وموازاة مع هذه العقوبات، كان للحرب الأهلية سنة 1994 دورا كبيرا في إضعاف الاقتصاد بعد الخسائر والدمار الكبير الذي خلفته خاصة على البنية التحتية، ونتيجة هذه الأحداث اضطرت اليمن للجوء للمساعدات والمعونات الدولية من مختلف الدول والمنظمات المانحة على غرار صندوق النقد

---

[1] – حسن الخياط، **الرصيد السكاني لدول الخليج**، ب ط، ( الإسكندرية: منشورات مركز الوثائق، 1982)، ص 81.

[2] – حسن أبو طالب، **الوحدة اليمنية**، ب ط، ( بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1994)، ص 304.

الدولي الذي خصص سنة 1997 برنامجين لتعزيز القروض الممنوحة لليمن بهدف تعزيز البنية التحتية وكذا تقليل الفقر وبرنامج تمديد الاعتماد المالي، وقد أظهرت الحكومة تطورا ملحوظا في إعادة الهيكلة في جوانب مختلفة، رغم هذا ما تزال اليمن تصنف من ضمن الدول الأشد فقرا في العالم.[1]

بالرجوع إلى معدلات النمو الاقتصادي، فإن الإحصائيات الرسمية تشير إلى أن متوسط معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2002-2008 لم يتجاوز 4% سنويا، ففي سنة 2007 بلغ الناتج المحلي الإجمالي لليمن 22.55 مليار دولار وقد بلغ مجموع السكان الناشطين اقتصاديا 6.8 مليون نسمة وهو ما يمثل 32.5% من مجموع السكان من بينهم 71.5% ذكور و 28.5% إناث. [2]

ومن بين أهم مصادر الدخل للاقتصاد اليمني والتي تمثل أهم النشاطات الاقتصادية ما يلي:

- **النفط و الغاز:**

يمثل القطاع النفطي أهم ركيزة من ركائز الاقتصاد اليمني، فقد كانت اليمن ولفترة طويلة محرومة من أهم مصادر الطاقة حتى عام 1984، أين تم اكتشاف النفط في اليمن وتم تصدير أول شحنة سنة 1987 بطاقة انتاجية قدرت في ذلك الوقت ب 7300 برميل يوميا، ثم توالت عمليات التنقيب والاستكشاف حتى وصلت الطاقة الانتاجية سنة 1997 إلى 132307 برميل يوميا، وبذلك شكل النفط ما نسبة 66% من الصادرات، فتحول الاقتصاد من اقتصاد زراعي معاشي إلى اقتصاد صناعي ريعي مثله مثل باقي اقتصاديات دول الخليج العربي.[3]

و حتى اليوم ما يزال القطاع النفطي يمثل مصدر الدخل الأول بالنسبة لليمن ولناجتها المحلي الإجمالي وكذا للميزانية العامة وميزان مدفوعاتها، وما يزال يشهد تطورا واضحا منذ إعلان الوحدة 1990، حيث تصاعد مستوى الانتاج حتى عام 2004 فارتفع من 69.1 مليون برميل سنة 1990 إلى 160.1 مليون برميل سنة 2001، في حين تراجع الإنتاج بين 2005 و2007 ليصل إلى 117 مليون برميل سنويا.[4] وذلك للعديد من الأسباب السياسية والاقتصادية، وبالرغم من هذا الانخفاض في مستويات الإنتاج، إلا أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط والتي أدت للارتفاع في الأسعار، قد غطت على هذا الانخفاض و حافظت على الاستقرار النسبي للناتج الداخلي الخام. [5]

- **قطاع الزراعة:**

---

[1] – موقع المركز الوطني للمعلومات، مرجع سابق.

[2] – منصور علي حمود، **انهيار الاقتصاد اليمني** ، ب ط، ( صنعاء: دار المجد للطباعة و النشر، 1995)، ص 55.

[3] – المرجع السابق، ص 57.

[4] – التقرير الاستراتيجي اليمني لسنة 2007، ص ص96- 97.

[5] – صالح ناصر جعشان، مرجع سابق، ص 91.

كانت اليمن و منذ القديم تشتهر بالزراعة التي تعد من أهم قطاعاته الانتاجية، فقد اهتم اليمنيون بشؤون الري و تنظيمه، و ابتدعوا أشكال جديدة لتنظيم استغلال المياه، فشيدوا السدود و أقاموا شبكات منظمة للري.[1] فقد كانت اليمن تعتبر من البلدان العربية الزراعية المعاشية وقد احتل النشاط الزراعي الصدارة في الاقتصاد اليمني حيث أسهم بحوالي 18.1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 وذلك ببلوغ نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في اليمن سنة 1997 حوالي 1.663.858 هكتار يستغل منها 72% و الباقي المقدر 18% مستغل في الرعي.[2]
يوظف القطاع الزراعي في اليمن أكثر من 45% من مجموع السكان الناشطين اقتصاديا، وقد وصلت هذه النسبة إلى حدود 50.4% في سنة 2000، فهو بذلك يوفر سبل العيش لأكثر من ثلثي السكان، أما التقارب بين مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وبين النسبة المئوية للعاملين في هذا القطاع فيعكس ظاهرة العمالة الموسمية والبطالة المقنعة والإنتاجية المتدنية للعامل والعوامل الأخرى للإنتاج، حيث لم تتعدى مساهمة الزراعة في الناتج الاجمالي المحلي حدود 10% سنة 2000.[3] وتشارك المرأة في جميع الأنشطة الزراعية بما نسبته 44% من السكان الناشطين اقتصاديا في هذا القطاع، لكن التقاليد القبلية تبقيهن في منزلة أدنى من منزلة الرجال.

حاليا يشهد القطاع الزراعي في اليمن تراجعا وإخفاقات كبرى منذ التسعينات، فبينما كان اليمن يحقق إكتفاء ذاتيا من المنتجات الزراعية والغذائية أصبح من الدول المستوردة للغذاء، فقد بلغ مجموع ما استوردته اليمن من منتوجات زراعية خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2001 ما قيمته 812 مليون دولار ما يعادل 37% من إجمالي الواردات، بينما بلغ متوسط الصادرات من نفس المواد الزراعية والغذائية ما قيمته 71 مليون دولار بما يعادل 2.4% من إجمالي الصادرات ويرجع السبب الأساسي لهذا التراجع في الإنتاج الزراعي، اعتماد الزراعة في اليمن على تساقط الأمطار ومياهما التي تتعرض للتناقص في مواسم الجفاف، وغياب خطط حكومية جدية لدعم هذا القطاع وتطويره، وأيضا تبذير المياه بالتركيز الكبير على زراعة نبتة "القات" التي يستهلكها اليمنيون بكثرة ولا يعود ذلك بأية عوائد على الاقتصاد. [4]

- **تحويلات العمالة من الخارج:**

مثلت تحويلات العمالة من الخارج وخاصة في دول الخليج العربي، مصدر أساسيا للاقتصاد اليمني خلال عقدي السبعينات والثمانينات، فقد مثلت 85% من الدخل الوطني خلال تلك الفترة، حيث بلغت تلك التحويلات

---

[1] – علي محمد زيد، **معتزلة اليمن: دولة الهادئ و فكره**، ط1، ( بيروت: دار العودة، 1981)، ص 49.
[2] – خالد محمد الربابعة ، مرجع سابق، ص 120.
[3] – المرجع السابق، ص ص 120،121.
[4] – المرجع نفسه ، ص122.

حوالي أربعة مليار ريال يمني وأحدثت تغييرات كبيرة على مستوى الاقتصاد في اليمن وساهمت في تعزيز وإثراء الميزانية العمومية ، كما أصبحت المصدر الرئيس للعملة الصعبة للبنوك، لكن رغم كل هذه الإسهامات تبقى تحويلات العمالة من الخارج مصدرا متغيرا غير مستق مرتبطا أساسا بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تربط اليمن بالدول المستقبلة لهذه العمالة، فلقد تراجعت معدلات التحويلات المالية للمهاجرين اليمنيين متأثرة بقرار المملكة العربية السعودية التي تعد القبلة الأولى في الخليج للعمالة اليمنية، حيث ألغت التسهيلات والامتيازات التي كان يتمتع بها العمال اليمنيون حتى أصبحوا يعانون من حالة فقر كالتي كانوا يعيشونها في اليمن، خاصة بعد حرب الخليج، فقد غادر أكثر من 400 ألف يمني السعودية، كما غادر 150 ألف آخرون الكويت، حيث مثلت تلك الأزمة صدمة اقتصادية كبرى لليمن، تمثلت في فقدان مصدر دخل مهم لم تتمكن من تعويضه بالمصادر الداخلية الأخرى وعلى هذا وكما ذكرنا سابقا فإن هذه التحويلات تبقى مصدر دخل غير آمنا لتعريضها اليمن لضغوط خارجية متأثرة بالعوامل الاقتصادية والسياسية، الخارجية والإقليمية والدولية.[1]

كما يعتمد الاقتصاد اليمني على الاقتراض الخارجي سواء من المؤسسات الدولية التمويلية والتي بلغت ديون اليمن لديها ما يقارب 3 مليار دولار في سنة 2007 مقابل 2.781 مليار دولار سنة 2006، كما بلغت الديون لدى نادي باريس 1.781 مليار دولار في سنة 2007، وقد شهدت هذه الديون ارتفاعا كبيرا حيث بلغت سنة 2013 حوالي 7.293 مليار دولار و هذا راجع لحالة عدم الاستقرار السياسي الذي يشهده اليمن.

و كما سبق وأن ذكرنا فإن الاقتصاد اليمني يعد من الاقتصاديات الهشة في العالم وعانى الكثير من الأزمات والصعوبات وما يزال إلى يومنا هذا.[2] ولذا يعاني الشعب اليمني من مظاهر الفقر والمعاناة، وتتجلى مظاهر هشاشة وضعف الاقتصاد اليمني في الآتي:

1- **انخفاض متوسط الدخل الفردي:** يقدر متوسط الدخل الفردي في اليمن بأقل من دولار واحد في اليوم والذي يعادل مستوى خط الفقر العالمي، حيث تشير بعض الدراسات أن نسبة الفقر في اليمن تجاوزت 33% عام 1996 وحسب البنك العالمي، كما توضح نتائج مسح ظاهرة الفقر عام 1996 إلى أن 28.3% من الأسر اليمنية تعاني الفقر من الغذاء أي حوالي 5.3 مليون يمني لا يقدرون على تلبية الحد الأدنى من الغذاء.

2- **ارتفاع معدلات التضخم:** رغم اختلاف تقديرات معدلات التضخم وتباينات الأرقام القياسية للأسعار فعلى سبيل المثال بلغت نسبة التضخم سنة 1994 حدود 104%، مما أدى لحالة من الاضطراب الاقتصادي والزيادة المرعبة في الأسعار خاصة المواد الغذائية والتي أثقلت كاهل المواطن اليمني وأدت لشبه شلل في الاقتصاد، إلا

---

[1] – صالح ناصر جعشان، مرجع سابق، ص 93.

[2] – المرجع نفسه، ص 94.

أن المتفق عليه أن الاقتصاد اليمني قد مر بالعديد من موجات التضخم الكبيرة التي ساهمت في ركوده و إبطاء نموه.[1]

3- **عجز الموازنة العامة:** قدرت نسبة العجز المالي الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي بحوالي 16.23% سنة 1994، فرغم انخفاض هذا العجز سنة 1995 إلى 7.97% إلا أن السبب الرئيسي وراء هذا العجز الدائم والمتواصل يرجع إلى تزايد الإنفاق الحكومي، حيث تم تخصيص اعتمادات مفتوحة وغير مبوبة تنفق منها السلطات العليا دون حدود أو ضوابط، وتشمل أيضا الاعتمادات الضخمة المخصصة للقطاع العسكري وكذا ميزانية شؤون القبائل.

**4- ارتفاع معدلات البطالة:** تعد أبرز المشاكل بالنسبة للاقتصاد اليمني، فقد تباينت نسب البطالة في اليمن تبعا للظروف الاقتصادية المتغيرة، غير أنها أخذت بالتزايد بشكل خطير منذ بداية تسعينات القرن الماضي، فقد بلغ معدل البطالة ما بين 30 و 35% عام 1995 وهي نفس النسبة وفقا لتقديرات عام 1998، كما تقدر نسبة البطالة المقنعة ب 70% في الحكومة والقطاع العام بسبب التعيين الإلزامي، حيث تقوم بفرض تعيين بعض الموظفين على الهيئات العامة لأغراض سياسية واقتصادية واجتماعية.[2]

**الفرع الثالث: المحددات السياسية**

رغم وحدة اليمن أرضا وشعبا إلا أنه قسم إلى شطرين ( شمالي و جنوبي) وحكمته نخبتان وسلطتان سياسيتان مختلفتان إيديولوجيا وسياسيا، ولهذا عرف اليمن بشطريه عدة حروب وصراعات كان آخرها عامي 1972 و 1979، وبالرغم من تباين النظامين السياسيين في كلا الشطرين.[3] إلا أن وجود إرادة سياسية وحدوية إضافة إلى متغيرات أخرى محلية ودولية قد دفعت باتخاذ قرار إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في 22 ماي 1990، ومن العوامل المساعدة على تحقيق الوحدة :

- الهوية اليمنية المشتركة ( الأصل ، اللغة، الدين، الثقافة، التاريخ)
- أسباب التقسيم لم تكن موضوعية إلى درجة جعلت اليمن استثناء غير طبيعي في عمليات التقسيم، إضافة إلى عدم الرضا لدى الشعب اليمني في الشطرين على هذا التقسيم الجائر.

فمنذ إعلان الوحدة سنة 1990 مر النظام السياسي في اليمن ب 6 فترات أساسية وهي كالآتي:

---

[1] – محمد محسن الظاهري، مرجع سابق، ص 145.

[2] – المرجع السابق، ص 146.

[3] – موقع المركز الوطني للمعلومات، مرجع سابق.

**الفترة الأولى من 1990 إلى 1993م :**

تبدأ منذ إعلان الوحدة اليمنية في 22 ماي 1990 وتنتهي في 27 أبريل 1993 وذلك بإجراء انتخابات نيابية وإعادة تشكيل هيئات السلطات العليا بموجب نتائج الانتخابات النيابية بعد أن كانت هذه السلطات مشكلة وفقا لاتفاقية الوحدة وعلى أساس فترة انتقالية .

**الفترة الثانية من 1993 إلى 1995م :**

تعرف بفترة الائتلاف الثلاثي على الحكم بين الأحزاب الثلاثة: المؤتمر الشعبي العام، التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني، وقد جاءت هذه المرحلة كنتيجة لانتخابات 07 أفريل 1993 البرلمانية، وانتهت بخروج الحزب الاشتراكي اليمني في محاولة للانفصال سنة 1994 والتي شهدت حربا كبيرة وانتهت بفشل محاولة الانفصال والعودة إلى اليمن الموحد مرة أخرى.

**المرحلة الثالثة من 1995 إلى 1997 م:**

شهدت الائتلاف بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح بإجراء تعديلات دستورية، والتي تضمنت تغيير شكل رئاسة الدولة والتحول من مجلس رئاسة الجمهورية إلى رئيس الجمهورية، وتميزت هذه المرحلة بإصلاح ما أفسدته حرب الانفصال وتدعيم روابط الوطنية في أوساط المجتمع، وتعزيز هيكلة مؤسسات الدولة في إطار اليمن الموحد.[1]

**الفترة الرابعة من 1997 إلى 1999 م:**

بدأت بعد انتخابات 27 أفريل 1997 وحصول حزب المؤتمر الشعبي العام على الأغلبية وتشكيله الحكومة بمفرده، اتسمت هذه المرحلة بتعمق الطابع الديمقراطي للنظام السياسي وإدخال إصلاحات دستورية مثلت خطوة متقدمة في تعزيز الحياة الديمقراطية في البلاد.

**الفترة الخامسة من 1999 إلى 2006م:**

تميزت هذه المرحلة بإجراء أول انتخابات رئاسية مباشرة سنة 1999 فاز بها مرشح الإجماع الوطني علي عبد الله صالح للفترة الرئاسية 1999-2006 وقد شهدت هذه الفترة إقرار قانون السلطة المحلية.

---

[1] – موقع المركز الوطني للمعلومات، مرجع سابق.

**الفترة السادسة من 2006 إلى 2011 :**

تعد أهم فترة تشهدها اليمن، عقب تنحي الرئيس علي عبد الله صالح سنة 2011 بعد ضغط الشارع فيما عرف بثورة الشباب السلمية والتي كانت مدعومة من قبل العديد من القوى والتيارات الغربية والقبلية والمرور إلى مرحلة انتقالية.[1]

عموما و حسب الباحثين، فإن اليمن تتسم باحتوائها على نظامين سياسيين الأول نظام سياسي رسمي تحكيمي ويوصف بالرسمي لأن من يتسلمه يعد مفوضا رسميا في تسيير الدولة والمجتمع، مستندا في ذلك إلى الدستور والقوانين، كما تملك هذه السلطة حق احتكار القوة وصنع القرار السياسي إضافة إلى جميع السلطات المخولة دستورا.

إضافة إلى نظام سياسي قبلي، حيث تشكل القبيلة في اليمن مفهوما سياسيا تجمع بعضا من صفات الحزب السياسي وبعضا من سمات جماعات المصلحة والضغط، كما تشكل أيضا عامل قوة بما تمتلكه من نفوذ داخل الدولة وكذا من قوة عسكرية لطالما استعانت بها الدولة في مختلف حروبها، [2] لكن رغم هذا فإن اليمن حسب الدستور هي دولة جمهورية ذات سيادة و هي وحدة لا تتجزأ والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والإسلامية، يقوم النظام السياسي فيها على التعددية الحزبية والسياسية وذلك بهدف تداول السلطة سلميا، يحوي هذا النظام على ثلاث سلطات تمارس مهامها وفقا للدستور وهي كل من السلطة التنفيذية، التشريعية و القضائية.

- **السلطة التشريعية:**

مجلس النواب هو السلطة التشريعية في الدولة، هو الذي يقر القوانين ويقر السياسة العامة والخطط الاقتصادية، الاجتماعية والموازنة العامة والحساب الختامي، كما يمارس الرقابة على أعمال الهيئة التنفيذية عبر وسائل عدة منها الاستجواب والاقتراح وطرح موضوع عام للنقاش، ويتألف مجلس النواب من 301 عضو ينتخبون عن طريق الاقتراع العام السري والمباشر، حيث تقسم الجمهورية إلى دوائر متساوية من حيث العدد السكاني وينتخب عن كل دائرة عضو واحد، مدة المجلس 6 سنوات تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، ويدعو رئيس الجمهورية المواطنين إلى انتخاب مجلس جديد قبل انتهاء عهدة المجلس ب 60 يوما على الأقل، وإذا تعذر ذلك لظروف قاهرة يبقى المجلس قائما ويمارس مهامه الدستورية حتى زوال الظرف القاهر ثم يتم انتخاب مجلس جديد، يوجد مقر المجلس بالعاصمة صنعاء وتكون جلساته علنية ويعقد المجلس دورتين عاديتين في السنة، كما يجوز دعوته للانعقاد في دورات استثنائية. [3]

---

[1] – المرجع السابق.

[2] – أحمد يوسف أحمد، **كيف يضع القرار في الأنظمة العربية**، ب ط، ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2010)، ص 70.

[3] – المركز الوطني للمعلومات، مرجع سابق.

- **السلطة التنفيذية:**

يمارس السلطة التنفيذية نيابة عن الشعب كل من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ضمن الحدود المنصوص عليها في الدستور.

- **رئيس الجمهورية:** وهو رئيس الدولة يتم انتخابه وفقا للدستور ويكون له نائبا يعينه هو، يتم انتخابه من طرف الشعب في انتخابات تنافسية ويعد رئيسا للجمهورية كل من يتحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات ، يعمل رئيس الجمهورية على تجسيد إرادة الشعب واحترام الدستور والقانون وحماية الوحدة الوطنية وأهداف الثورة اليمنية، والالتزام بالتداول السلمي على السلطة والإشراف على المهام السيادية المتعلقة بالدفاع عن الجمهورية.[1] تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية، ويمارس صلاحياته على الوجه المبين في الدستور، ينتخب رئيس الجمهورية لمدة 7 سنوات ويجوز له الترشح لتولي فترة رئاسية ثانية فقط.

ينشأ مجلس الشورى بقرار من رئيس الجمهورية من ذوي الخبرات والكفاءات والشخصيات الوطنية ويمارس مجلس الشورى وفقا للدستور الاختصاصات التالية:

- تقديم الدراسات والاقتراحات التي تساعد الدولة على رسم استراتيجياتها التنموية.
- تقديم المشورة والرأي في القضايا التي يعرضها رئيس الجمهورية.
- الاشتراك مع مجلس النواب في تزكية المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية والمصادقة على خطط التنمية الاقتصادية والمعاهدات الدولية.
- تقييم السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ورفع التقارير إلى رئيس الجمهورية.[2]

**مجلس الوزراء:** يمثل حكومة الجمهورية اليمنية وهو الهيئة التنفيذية الإدارية العليا للدولة ، يتبعها دون استثناء جميع الإدارات والأجهزة والمؤسسات التنفيذية التابعة للدولة وتتكون الحكومة من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ويحدد القانون الأسس العامة لتنظيم الوزارات وأجهزة الدولة المختلفة، يختار رئيس الوزراء أعضاء حكومته بالرجوع إلى رئيس الجمهورية وتطلب الثقة لحكومته من مجلس النواب وفق برنامج عمل يتقدم به.

**أجهزة السلطة المحلية:** تمثل السلطة المحلية شكلا من أشكال ممارسة الحكم في اليمن، وتتحقق هذه العملية من خلال النظم والقواعد القانونية والدستورية والتي ترتكز على مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية، وتوسيع فرص المشاركة في رسم السياسات، ووضع الخطط والبرامج واتخاذ القرارات.[3] وتنقسم الجمهورية اليمنية في اطار نظام السلطة المحلية إلى 21 محافظة بما فيها أمانة العاصمة ومحافظة ريمة التي استحدثت سنة 2004، وتنقسم هذه المحافظات إلى 330 مديرية يتفرع منها 2200 عزلة وحي فضلا عن 36986 قرية.

- **السلطة القضائية:**

---

[1] – أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص 76.

[2] – المرجع نفسه، ص 76.

[3] – المركز الوطني للمعلومات، مرجع سابق.

تعد السلطة القضائية سلطة مستقلة إداريا وماليا تتولى المحاكم الفصل في جميع المنازعات والجرائم كما يتمتع القضاة باستقلالية تامة ولا يخضعون إلا لأحكام القانون، يعد مجلس القضاء الأعلى هو الضامن والمتكفل بشؤون القضاة من حيث التعيين، النقل، الترقية ويتولى المجلس إقرار مشروع ميزانية القضاء تمهيدا لإدراجها في الموازنة العامة للدولة، كما تعد المحكمة العليا هي أعلى هيئة قضائية، يحدد القانون كيفية تشكيلها ويحدد اختصاصاتها، ومن بين هذه الاختصاصات :

- الفصل في الدعاوي والدفوع المتعلقة بعدم دستورية القوانين واللوائح و الأنظمة والقرارات.
- الفصل في تنازع الاختصاص بين جهات القضاء
- محاكمة رئيس الجمهورية وكذا المسؤولين السامين في حال ارتكاب تجاوزات.[1]

إلى جانب المؤسسات الرسمية في اليمن، فقد كان إحلال الوحدة سنة 1990 إعلانا لقيام التعددية السياسية والحزبية مع صدور القانون رقم 66 لسنة 1991 بشان الأحزاب والتنظيمات السياسية، فظهرت العديد من الأحزاب السياسية مع انضمام العديد من أبناء القبائل لها سواء كانت حاكمة أو معارضة ، وقد حاولوا ممارسة نشاطهم السياسي عبر هذه الأحزاب ولكن مع مرور الوقت لوحظ انسحاب العديد من أبناء القبائل بعد إدراكهم قصور بعض جوانب الظاهرة الحزبية وهشاشة المؤسسات السياسية الحديثة وعدم فاعليتها .[2] فطبيعة النظام السياسي لا تتحدد من خلال المؤسسات والتشريعات الناظمة للعلاقة بين هذه المؤسسات فحسب، بل أيضا من خلال أخلاقيات ممارسة الحكم وكذا وجود وعي وثقافة سياسية تؤدي للانتقال من المجتمع القبلي إلى المجتمع المدني، وترسيخ ثقافة الديمقراطية والولاء للدولة، فعملية التحول الديمقراطي لا تتطلب فقط تأسيس مؤسسات سياسية حديثة كالبرلمانات والأحزاب السياسية، بل تتطلب منظومة قيم اجتماعية وثقافية تقوم على أسس الديمقراطية وثقافة المواطنة والاعتراف بالآخر، هذا ما هو ملحوظ في الحياة السياسية في اليمن، حيث تتوفر على مؤسسات سياسية حديثة لكنها مهمشة ولا تؤدي دورها بكفاءة واستقلالية، حيث ترتب عن التزاوج بين هذه المؤسسات السياسية الحديثة والثقافة التقليدية التي تطبع المجتمع اليمني، تشكل نظام سياسي هجين وثنائي يجمع بين دستور ومؤسسات حديثة وقيم تقليدية، استطاعت هذه الثقافة التقليدية القبلية أن تسير مؤسسات الدولة وباتت القيم القبلية هي المنظمة لممارسة السلطة السياسية وهي الناظمة للعلاقة بين مختلف القوى السياسية وكذا العلاقة بين الدولة والمجتمع، فأفرزت العديد من المظاهر كالثأر السياسي، التحكيم، الغنيمة السياسية، شخصنة السلطة وتوريثها.[3]

---

[1] – المرجع نفسه.

[2] – ناصر صالح جعشان، مرجع سابق، ص ص103،104.

[3] – عادل مجاهد الشرجبي و آخرون ، **القصر و الديوان، ب ط،**( صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الانسان ، 2009)، ص49 .

منذ فجر الثاني والعشرين ماي 1990 وتحقيق الوحدة اليمنية ونشوء دولة جديدة هي الجمهورية اليمنية بعد أن كانت قسمين، والانتقال من مرحلة الشرعية الثورية والشمولية التي سادت عقودا طويلة نتج عنها ألوان متعددة من الاغتراب السياسي لدى المواطنين في شطري اليمن، إلى مرحلة جديدة وهي مرحلة الشرعية الدستورية والتي تمثلت أولى ملامحها بدءا بإقامة الوحدة اليمنية واندماج شطري اليمن في كيان سياسي واحد وإقرار آليات الديمقراطية بالرغم من عدم وجود تراث ديمقراطي تراكمي وهيمنة ثقافة العصبية القبلية وارتفاع نسبة الأمية والفقر، غير أن خوض تجربة الديمقراطية في بداية التسعينات أفرز واقعا سياسيا متناقضا في آن واحد، فمع الخوض وبدء العمل بالآليات الديمقراطية في العملية السياسية، بدءا بإجراء انتخابات برلمانية في دورتي 97/93 وإجراء انتخابات رئاسية في سبتمبر 1999 وانتخابات المجالس المحلية في فيفري 2000 وانتخابات محلية رئاسية في 2006، وإقرار منظومة قوانين ديمقراطية متطورة ، ووجود مساحات من الحرية سمحت بقيام تعددية سياسية، لكن المتتبع للوضع اليمني الراهن سيجد أن الدولة والآليات والشعارات الديمقراطية البراقة التي طبعت الحياة السياسية في اليمن، سيجد أن كل هذه الأطروحات والأفكار لم تترسخ بعد كقيم لدى القوى السياسية والمجتمعية، بل ما يزال ينظر إليها من خلال الوعي القبلي التقليدي الذي ينظر إلى الدولة على أنها قوة جالبة للنفوذ والمصلحة والثراء، فهي مجرد غنيمة يستولي عليها من يملك زمام أمورها، فبالنظر إلى معظم مناطق اليمن نجدها لم تتخطى بعد أوضاع مجتمع ما قبل الدولة و ذلك بانتشار مظاهر التسلح بين أبناء القبائل المختلفة، و كذا سيطرة الميليشيات القبلية بدلا عن التواجد العسكري والأمني للدولة.[1] فقد شكلت المسألة الجنوبية على سبيل الذكر تهديدا لوحدة الدولة، لكنها في مضمونها تعبر عن هيمنة ثقافة القبيلة على الحراك السياسي وكذا على الدولة بمختلف مؤسساتها، كما يتهدد مشروع الدولة الحديثة خطر آخر من جهة الشمال، من خلال التحالفات القبلية التي تشكلت بعد اتجاه النخبة الحاكمة إلى فك تحالفاتها السابقة مع بعض زعماء القبائل فعملت الأطراف القبلية، المتضررة على بناء تحالفات معارضة هدفها مواجهة النخب الحاكمة وحلفاؤها من القبائل.[2]

ففي كل موعد انتخابي وفي كل أزمة سياسية تمر بها اليمن تبرز القبيلة ومشايخها وزعماؤها ليكونوا عامل الحسم سواء بالسلب أو الإيجاب، ليقوموا بأدوار سياسية خدمة لمصالحهم أو لمصالح بعض القوى السياسية الداخلية او الخارجية بالوكالة.[3]

---

[1] – يحي القحطاني، "**الدولة اليمنية في كف عفريت**" ، على الرابط : www.el-fagheer.com
تاريخ التصفح : 2014/04/22 الساعة : 16:30 .

[2] – المرجع نفسه.

[3] – يحي عارف با مؤمن، " **القبيلة اليمنية و الكيانات السياسية**"، على الرابط : www.elbiladnews.com
تاريخ التصفح : 2014/04/22 الساعة : 16:35 .

**المطلب الثاني: طبيعة و تركيب البناء الاجتماعي اليمني**

**الفرع الأول: طبيعة البناء الاجتماعي في اليمن**

يشكل المجتمع اليمني أهم نموذج اجتماعي معاصر لاستمرار التقاليد والبنى القبلية التي استطاعت أن تشكل أحد أهم آليات التوازن الاجتماعي في المجتمع اليمني.[1] فهو يتميز بحفاظه على البنية القبلية بشكل ملفت للانتباه، فالمجتمع اليمني كما تعرفه الكثير من المنظمات الدولية ومراكز الأبحاث، مجتمع تقليدي تبرز فيه القبيلة والعشيرة كبنى اجتماعية فاعلة وليست مجرد تشكيلات تنتمي إلى الماضي، فبنية القبيلة الاجتماعية تشكل السمة البارزة للتركيب الاجتماعي وفاعليتها لا ترتبط بالسلوك الفردي فحسب، بل أيضا بالسلوك الجمعي ضمن مجالات الفعل السياسي والاجتماعي وتعد الأسرة الممتدة هي القاعدة العريضة التي تتكون منها القبيلة في اليمن [2] وتشكل الرابطة القبلية العامل الرئيس والأكثر أهمية في البناء القبلي والاجتماعي حيث يتكون المجتمع اليمني من العديد من القبائل والتي تشير بعض الدراسات والإحصاءات إلى بلوغها حوالي 200 قبيلة، منها حوالي 100 قبيلة تتواجد في المناطق الجبلية والباقي يقطن المناطق الساحلية وتنقسم مجموع هذه القبائل إلى ثلاث تجمعات قبلية تضم جميع القبائل اليمنية وتشمل :

- تجمع قبائل حاشد.
- تجمع قبائل بكيل.
- تجمع قبائل مدحج.[3]

مذهبيا يعد اليمن بلد شبه متجانس، حيث يسود فيها مذهبان لا يختلفان كثيرا في المعتقدات الدينية، متعايشان وقل ما تحدث بينهما صراعات فغالبية أهل اليمن هم من أتباع المذهب السني الذين يمثلون حوالي 70% من مجموع السكان، يتركزون في المناطق الجنوبية والساحلية والهضاب الوسطى، أما المذهب الزيدي الشيعي فيمثلون قرابة 29 % من مجموع السكان، يعيش معظمهم في المناطق الساحلية، كما لا يخلو اليمن من وجود بعض الأقليات التي لا تتعدى 1% من مجوع السكان على غرار الطائفة الإسماعيلية، والطائفة اليهودية.[4] رغم هذا فإن المجتمع اليمني من أكثر المجتمعات العربية تجانسا، حيث ينحدر اليمنيون من أصل عربي واحد متفرع إلى سلالتين هما القحطانية والعدنانية وتتفرع عن السلالة القحطانية القبائل اليمنية التي ظلت تمثل الوحدة

---

[1] – محمد نجيب أبو طالب،مرجع سابق، ص 89.

[2] – فؤاد الصلاحي و آخرون، **الفاعلون غير الرسميون في اليمن**، سلسلة التقارير المعمقة، ( الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 9.

[3] – صالح ناصر جعشان، مرجع سابق، ص 78.

[4] – المرجع نفسه، ص 78.

الأساسية في النظام الاجتماعي.[1] إلى جانب الشرائح الاجتماعية الأخرى في المجتمع، مثل السادة والقضاة، شيوخ القبائل، كبار الملاك والتجار، الفلاحون، الحرفيون والأخدام، والتي بدورها لها انتماءات قبلية و تعد جزء من مجتمع القبيلة في اليمن.[2]

فعبر فترات طويلة من تاريخ اليمن، ظلت الأمة اليمنية موحدة متوحدة رغم غياب الدولة ورغم التعدد القبلي الكبير، فقد استقر التقسيم القبلي مع ظهور الإسلام على أربعة اتحادات قبلية: حمير، مدحج، كندة وهمدان، حيث يتكون تجمع همدان من قبيلتين كبيرتين هما ( قبيلة حاشد وقبيلة بكيل) تستوطنان المناطق لشمالية، ويتكون تجمع قبائل مدحج من ثلاث قبائل هي ( قبيلة عنس، قبيلة مراد، قبيلة العلا) وتقطن بالمناطق الشرقية من اليمن، أما قبائل حمير فتقطن المناطق الجنوبية الجبلية والهضاب الوسطى، وقد أدت الظروف السياسية والاقتصادية خلال العصر الحديث، إلى إعادة رسم الخارطة القبلية في المجتمع اليمني، فانضمت قبائل مدحج إلى اتحاد قبائل بكيل، وانضمت بعض قبائل حمير إلى اتحاد قبائل حاشد.[3]

خريطة رقم 02 : خريطة قبائل اليمن

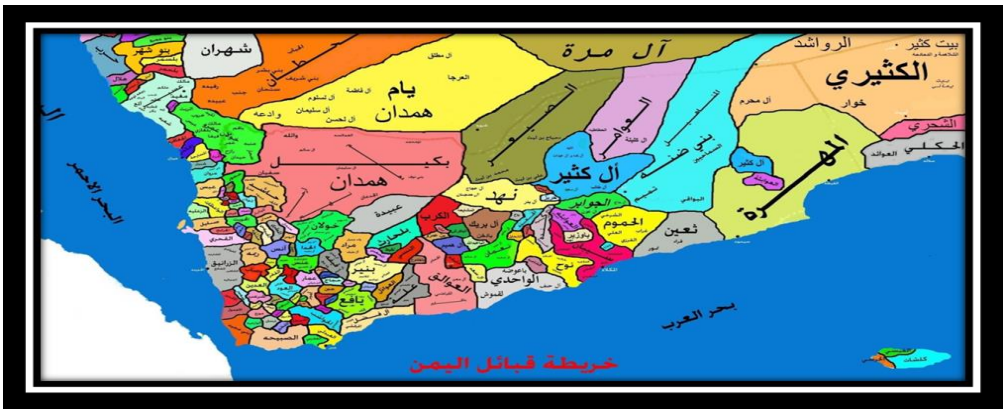


**المصدر : www.wikipedia.org/wiki**

فالانتماء القبلي في اليمن لم يكن على أساس القرابة فقط وإنما يخضع أيضا للأسس السياسية والاقتصادية وذلك لاضطلاع القبيلة بالعديد من الوظائف السياسية والاقتصادية والاجتماعية و حتى الحربية والقتالية، فكان

---

[1] – فؤاد الصلاحي و آخرون، مرجع سابق، ص 9.

[2] – محمد محسن الظاهري، مرجع سابق، ص 149.

[3] – عادل مجاهد الشرجبي و آخرون، مرجع سابق، ص 15.

يلجأ إليها طلبا في الحماية والاستفادة من قوتها.[1] فأصبح حاليا اتحادي قبائل حاشد وبكيل هما الوعائين الأساسين الذين يضمان مختلف القبائل اليمنية، وترجع صلة نسب كلتا القبيلتين إلى أصل واحد هو "همدان بن زيد بن أرسلة بن مالك بن أوسلة بن ربيعة بن الخيار بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان بن شامخ بن أوفخشر بن سام بن نوح عليه السلام". [2] وقد تشكل هذان الاتحادان من خلال نظام المؤاخاة. [3]

تصنف البنية القبلية في اليمن إلى عدد من المستويات التنظيمية هي:

- الاتحاد القبلي.
- القبيلة .
- العشيرة.
- البيت.

يعد هذا التقسيم تقسيما أكاديميا، أما على المستوى العملي فإن مصطلح قبيلة يشير إلى الإتحاد القبلي، كما يستخدم لوصف العشيرة والقبيلة دون تمييز بين هذه المستويات، وبالمقارنة بين التقسيم القبلي والإداري، فإن الاتحاد القبلي يمتد على مستوى عدد من المحافظات فيما تتطابق القبيلة مع المديرية غالبا وقد تضم العديد من المديريات وكما قد تتشارك أكثر من قبيلة في مديرية واحدة أحيانا أخرى، أما " العشيرة " فهي أقل انتشارا من " القبيلة "، فنجدها على مستوى المركز أو العزلة ، فيما يتطابق البيت مع القرية، فكثير من القرى اليمنية تحمل اسم " البيت" لتشير إلى رابطة مكانية أو إدارية.[4] ورابطة قرابية في نفس الوقت، هذا من حيث التقسيم القبلي، أما التقسيم الاجتماعي فلا يختلف المجتمع اليمني عن باقي المجتمعات في وجود طبقات وشرائح اجتماعية تندرج ضمن البناء الاجتماعي، وعلى هذا يمكن تقسيم المجتمع اليمني إلى قسمين أو نوعين من الشرائح الاجتماعية واحدة تقليدية وأخرى حديثة:

**1- الشرائح الاجتماعية التقليدية :**

تكون الشريحة الاجتماعية التقليدية وليدة ظروف أو أحوال مجتمع تقليدي غير صناعي، أي أنها تتوارث المكانة الاجتماعية وحتى الوظائف والمهن بحيث يمكن تصنيف هذه الشرائح التقليدية بناءا على موقعها الاجتماعي وهي تمثل ثلاثة أقسام رئيسية في المجتمع اليمني:

---

[1] – نجيب غلاب، **دور الوعي القبلي التقليدي و المناطقي في تخلف اليمن**، على : www.alhewar.org
تاريخ التصفح : 2014/04/24 الساعة 18:30

[2] – فضل علي ابو غانم، **البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار و التغير** ، ب ط ، (دمشق : مطبعة الكتاب العربي، 1985) ، ص 61.

[3] – نظام قبلي ترتبط فيه قبيلة ضعيفة بقبيلة قوية طلبا للحماية وهو نظام سائد في كثير من المجتمعات القبلية في الشرق الأوسط.

[4] – عادل مجاهد الشرجبي و آخرون، مرجع سابق، ص 16.

أ- **الشرائح العليا:** وتضم السادة والقضاة والمشايخ حسب نظام التراتب الاجتماعي للمجتمع اليمني، وتتميز هذه الشريحة بالاستحواذ و إن كان بدرجات متفاوتة على السلطات السياسية والدينية والنفوذ الاجتماعي، كما تتميز بالمستوى الاقتصادي الجيد.

ب-**الشرائح الوسطى:** وتمثلها القبائل ومجموع أفرادها، حيث كانت القبائل تحتل المرتبة الرابعة في نظام التراتب الاجتماعي وقد احتلت هذه المرتبة لكون أفرادها لا يعودون بنسبهم إلى الأصل السلالي العلوي ومنهم آل البيت النبوي ( حال أفراد شريحة السادة)، ويفتقدون للرأسمال الثقافي ( حال شريحة القضاة)، ولا الدور السياسي ( حال المشايخ)، ولكونهم ظلوا مقابل ذلك مقارنة بشريحة ناقصي الأصل يحتفظون بانتمائهم إلى أصل نسبي يعود بهم إلى جدهم الأول قحطان.[1]

ت-**الشرائح الدنيا:** تضم الأقلية اليهودية وكذا شريعة ناقصي الأصل والأخدام والذين يأتون في المرتبة السابعة والأخيرة في نظام التراتب الاجتماعي، كما تضم هذه الشريحة فئات تمارس الحرف والمهن التقليدية وتقدم خدمات لباقي الشرائح الأخرى.

2- **الشرائح الاجتماعية الحديثة:**

و تشمل ثلاث فئات فئة الضباط، العسكريون والمثقفون العصريون وكذا العمال المأجورون في القطاعات الحديثة نسبيا، ويتميز أفراد هذه الشريحة بأنهم يمارسون أعمالا أو مهنا غير تقليدية أو بالتحديد أعمالا حديثة نسبيا، وهؤلاء يشكلون الأساس لظهور الطبقة الوسطى الجديدة المكونة من فئة البيروقراطيين العسكريين وأصحاب المهن الحرة والمرموقة من أطباء ومهندسين ومحاسبين وغيرهم من الفئات التي ظهرت أساسا في مجتمع المدن الكبرى والتجمعات الحضرية. [2]

لكن رغم هذا التمايز ما يزال المجتمع اليمني وإلى الآن مجتمعا قبليا بامتياز، و ما تزال تحكمه الثقافة القبلية العصبوية والموروث الاجتماعي التقليدي ولم يتمكن بعد من تخطي هذه المرحلة إلى مرحلة المجتمع الحديث الذي يلعب فيه المجتمع المدني الحديث و منظماته دورا فاعلا فيها، وتمثل النخبة المثقفة أساسه.[3]

**الفرع الثاني: التركيب الاجتماعي للقبيلة اليمنية**

شكلت القبيلة اليمنية تاريخيا، وحدة سياسية واقتصادية واجتماعية متكاملة عن غيرها من الوحدات، فكانت تمثل تنظيما لإدارة الموارد الطبيعية المملوكة ملكية جماعية، ووحدة عسكرية تضطلع بالدفاع عن أفرادها وكذا عن الجماعات الأخرى المرتبطة والتابعة لها، كما كانت عبارة عن تنظيم اجتماعي ينظم علاقات الأفراد ببعضهم

---

[1] – وجدان الرفاعي، "**اثر التعدد القبلي على استقرار النظام السياسي في الجمهورية اليمنية**" ، على الرابط : http://www.blogger.com/profile/05743528628116513447

تاريخ التصفح:2014/05/06 الساعة 15:00.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – فهيم الحامد،" **الدولة و القبيلة، ثنائية حكم اليمن تتأرجح**"، على الرابط: www.okaz.com

تاريخ التصفح : 2014/04/16 الساعة 18:20.

البعض، وقد تم تحديد المكانة الاجتماعية للأفراد في الجماعة القبلية والعلاقات الاجتماعية الناظمة لتعاملاتهم اليومية وأنماط سلوكهم على أساس الأدوار التي يضطلعون بها في مجال إنتاج المتطلبات الاقتصادية للجماعة القبلية وحمايتها، فكان الاقتصاد القبلي حسب " خلدون النقيب" اقتصاد غزو، لذلك فقد احتل الأفراد الذين يضطلعون بمهام حماية القبيلة مكانة كبيرة داخلها، فكان يوصف الفرد بأنه "قبيلي" أي أنه إنسان محارب .[1] فلم تكن القبيلة مكونة فقط من الأفراد الذين ينحدرون من أصل واحد مشترك، بل انضم إليها أفراد من خارج الوحدة الترابية، إما اختياريا من خلال نظام المؤاخاة كما سبق وأن ذكرنا أو إجباريا من خلال نظام الضم والإلحاق، وقد احتل الأفراد الذين ينظمون إلى القبيلة من خلال نظام المؤاخاة مكانة كبيرة مساوية للمكانة التي يتمتع بها أفراد القبيلة طالما كانوا ملتزمين بدفع الغرم والدفاع عن القبيلة، أما الأفراد الملحقون بالقبيلة عن طريق الإجارة أو التهجير فقد احتلوا مكانة علية لأسباب دينية، حيث ترتبط المكانة الاجتماعية ضمن القبائل اليمنية بالعائلة لا بالأفراد .[2] ولهذا فإن السادة الهاشميون الذين ينتمون إلى أهم القبائل العربية، يحتلون مكانة اجتماعية عالية ضمن القبائل التي ينتمون إليها عكس الأفراد الذين ألحقوا عن طريق الضم، فإنهم يحتلون مكانة متدنية ويؤدون أعمالا خدمية يدوية في الغالب، وعلى هذا يمكن تصنيف التوزيع التراتبي داخل القبيلة في اليمن إلى خمس مراتب وهي:

**الأولى:** مشايخ القبائل وتقوم على أساس الوراثة.

**الثانية:** السادة، القضاء، الفقهاء ضمن القبيلة.

**الثالثة:** تضم ثلاث فئات متقاربة ومتداخلة، هي الأعيان، أمناء القرى، فئة جمهور القبيلة من المزارعين.

**الرابعة:** الفئات الحرفية والمهنية والتي تمارس حرفا ومهنا وضيعة من وجهة نظر القبيلة، حيث تحرم الأعراف القبيلة على رجال القبيلة القيام بها.

**الخامسة:** تمثل فئة الأخدام وتحتل المرتبة الخيرة و يعيشون على الهامش.[3]

كما يتخذ نمط توزيع السلطة في المجتمع القبلي التقليدي في اليمن منحى تراتيبيا موازيا لتراتيبة التنظيم القبلي، ففي قبائل حاشد مثلا يكون شيخ المشايخ ثم مشايخ الضمان ثم الشيوخ ثم العقال ثم الأمناء على رأس السلطة في القبيلة وهم من يتولون الرياسة والقيام بالأمور التنظيمية، أما إتحاد قبائل بكيل فالترتيب مختلف، حيث هناك شيخ المشايخ، النقباء، المشايخ، العقال ثم الأمناء أما في باقي قبائل حضرموت فيرأس كل " زي" "طائلة "

---

[1] – عادل مجاهد الشرجبي و آخرون، مرجع سابق، ص 16.

[2] – المرجع نفسه، ص 17.

[3] – **فئة الأخدام:** تمثل فئة الخدم في اليمن، فالخدم هو الذي يقوم بأعمال حقيرة ووضيعة أو يتيح خدماته للآخرين.

ويرأس كل قبيلة " مقدم" و يرأس كل فخذ " دخيل"، و يعد كل هؤلاء المذكورون آنفا والذين يتولون مراتب قيادية في القبيلة، يعدون هم أهل الحل و العقد، فهم مخولون من طرف قبائلهم بعقد المعاهدات والاتفاقات سواء مع الدولة أو مع القبائل الأخرى، و كذا تمثيل القبيلة والإشراف على جميع شؤونها.

و بالرغم من تعدد بنى السلطة القبلية، وتوصيف مؤسساتها من اتحاد قبلي لآخر، إلا أن المشترك بين جميع هذه الكيانات القبلية هو أن شاغلي السلطة في القبيلة بمختلف مستوياتها كان يتم اختيارهم من قبل أفراد القبيلة بشكل مباشر أو غير مباشر، فكان الشيوخ في " قبيلة بلاد الفضلي" مثلا يختارون من قبل أفراد القبيلة، كذلك الأمر في " سلطنة الواحدي "، وفي بعض القبائل الأخرى مثل " قبيلة بن عبد المانع" حيث كان يتم التداول على المشيخة بين أقسامها الثلاث أما في قبائل " حاشد وبكيل" فقد كان يتم اختيار شيوخ القبائل عن طريق الانتخاب، ولكن ضمن بيوتات ضيقة.[1] فقد كان الشيخ في المجتمع القبلي يعبر عن الحالة التوافقية الرضائية في إسناد السلطة داخل القبيلة، فهي ليست سلطة قسرية، فغالبا ما يختار الشيخ وفق آلية تشبه نظام البيعة وما تزال هذه الآلية معمولا بها في اختيار شيوخ الاتحادات القبلية ( شيوخ المشايخ)، فمثلا ثم مبايعة الشيخ صادق بن حسين الأحمر خلفا لوالده الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر والذي توفي مطلع يناير 2008 .[2] كما تم تنصيب الشيخ سنان أبو لحوم شيخا لمشايخ " قبائل بكيل" عام 1977 بنفس الطريقة، وكذا تنصيب خلفه الشيخ علي بن ناجي الشايف عام 1982، وكانت البيعة للشيخ تحدد بشكل رمزي سنويا، حيث كان أبناء القبيلة يجتمعون في بيت الشيخ ثاني أيام عيد الفطر وعيد الأضحى ويعلنون بيعتهم.[3]

**المطلب الثالث: العلاقات الاجتماعية القبلية**

لقد كانت القبيلة اليمنية تتكون من عدة جماعات هي : السادة، القضاء، القبليون وأبناء الخمس، وكانت كل جماعة من هذه الجماعات غير خاضعة للتراتبية ولم تكن فيها سلطة، فلم يكن لها زعماء فهي جماعات بلا رؤوس بما في ذلك القبليون، فالعلاقات الاجتماعية في المجتمع القبلي اليمني اتسمت بطابع جمعي، فوحدة التعامل فيه هي العائلة وليس الفرد، وملكية المراعي والموارد الطبيعية الأخرى هي ملكية جماعية وليست فردية وعلاقات الزواج ليست علاقة تربط بين رجل وامرأة فحسب، بل يترتب عليه علاقة نسب بين عشيرتي الزوجين فغالبا ما كانت النزاعات الفردية تتحول إلى نزاعات جماعية، فقد صممت القبائل اليمنية نظاما عدليا عرفيا للتحكيم يقوم على التسوية لا على العقاب، ففي نطاق القبيلة لا توجد سلطة مخولة لفرض العقوبة على الأشخاص المخالفين، فشيوخ القبائل هم محكمين بين القبائل لا حكاما عليها، لذلك انتشرت ظاهرة الثأر في

---

[1] – فضل علي أبو غانم، مرجع سابق، ص 207.

[2] – عادل مجاهد الشرجبي و آخرون، مرجع سابق، 19.

[3] – المرجع نفسه، ص 20.

أواسط القبائل اليمنية، ولم يكن هذا الثأر يتم من القاتل بل من أي فرد من أفراد العشيرة أو القبيلة التي ينتمي إليها، وبالعودة إلى العلاقات الاجتماعية فقد نظمت وفقا لعدد من قواعد الدمج والاستعباد، فقد كانت المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون العامة للقبيلة مقصورة على رجال القبيلة ولا يشارك أبناء الخمس والسادة، وبالتالي فإن البنية القبيلة اليمنية التقليدية كانت تشكل بنية مساواتية .[1] على مستوى كل جماعة، وتشترك معظم الجماعات و القبائل اليمنية في اضطهاد المرأة التي تتمتع بمكانة وحقوق أقل من تلك التي ينالها الذكور بوصف المجتمع اليمني مجتمعا ذكور يا بحت، لكن رغم هذا لا يخلو من بعض الأمثلة التي يبدو فيها دور المرأة جليا ومكانتها عالية وسامية خصوصا بالعودة إلى العصور السابقة( الملكة بلقيس، سبأ).

تحتوي كل قبيلة يمنية على ديوان يمثل فضاء للقاء والنقاش حول القضايا القبلية التي تهم كافة أفراد القبيلة كتسوية الخلافات سواء بين أفراد القبيلة في حد ذاتهم أو بين القبائل والعشائر المختلفة وكذا بين القبيلة والدولة، ويرأس هذا الديوان شيخ القبيلة الذي يتولى تسييره والإشراف عليه، كما يعد مكان استقبال ضيوف القبيلة وحلفاؤها، و بالعودة إلى العلاقات الاجتماعية فإن طبقة الأغنياء وملاك الأراضي تحتل مكانة رفيعة ومرموقة داخل البناء الاجتماعي لما تحوزه من موارد ومصادر اقتصادية، أما طبقة الفقراء التي لا تملك الأرض الزراعية فهي من الطبقات المهمشة التي لا تمتلك وزنا كبيرا خاصة في مجال اتخاذ القرارات التي تهم القبيلة، إضافة إلى العامل الاقتصادي فإن هناك عامل آخر يلعب دورا كبيرا في تحديد المكانة الاجتماعية للأفراد وهو عامل المشاركة في الحروب، فأفراد القبيلة ذوي البأس والقوة وخاصة الفرسان ممن يشاركون في الحروب التي تخوضها القبيلة ويدافعون عنها يحضون بمكانة كبيرة داخلها، فالبنية القبلية هي بنية و ثقافة تراتبية تمييزية .[2] إلا أن هذه التراتبية والتمييز الاجتماعي لم يكونا على أساس عنصري، فمثلا على الرغم من احتلال فئة الأخدام مكانة اجتماعية متدنية إلا أن التمييز لم يكن بسبب لون البشرة أو لاتسامهم بسمات فيزيولوجية معينة بل كان مجرد تمييز اجتماعي راجع لكون هذه الفئة و كذا فئة أبناء الخمس يتكونان من أسرى الجيوش الأجنبية التي احتلت اليمن أو شاركت في الحروب التي شهدتها اليمن ضدها، فالأخدام هم بقايا الجيش الحبشي الذي احتل اليمن، أما أبناء الخمس فهم أسرى الجيش الفارسي، وإلى جانب هذين الفئتين هناك فئة هامشية أخرى هي فئة أهل الذمة، و تتكون من الأقلية اليهودية التي يحتل أفرادها مكانة متدنية على الرغم من أنهم ينحدرون من أصول يمنية إلا أنهم باتوا أفراد و لم يعودوا ينتظمون في تنظيمات قبلية قوية، فبعد ظهور الإسلام دانت كل القبائل اليمنية بالدين الإسلامي وبات الأفراد والعائلات التي حافظت على ديانتها اليهودية يشكلون أقلية ويتمتعون بحماية القبائل القوية، حيث تقع مسؤولية حمايتهم على هذه القبائل تماما كما هو الحال مع فئة أبناء الخمس

---

[1] – المرجع نفسه، ص 20.

[2] – المرجع السابق، ص ص 22-23.

والأخدام إلا أنهم خلافا لأفراد هتين الفئتين، لم يكونوا مجبرين على العمل في خدمة القبيلة فكانوا أحرارا في اختيار مهنهم لكنهم مجبرين على تقديم الجزية مقابل هذه الحماية.[1] أما بخصوص علاقات النوع الاجتماعي داخل البنى القبيلة فقد تباينت مكانة المرأة فيها، فقد كانت النساء في القبائل البدوية تتمتع بقدر من الحرية في ممارسة حقوقها فكن يختلطن بالرجال ويتمتعن بالحرية في اختيار الزوج وكان العشق مسموحا به وأيضا حفلات الرقص المختلطة رجالا ونساء معا، ففي مطلع ستينات القرن الماضي كانت المرأة في المناطق القبلية تستطيع أن ترد زوجها عنها وأن تطلب الطلاق منه، فمثلا في " قبائل دهم" إذا وضعت الزوجة قطعة من القماش الأحمر على باب سكنها فإن الزوج لا يجرؤ ولا يمكنه دخول البيت، وكان سائدا في" قبائل الجرف" ما يسمى بالزواج بالثوب الطويل وهو نوع من الزواج تكون العصمة فيه بيد الزوجة .[2] فقد نظمت علاقات الزواج في المجتمع القبلي اليمني على أساس الكفاءة فعلى الرغم أن القبائل اليمنية تفضل الزواج بين الأقارب غير أن الزواج من غير الأقارب كان مسموحا به أيضا ، وذلك من أجل تعزيز العلاقات بين القبائل وبين العائلات، غير أن نظام الزواج كان قائما على أساس المكانة، حيث يمكن للرجل أن يتزوج من امرأة من مستوى اجتماعي أدنى ولا يمكن للمرأة أن تتزوج من رجل من مكانة اجتماعية أدنى، لأن الأبناء يرثون المكانة الاجتماعية لأبيهم حسب العادات والمعتقدات القبلية، لكن رغم هذا المجتمع الذكوري ورغم أن حياة المرأة منفصلة عن حياة الرجال إلا أن المرأة تمتلك القوة وتستطيع عبر العديد من الآليات التأثير في عمليات اتخاذ القرار من خلال الرجال أنفسهم.[3]

**المبحث الثاني: العوامل المساهمة في استمرار سلطة القبيلة في اليمن**

تعتبر القبيلة مكونا أساسيا من مكونات الرأسمال الاجتماعي ولاعب أساسي في المجتمع اليمني، استطاعت أن تحافظ على فاعليتها وبقائها ونفوذها نتيجة لعدد من العوامل والأسباب المتداخلة والمختلفة في تأثيرها وطبيعتها داخليا وخارجيا، والتي عززت القوة السياسية للقبيلة وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا المبحث العوامل المختلفة الجغرافية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي جعلت من القبيلة اليمنية أقوى مكونات المجتمع وأوسعها نفوذا وسلطة.

**المطلب الأول: العوامل الجغرافية**

كما سبق وأن فصلنا في المبحث السابق من خلال المحددات الجغرافية لليمن، فإن اليمن تكتسب أهمية جغرافية كبيرة من خلال سيطرتها وإشرافها على مضيق " باب المندب" البوابة الرئيسية للدخول والخروج من وإلى البحر

---

[1] – فضل علي أبو غانم، مرجع سابق، ص 246.

[2] – عادل مجاهد الشرجبي و آخرون، مرجع سابق، ص 26.

[3] – المرجع نفسه، ص ص 27،28.

الأحمر، مما ساعدها في السيطرة على حركة الملاحة الدولية، كما تعد همزة وصل بين قارتي إفريقيا وآسيا، ونظرا لطبيعة التضاريس الوعرة وانعدام شبكة الطرق التي تصل بين الريف والحضر فقد عاشت العديد من المناطق القبلية في عزلة تامة وقد أثرت هذه البيئة على تنوع المواقف وردود الأفعال لدى الجماعات القبلية.[1]

لعبت الطبيعة الجغرافية لليمن دورا هاما في حفاظ النظام القبلي على كيانه وتنامي دوره السياسي، فالقبيلة اليمنية لها حدودها المعروفة التي تسعى دائما لحمايتها والذود عنها.

يرى العلامة العربي " عبد الرحمن ابن خلدون" أن للهواء والأقاليم تأثير في ألوان البشر وأحوالهم وأخلاقهم و أمزجتهم.[2] ولا توجد قبيلة موحدة الأفراد والمساكن مثل قبيلة " همدان"، لذلك فمساكنها مجتمعة تمتد من صنعاء جنوبا إلى نجران شمالا وبرط شرقا إلى وشحى وحرض غربا ، وتكاد تكون منازل قبيلة بكيل في القسم الشرقي ومنازل قبيلة حاشد في القسم الغربي، ولحرص القبيلتين على اسم جدهم " همدان" وعلى منطقتهم وحدودها أطلقوا اسم همدان على طرفي بلادهم على الطرف الجنوبي الممتد في شمال غرب صنعاء وشبام و تملكه بطون من قبيلة حاشد، وعلى الطرف الشمالي من جهة الشرق الممتدة حول صعدة ونجران و تملكه بطون من قبيلة بكيل.[3] وهنا تجدر الإشارة إلى أن القبائل اليمنية قد خلفت أسمائها وألقابها على المناطق التي سكنتها لقرون عديد وتعتبر قبيلتي حاشد وبكيل من أشهر قبائل اليمن وأشدها بأسا، حيث لعبت أدوار مهمة في التاريخ اليمني والإسلامي وحتى اليوم، نتيجة تماسكها القبلي وتمكنها من حماية نفسها، و إلى جانبها سكنت قبائل " حمير" في الجزء الجنوبي من المرتفعات والهضاب الوسطى وهي أراض خصبة، أما قبائل مدحج فتتكون من قبائل " عنس، مراد، الحداء" وغيرها من القبائل، وقد احتلت المنطقة الشرقية المنحدرة إلى أطراف الربع الخالي وتبدأ حدودها من بلاد البيضاء حاليا وتمتد إلى الشمال الشرقي باتجاه الجوف أما القبائل في المناطق الجنوبية من اليمن فقد كانت تقوم فيها تحالفات وتكتلات قبلية بين كل مجموعة من هذه القبائل التي تسكن أراض متقاربة، ومن هذه التحالفات والتكتلات القبلية وفقا لتوزيعها الجغرافي، تحالف قبائل المهرة( محافظة المهرة)، تحالف قبائل حضر موت( محافظة حضر موت)، وفي المناطق الغربية من حضر موت يوجد تحالف قبائل العوالق .[4] ويتضح أن تنوع المناخ والجغرافيا في اليمن بين السهل والجبل وبين الخصب والجذب قد

---

[1] – محمد عبد الملك المتوكل، **تجربة اليمن الموحد على طريق الإصلاح الديمقراطي**، ب ط، ( القاهرة: دار المستقبل العربي، 1991)، ص 93.

[2] – عبد الرحمن بن خلدون، مرجع سابق، ص71.

[3] – عبد الله الشماحي، **اليمن الإنسان و الحضارة**، ط1، ( بيروت: منشورات المدينة ، 1985)، ص 16.

[4] – محمد محسن الظاهري، مرجع سابق، ص138.

حتم على الحركة والانتقال الدائم في أوساط المجتمع بحثا عن المصالح والموارد سواءا من خلال السيف أو عن طريق التحالف والتعاون والتنسيق. [1]

خريطة رقم 03 : الموقع الجغرافي لليمن

**المصدر** : www.marebpress.net/news/details.phplng=arabic&sid=20975

كما أن للجغرافيا والتضاريس في اليمن إسهاما كبيرا في قوة القبائل اليمنية وتنامي دورها السياسي، ويلاحظ ذلك من خلال:

- عجز السلطات والحكومات المتعاقبة على حكم اليمن في فرض سيطرتها وبسط نفوذها على الكثير من القبائل اليمنية التي تسكن الحصون والقلاع والجبال والمرتفعات، مما جعل هذه القبائل تقوم بعدة تمردات قبلية للضغط على السلطة المركزية لتحقيق وتلبية مطالبها، وقد شهدت اليمن لهذا السبب انتفاضات وتمردات في فترات مختلفة. [2]
- قيام السلطة المركزية باسترضاء ومجاملة بعض القبائل ذات المواقع الجغرافية الهامة وخصوصا عند الأزمات السياسية والمماحكات الداخلية والخارجية التي تواجهها الدولة، حيث غالبا ما تسعى الدولة إلى تنفيذ مطالب هذه القبائل وإشراكها في صنع القرار السياسي.
- نظرا لأهمية القبائل اليمنية الملاصقة لدول الجوار، تقوم بعض هذه الدول باستقطاب واستمالة هذه القبائل بواسطة الإغراءات المالية والمادية، والسعي الجاد إلى استخدامها كورقة ضغط سياسية لتنفيذ

[1] – محمد عبد الملك المتوكل، مرجع سابق، ص 93.

[2] – محمد محسن الظاهري، مرجع سابق، ص 93.

مخططاتها ومطامعها، مما زاد من مكانة هذه القبائل وإعطاءها موقفا قويا للمناورة مع السلطة المركزية وضاعف من نفوذ زعماؤها وثقلهم السياسي.[1]

فالتضاريس الوعرة كانت سببا أساسيا في الحد من الحركة والاتصال والتنقل والتقارب بين القبائل اليمنية، حيث أن هذه المباعدة والقطيعة التي فرضتها التضاريس أدت إلى قيام تجمعات وكيانات تنزع نحو الاستقلال، وبذات الوقت عززت من قوة القبائل في مواجهة القبائل المنافسة والمعادية وسلطة الدولة المركزية، وأصبح من الصعب ومن غير الممكن استخدام القوة القهرية والعنف مما أجبر سلطة الدولة إلى الاعتراف بهذا الواقع. [2] وهكذا ظلت الجغرافيا في اليمن عامل قوة للقبائل وعامل ضعف للسلطة الحاكمة، فالقبائل استقوت بها والدولة عجزت أمامها، الأمر الذي دفع السلطة مند عقود إلى السيطرة على المواقع والقمم الحصينة والمرتفعة في العديد من المناطق بهدف إضعاف قوة القبائل وتطويعها خاصة في السنوات الأخيرة، حيث أقدمت على استحداث معسكرات قوية مزودة بأحداث الأسلحة وبآلاف الجنود النظاميين وبالذات في المناطق القبلية التي يكون أبناءها على اختلاف مستمر فيها مع السلطة ويجاورون العاصمة" صنعاء"، إدراكا منها بأهمية الجبال والقمم الحصينة أثناء المواجهات، بعد أن لقنتها معارك الماضي مع بعض القبائل وكذا حروب الحاضر مع قبائل صعدة والحوثيين دروسا هامة يستفاد منها في المستقبل.

فالعامل الجغرافي له دور كبير أيضا في الشعور بأن الدولة متحيزة لمنطقة جغرافية معينة عن غيرها، وزاد هذا الشعور منذ بداية الاحتجاجات في الأزمة اليمنية في 11 من فيفري 2011 ويأتي هذا الشعور على مستويين:

**الأول** يقسم البلد إلى شمال وجنوب ويتضمن الشعور بالغبن على هذا المستوى ، الإدعاء بأن الشماليين يستحوذون على الدولة ومصالحها، وليس هذا الشعور فكرة خالصة بذاتها أو بريئة نشأت من الشعور بالظلم فحسب، وإنما مرتبط بفكرة أخرى مفادها أن ثروات البلد تأتي معظمها من المحافظات الشرقية التي كانت تتبع الجنوب وبالتالي فإن العودة إلى دولة الجنوب قليلة السكان والمستقلة بثرواتها ستجعل من الجنوب دولة غنية ومقتدرة، أما على المستوى **الثاني** من الشعور الجغرافي بالغبن، فمفاده أن مناطق الأطراف مهمشة ولا تأخذ نصيبها المفترض من جهود التنمية .

و يلاحظ هذا الشعور أكثر في منطقي" تعز" و " الحديدة" اللتين شهدتا حراكا ثوريا معتبرا، بالنظر إلى بعدهما عن مركز الثقل السياسي و بالتحديد العاصمة " صنعاء" ، أما مناطق مثل "صعدة" و" الجوف" ( الأطراف الشمالية) فقد تجاوزت الاحتجاجات إلى مرحلة الخروج عن سيطرة السلطة المركزية تماما .[3]

---

[1] – وجدان الرفاعي، مرجع سابق.

[2] – ناصر الطويل، **الحركة الاسلامية و النظام السياسي في اليمن**، ط1، ( صنعاء: مكتبة خالد بن الوليد، 2009)، ص194.

[3] – نجيب غلاب، **لاهوت النخب القبلية بين لعن الدولة و تقديس الشيخ**، ط1، ( بيروت: بسيان للنشر و التوزيع 2010)، ص 194.

يمكن القول إن هذا الشعور بالغبن والتحيز لمنطقة جغرافية معينة يعد في حد ذاته ودون مبالغة جوهر الحراك الجنوبي من أساسه، فممارسات النظام وإدارته السيئة كلها عوامل تمس مجمل اليمن، وفي حقيقة الأمر قد تكون بعض المناطق الشمالية وخصوصا مناطق الشمال القبلي الأكثر تضررا من سياسات النظام السابق ولذلك فإن الشعور المنطوي على رغبات كامنة في الانفصال جعل فعاليات الاحتجاجات في الجنوب أقل زخما منها في تعز وصنعاء على الرغم مما كان متوقعا لدى كثير من المراقبين أن يقود التقاء الاحتجاجات بفعاليات الحراك الجنوبي إلى زخم مضاعف، كما أن الجغرافيا قد لعبت دورا في توجهات وعقلية الحاكم السياسي اليمني منذ عقود طويلة وكان لها حضورا أكبر في عقلية الرئيس السابق" علي عبد الله صالح"، حيث كانت المناصب السياسية والعسكرية السامية تسند في الغالب إلى شخصيات من منطقة جغرافية معينة ولاعتبارات مناطقية بغض النظر عن كفاءة وجدارة ومؤهلات هذه الشخصيات بل كان المهم هو الولاء المناطقي والقبلي لدى هذه العناصر تجاه القيادة السياسية في حين حرمت العديد من الكفاءات من تولي هذه المناصب لا لشيء سوى لبعدها المناطقي والقبلي من صناع القرار السياسي. [1]هذا ما دفع بعض المكونات القبلية إلى العمل والتحالف لتقوية نفسها وإيجاد موطئ قدم لها ضمن دوائر صنع القرار للحصول على الامتيازات والغنائم.

**المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية**

تعتبر ظاهرة الغزو السمات الأساسية التي عرفها اقتصاد بعض القبائل اليمنية، فعندما تنعدم مصادر الرزق وتهدد القبيلة في عيشها، تغدو مرغمة على الغزو من أجل البقاء، وتمثل ظاهرة الغزو أحد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي لهذه القبائل، وكما أسلفنا بأن حياة غالبية القبائل اليمنية تتسم بقدر من الاستقرار بمعنى أنها منذ أعماق التاريخ تقطن أرض محددة وتتوزع على عدد من القرى و المدن المتجاورة، فقد أوجد ذلك لهذه القبائل أسلوبا حضاريا خاصا لا يتوفر لتلك القبائل التي يقوم أسلوب حياتها على الانتقال من مكان لآخر، كما أن الثبات والاستقرار وفر للقبائل حدودا ثابتة مع القبائل المجاورة أيضا، دفعت أفراد القبيلة إلى الانغماس في الحياة اليومية والانشغال بفلاحة الأرض وزراعتها، وحدت بقدر معين من فعالية الانتقال والتداخل، كما أنها أوجدت ترتيبا شبه ثابت في البناء الاجتماعي داخل القبيلة والقبائل وطبيعة العلاقات التي تقوم بينها وبين السلطة الحاكمة.[2]

فعلى مر التاريخ، كانت حياة القبائل اليمنية في صراع دائم على الموارد وعلى السلطة أيضا، لكنها تختلف من إقليم لآخر لدرجة الوفرة أو الندرة للموارد، ففي الأقاليم الجنوبية مثلا سادت درجة من الوفرة فانخفض الصراع بين القبائل، أما في المناطق الشمالية حيث تتميز بالندرة في الموارد الطبيعة فقد زادت حدة الصراع وأدت هذه الندرة

---

[1] – المرجع نفسه، ص ص 194،195.

[2] – الفضل شلق، **القبيلة و الدولة و المجتمع**، ( بيروت: مجلة الاجتهاد، ع 17، شهرية،1992)، ص 13-14.

والصراعات إلى احتفاظ القبائل الشمالية بدرجة عالية من التماسك والتأثير خاصة في الجانب السياسي.[1] وقد تضامنت الجماعات القبلية وحافظت على وجودها وكافحت من أجل الحصول على الرزق في مختلف الظروف وخاصة أثناء الصراعات الدينية والمذهبية والوضع الاقتصادي المتدهور الذي افتقرت معه الجماعات القبلية إلى أبسط ضروريات الحياة و إلى أقل ما يمكن من أدوات الإنتاج وموارد الرزق وكما هو واضح فقد كانت الحروب من اهم وسائل كسب الرزق لدى معظم قبائل اليمن خاصة في سنوات الجفاف، حيث اعتمدت هذه القبائل على أسلحتها وتحركاتها ليلا ونهارا في سبيل السطو والغزو من أجل تأمين معيشتهم، كما أن قوة العادات والأعراف هي التي كانت تحكم أفراد المجتمع القبلي و كذلك استمرارية التمسك بالروح القتالية والنزعة الحربية عبر القرون، فالقبائل الشمالية و الشرقية ذو الدخل المحدود، ظلت تمثل وحدات قتالية محاربة أكثر بكثير مما كانت عليه جماعات الفلاحين والمدنيين في المناطق الأخرى التي كانت تخضع للسلطة الإدارية المركزية للدولة.[2] ونظرا الوجود وتفشي الفقر في بعض المناطق القبلية خاصة في الشمال والشرق واستمرار الاضطرابات والحروب الدينية والمذهبية والصراعات السياسية عبر تاريخ اليمن الطويل، فإن بعض القبائل اليمنية لا تفرق بين المصادر الطبيعية للرزق وبين عائدات الغزوات والحروب، فمن دلائل وعوامل التماسك القبلي في إطار النظام القبلي أو ما يعرف بمفهوم " الأغرام" و" الغرامة" والتي يقصد بها تلك المبالغ المالية التي تفرض على القبيلة بشكل جماعي، فتقسم على أفرادها البالغين والراشدين، و يسمى كل منهم " غرام" والمجموع غرامة أي الذين يتحملون بشكل جماعي ما يقع على القبيلة من غرامة، سواء كان لصالح أحد أفراد القبيلة أو لصالح القبيلة كلها.

إن الطابع الصراعي الذي تميزت به الحياة السياسية في اليمن خلال عهد الإمامة على مدى ألف عام منذ اتخذ طابعا دينيا مذهبيا كما أن البعد الأساسي لهذا الصراع كان يعكس في الحقيقة انقسامات وصراعات اقتصادية واضحة، فالقبائل في المناطق الشمالية والشرقية ظلت تقطن الأراضي القاحلة وكانت على الدوام بحاجة إلى مصادر اقتصادية إضافية لتوفير ما تحتاج إليه من متطلبات معيشية، وبذلك غالبا ما كانت تشن الحروب على المدن والمناطق الخصبة .[3] وتدخل في حروب وصراعات مع الدول التي كانت تحكم اليمن، بقصد السيطرة والاستيلاء على الفائض الزراعي والتجاري المحدود .[4] وقد كانت قوة القبائل عاملا مساعدا على عدم تقبلها أي شكل من أشكال الأنظمة المستبدة أو الإقطاعية المستحوذة التي كانت تفرضها منها بعض الدول الأجنبية في بعض الفترات على مناطق وجماعات أخرى، إلا أن الخاصية التاريخية للتكوين الاقتصادي والاجتماعي القبلي

---

[1] – ناصر الطويل، مرجع سابق، ص195.

[2] – فضل على أبو غانم، مرجع سابق، ص 162.

[3] – السيد مصطفى، **وثائق يمنية**، ط2 ، ( القاهرة: المطبعة الفنية، 1985)، ص 115.

[4] – المرجع نفسه، ص 115.

تتميز باستمرار المنظومة القبلية، وهذه الصلابة ظلت تمثل الظاهرة التي استحوذت على حيز أساسي من الخصائص والسمات التاريخية الحديثة والمعاصرة التي تميزت بها الحياة القبلية في اليمن منذ زمن بعيد وخاصة " همدان" والتي تنتمي إليها الآن " قبائل حاشد" و" قبائل بكيل" والتي كان لها دور هام في انتشار الإسلام في شرق إفريقيا وفي بلدان الشرق الأقصى وبلاد الشام والمغرب الأقصى .[1]

إن حكام الدولة الزيدية في اليمن قد وجدوا في التكوين القبلي المجزأ والطبيعة الجغرافية المميزة، التي أسهمت إلى حد كبير في جعل هذا التكوين قويا ومتماسكا والظروف الاقتصادية التي كانت تدفع بالقبائل إلى استغلال واستثمار حالات الحروب والصراع بين الدويلات اليمنية من جهة، وبين هذه الدول والقوى الغازية الخارجية من جهة أخرى حيث وجدوا مناخا ملائما وأرض خصبة لنشر مذهبهم، والحصول على مؤيدين وأنصار لهم بين القبائل اليمنية كمحاربين تحت لوائهم.[2] وظل السلاح والروح القتالية والقدرة على المواجهة ومهارة القتال أهم وسيلة في الإنتاج الذي عرف بطابع الإنتاج الحربي واقتصاد الغزو واستثمار الحروب بالنسبة للجماعات القبلية في مختلف العهود والمراحل التاريخية التي مرت بها هذه الجماعات وعاصرتها في سنوات القحط والعوز والفاقة. فالقبائل سلكت سبيل الغزو والغارات لتحقيق المكاسب المادية، فعندما قامت الدولة الاسلامية سلكت القبائل طرقا أخرى لتحقيق هذه المكاسب، ومنها طريق السياسة وتولي المناصب الإدارية والعسكرية، وكانت هذه المناصب تعود بالفائدة على أصحابها من أموال ونفوذ وهذا ما يفسر سبب التنازع الشديد بين زعماء القبائل وأشرافها، فالوجاهة السياسية كانت تتبع دائما المغانم المادية، والتنافس على المناصب السياسية والإدارية يخفي وراءه تنافسا على الغنائم والمكاسب، فهو بذلك يحمل طابع الصراع الاقتصادي بطريقة غير مباشرة وهو صورة جديدة من صور الغزو القبلي في العصر الحديث وفي بعض الأحيان كان الصراع القبلي يحمل طابعا اقتصاديا خالصا يذكرنا بنزاع القبائل على موارد المياه ومنابت الكلأ في العصر الجاهلي، فالنزاع على احتلال أرض أو مورد ما أو مرعى للماشية لم ينقضي أمره بمجرد انقضاء العصر الجاهلي، وإنما تجدد فيما بعد على نطاق قبلي واسع وفي صورة أعنف مما كان عليه في العصر الجاهلي و لكن بأشكال و طرق أخرى حديثة .[3] ومن الواضح أن الحياة الاجتماعية والاقتصادية وأنماط العلاقات الإنتاجية للجماعات القبلية التي استطاعت أن تحافظ على تشكيلها طوال قرون عديدة بطابع اقتصاد الغزو و أسلوب الإنتاج الحربي فهو من جهة نتيجة عوامل جغرافية كفقر وجذب المناطق التي تسكنها بعض الجماعات القبلية و شبه البدوية التي تعاني من قلة منتوجيتها الزراعية والرعوية وهو أحيانا يمثل أكبر فائدة بالنسبة لحياة الانتقال حول الصحراء و بين السهول و الجبال، حيث حياة

---

[1] – فضل علي أبو غانم، مرجع سابق ، ص 173.

[2] – السيد مصطفى سالم، **تكوين اليمن الحديث**، ب ط ، ( القاهرة: المطبعة العالمية، 1963)، ص 34.

[3] – إحسان النص، **العصبية القبلية و أثرها في الشعر الأموي**، 1977–1985، ط 2 ، ( دمشق: دار الفكر، 1973)، ص 255.

الزراعة الموسمية المعتمدة على مياه الأمطار من جهة، ومن جهة أخرى فقد وجدت أسباب وعوامل أخرى تاريخية كانت تساعد و تساند هذا النمط المعيشي والحياتي ذو الطابع الحربي والقتالي.

فقد كان النظام القبلي باعتباره المناسب قد عمل على تحقيق التماسك والوحدة للجماعات القبلية المحاربة والتي لا تفرق في حياتها الاقتصادية بين ما تمنحه الأرض ومصادر الطبيعة من أرزاق و بين ما كانت تحصل عليه من عائدات الحروب والغزوات واستثمار المنازعات و الصراعات السياسية و الدينية وكذلك الفوائد التي كانت تحصل عليها من فرض الإتاوات على القوافل التي كانت تنقل السلع التجارية و المعدات الحربية و التي تمر على أراضيها نظير حمايتها و تأمينها. [1] و بفعل عوامل عديدة انتقلت العلاقة بين أفراد القبيلة من العلاقة القرابية سواء كانت حقيقية أم وهمية إلى وحدة المصالح، وبفعل التعليم و التغيير في اسلوب المعيشة في العقود الثلاثة الأخيرة، اتسع حجم الأسرة و هاجر ملايين اليمنيين إلى الخارج و بالتحديد إلى المملكة العربية السعودية و دول الخليج مما غير نمط الحياة، باتجاه غالبية الشباب للعمل في مؤسسات الدولة و خاصة الجيش و الأمن، خاصة بعد حالات الجفاف و الأزمات التي مرت بها اليمن نتيجة مواقفها السياسية و عودة الآلاف من المهاجرين إلى أرض الوطن.[2]

وختاما فقد ساهم الاقتصاد وطرقه و أساليبه في المجتمع اليمني القديم و الحديث على السواء، في تقوية القبائل اليمنية خاصة الشمالية الشرقية منها و التي عاشت في مناطق قاحلة غير زراعية تقل فيها المياه والأمطار، الأمر الذي جعل قبائل هذه المناطق يتسمون بالشراسة و الشجاعة والسعي خلف الكسب المادي، كما جعلهم هذا الوضع يزيدون من تماسكهم و تلاحمهم من أجل مواجهة المخاطر و يعتمدون على بعضهم البعض من أجل الحياة و البقاء و المصير المشترك الذي يجمعهم، لذلك ظلت الروح القبلية و الروابط الاجتماعية في أوساطهم قائمة و متماسكة حتى الآن، على العكس من قبائل المناطق الساحلية و الوسطى التي تميزت مناطقهم بخصوبة التربة ووفرة المياه، حيث ضعفت لهذه الأسباب لديهم الروابط القبلية وتزحزحت علاقاتهم نتيجة سهولة العيش كما سبق وأن أسلفنا، كما أن الدعم المالي و الحكومي الذي تلقته العديد من الزعامات القبلية عبر مصلحة شؤون القبائل ساهم في تمكين شيوخ القبائل من تحقيق مواقع متقدمة في المجال الاقتصادي و بالتالي استمر نفوذهم وسلطتهم.

**المطلب الثالث: العوامل السياسية و الثقافية**

**الفرع الأول: العوامل السياسية**

---

[1] – فضل علي أبو غانم، مرجع سابق، ص ص 181،182.

[2] – ناصر الطويل، مرجع سابق، ص195.

اقترن اسم اليمن تاريخيا بالقبيلة، ذلك الكيان العريق الذي نشأ قبل الدولة، ليقوم بمهام تنظيم شؤون أفرادها و إدارتها فيما بينهم أو مع القبائل الأقوى، و كلما ضعفت الدولة و ضعفت همتها في القيام بمهامها نشأ فراغ فتنبعث القبيلة لسد و ملأ هذا الفراغ و تعويض ذلك الضعف من خلال القيام بوظائف تنظيمية و مهام خدمية عامة، و ظلت القبيلة هي البديل الذي يتم اللجوء إليه كلما وهنت الدولة أو غابت، فهل معنى ذلك أن القبيلة لا تظهر و تكون لاعبا في الحياة العامة إلا في فترات ضعف الدولة أو غيابها ؟ أو بصيغة أخرى هل قوة القبيلة ناجم عن ضعف الدولة في حد ذاته؟ قد يكون هذا صحيحا نظريا على الأقل و مع ذلك فقد ظلت القبيلة هي الأساس في اليمن ولابد لمن يريد أن يحكم اليمن من تحييدها إذا لم يستطع الحصول على تأييدها، فالفواعل السياسية لا تستطيع فك ارتباطها بالكيانات القبلية.[1]

ومن هذا المنطلق نجد أن القوة السياسية للقبائل اليمنية المختلفة تتباين وفقا لمدى تماسكها الداخلي و قوة تأثير شيوخها و مدى تماسكها بطابعها الحربي ، و مدى اعتماد النظام عليها، فإتحاد قبائل حاشد هو أكثر الاتحادات تأثيرا في السياسة بسبب هيمنة شيوخه على جهاز الدولة، والقبائل غالبا ما يلتفون حول الشيخ الذي له علاقات و ارتباطات قوية بالدولة، أما بالنسبة لقبائل "حمير، مدحج و كندة" في محافظات (تعز، الحديدة، أب، لحج، أبين، حضر موت شبوة و المهرة) فهي لا تتمتع سوى بقدر محدود من القوة و التأثير السياسي، و يرجع ذلك إلى طبيعة التطور التاريخي للتنظيم القبلي لهذه القبائل و طبيعة علاقاتها بالدولة، فعلى الرغم أن اليمن افتقر إلى وجود دولة مركزية قوية خلال معظم فترات تاريخه الإسلامي حتى ستينات القرن العشرين، فإن المناطق التي تعيش فيها قبائل " حمير، مدحج و كندة" .[2] شهدت تأسيس بعض الدويلات التي اتسمت بطابع مؤسسي منها " الدولة الأيوبية، الرسولية و الظاهرية" ثم الاحتلال العثماني و الانجليزي، فيما خضعت المناطق التي تسكنها قبائل " حاشد و بكيل" للدولة الزيدية والتي اتسمت بالطابع الفردي الشمولي، و لم يؤسس الأئمة الزيديون أي مؤسسات حكومية خلال تاريخهم، فقد كانوا خلال تلك الفترة كلها في معارك مستمرة، بل أن الجيش الذي قاده الأئمة الزيديون كان جيشا قبليا، لذلك تعزز الطابع الحربي لقبيلتي " حاشدو بكيل" و ضعفت عند القبائل الأخرى.[3] وهناك شواهد تاريخية في صفحات التاريخ اليمني حديثة وقديمة توضح لنا أهمية الدور الكبير الذي اضطلعت به الجماعات القبلية في التصدي للغزوات والأخطار الخارجية التي كانت تهدد استقلال اليمن وكيان دولته، حيث أثناء الانقسامات الحزبية والسياسية التي حدثت في صفوف القوات المسلحة في أوث عام 1967 أظهرت تلك القبائل قدرتها على تجنيب البلاد شر ذلك الصراع و نتائجه، وعلى الرغم من

---

[1] – أحمد الأخصب، **العبور إلى المستقبل**، ( صنعاء: مدارات إستراتيجية، ع7 ،2011)، ص 45.

[2] – عادل مجاهد الشرجبي و آخرون، مرجع سابق، ص 50.

[3] – المرجع نفسه، ص 51.

تبعية المناطق القبلية اسميا للدولة فإنها تتمتع بنوع من الاستقلال( كأنها دولة داخل دولة) حيث كان السكان أو القبائل حلفاء للدولة أكثر من كونهم رعايا لها، و يرجع ذلك إلى أن الدولة لم يكن منوطا بها توفير الحماية والأمن للقبائل بل على العكس من ذلك، فقد كانت القبائل هي التي تساهم في حماية وتأمين الدولة. فمعظم الدول والسلطنات التي تأسست في اليمن حتى ستينات القرن العشرين لم تؤسس جيوشا نظامية بل اعتمدت على الأنصار من الجيوش القبلية في الدولة الزيدية، ولم تبدأ في تشكيل وحدات الجيش النظامي المحترف إلا عام 1919 و اعتمدت خلال فترة حكمها التي تزيد على 11 قرنا على رجال القبائل و بخاصة قبائل" حاشد و بكيل" بقيادة شيوخهم.[1]

شكلت القبيلة اليمنية بمكوناتها المختلفة على مدى تاريخها الطويل سدا فاصل بين الدولة والأفراد وحامية لهم من طغيانها و جبروتها، و يعود تنامي الدور السياسي للقبيلة و كذا تعاظم قوتها إلى ضعف الدولة، فعلاقة القبيلة بالدولة تحددت تاريخيا وفقا لقوة الدولة، فالقبائل تهادن الدولة إذا اقتنعت أنها قوية، ويرجع استمرار القوة السياسية للقبائل في ظل وجود الدولة القومية إلى قدرة القبائل على التكيف ومسايرة التحديث الأمر الذي مكنها من التعايش مع الدولة و الاستمرار في تأدية وظيفتها في مجال التضامن بين الأفراد باعتبارها آلية لتنسيق دعم أفراد الجماعات الصغيرة بعضها البعض، و ضمان الأمن والمساندة فيما بينهم .[2] ففي العقود الأخيرة توطدت العلاقة بين الدولة و النخب القبلية لأن كلاهما يعتمد في سبيل بقاؤه ومصالحه على الآخر، فبقاء النخبة الحاكمة في السلطة مرهون بدعم النخب القبلية وولاءها، ومصلحة النخب القبلية مرهون ببقاء الدولة ضعيفة، و بالتالي حدث شبه اتزان بين قوة الدولة و قوة القبيلة .

وفي الوقت الحاضر، لا زالت العلاقة بين المناطق الريفية القبلية والسلطة المركزية علاقة ضعيفة و تكاد تكون غير موجودة في معظم المناطق، وإن وجدت هذه العلاقة فإن سلطة الدولة تكون شكلية والسلطة الفعلية هي بيد أبناء القبائل وخاصة الزعامات والمشايخ القبلية، حيث يعتمد المسؤولون الذين تعينهم الدولة لإدارة هذه المناطق اعتماد كليا على شيوخ تلك المناطق بين الحين و الآخر وغالبا ما يتم تعيين مسؤولين إداريين وعسكريين من أبناء المناطق ذاتها من أجل تسهيل مهامهم.[3] و يمكن القول أن الجماعات القبلية و دورها البارز بشكل خاص اكتسب خبرات سياسية واسعة سواء من خلال المواجهات المسلحة ، أومن خلال تعاملها السياسي مع مختلف القوى المحلية والخارجية أو بما توفر بين أيديها من أموال، وعلى الرغم من أن بعض القبائل تتصف بالعزلة

---

[1] – محسن علي حضروف، **الجيش و التغيير الاجتماعي في اليمن**، مذكرة لنيل درجة الماجستير، كلية الآداب جامعة عين شمس، القاهرة، 1992، ص ص 143،144.

[2] – فرد هوليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية**، ط 2 ، ( بيروت: دار ابن خلدون، 1978)، ص 18.

[3] – فضل على أبو غانم، مرجع سابق، ص ص 140،141.

والفقر وانخفاض هطول الأمطار و كذا ضعف إنتاجية أراضيها مقارنة ببقية مناطق اليمن فإن معدلات الأمية في تلك المناطق أكثر ارتفاعا ولا توجد فرصة حقيقية لتعليم البنات، ومن اللافت للانتباه أن أصحاب السلطة العليا في الدولة ينتمون إلى مناطق قبلية، وبشكل عام اتسمت المناطق التي استمرت فيها الأوضاع القبلية حتى وقتنا الراهن عادة بضعف الموارد وندرة الفائض الاقتصادي.[1]

و على هذا الأساس فقد كان للمتغيرين الداخلي و الخارجي دورا كبيرا في استمرار و قوة القبيلة و سلطتها و ذلك على النحو التالي:

**1- المتغير الداخلي:**

حيث ساهمت جملة من الأحداث والسلوكيات داخل الساحة اليمنية على استقلالية القبائل بقرارها و ضعف نفوذ الدولة، وسنتناول هذا الجانب من خلال عنصرين الأول استقلالية القبائل ، والثاني ضعف نفوذ السلطة المركزية.

أ)- **استقلالية القبائل عن السلطة:** من خلال الاستقلال الاجتماعي بدافع العصبية القبلية التي جعلت القبائل لا تحتكم للقانون بمعنى أنها تحتكم للأعراف المتميزة في صياغتها و شموليتها مع أنها فوق مؤسسات الدولة و فوق الأحزاب السياسية، فالعشيرة هي صاحبة الحق و السيادة ولا تعترف بسيادة أحد عليها معتمدة على حجم قوتها العددية القتالية و قوة نفوذها و تأصل النزعة الحربية والقتالية لديها عبر التاريخ.[2] وأيضا من خلال الاستقلال العسكري حيث استطاعت القبائل امتلاك أسلحتها و تكوين جيوشها الخاصة الأمر الذي مكنها من مشاركة الدولة في امتلاك آليات القسر و الإكراه الأمر الذي جعل حق استخدام القوة في اليمن مشتركا بين الدولة و القبيلة، و لذا فإن تسلح القبيلة كان و مازال من أهم روافد و ديمومة و فاعلية دورها السياسي، الأمر الذي أدى إلى رفض بعض مشايخ القبائل التصديق على قانون منع حم السلاح، الذي حاولت الحكومة تقديمه إلى مجلس النواب للموافقة عليه مرتين في 19 من ماي 1992 و بعد انتخابات 1997، وكان الرفض بحجة أن نزع السلاح من رجال القبائل يمثل إهانة لهم و يتعارض مع العادات والتقاليد اليمنية على اعتبارات أن السلاح زينة الرجل. [3]

**ب)- ضعف نفوذ السلطة المركزية:** لقد أدى الضعف الكائن في بناء الدولة و أجهزتها إلى عرقلتها ومنع نشوء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة التي يتطلب قيامها مجتمع مدني حديث يتمتع فيه الأفراد باستقلالية و حرية، و يقوم سلوكهم السياسي على أساس رشيد يكون فيه التقسيم الاجتماعي على أساس طبقي لا على أساس

---

[1] – أحمد القصير، **التحديث في اليمن و التداخل بين الدولة و القبيلة**، ط1، ( القاهرة: دار العالم الثالث، 2006)، ص 65.

[2] – حسن أبو طالب، **مرجع سابق**، ص 288.

[3] – بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن 78-90**، ب ط ،( القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)، ص 69.

العصبية والمعيارية، لذلك فإن طبيعة الدولة التي تتأسس هي دولة ضعيفة .[1]عاجزة في معظم الأحيان في فرض سيطرتها المركزية الكاملة على المناطق والجماعات القبلية وعدم قدرتها على القضاء أو الحد من المنازعات القبلية وتحقيق الأمن والنظام في المناطق النائية والبعيدة عن مراكز الدولة دون الاستعانة بأبناء و مشايخ تلك المناطق، كما أن احتياج الدولة المستمر لرجال القبائل في مواجهة العدوان الخارجي وصده قد عزز من قوة القبيلة حيث ظلت الدولة تستفيد من خبرات الجماعات القبلية و البدوية في إدارة المعارك و مهارتها العالية في القتال و الحرب.[2] كما يتسم إنفاذ الدولة للقانون بالتعسف و الازدواجية ففي الوقت الذي تقوم الحكومة بانفاذ القانون و تطبيقه في المدن فإن إنفاذه في الريف ضعيف و يكاد ينعدم، فقانون جرائم الاختطاف و قطع الطريق بنص على " معاقبة الأفراد الذين يتزعمون عصابات الاختطاف بعقوبة الإعدام، و معاقبة الذين يحتجزون الرهائن بهدف الضغط على الدولة للحصول منها على منفعة بعقوبة الحبس 10 سنوات" و مع ذلك فإن الدولة لم تنفذ هذه العقوبة منذ صدور القانون عام 1998 وحتى اليوم، كما يدير عدد من شيوخ القبائل سجون خاصة في محافظات عدة، وهي ممنوعة قانونا، حيث ينص القانون على " معاقبة كل من يحتجز موظفا أو يدير سجنا بشكل غير قانوني بالحبس لمدة ثلاث سنوات"، إلا أن الدولة لم تتخذ أي إجراء بشأن هذه السجون مع أن ضعف البدائل المدنية في فترة ما قبل إقرار التعددية السياسية في اليمن، فقد ساعد القبيلة بشكل كبير على السيطرة على أدوات التعبير السياسي، حيث أن حضر النشاط العلني للأحزاب السياسية أثر سلبا على القوى السياسية الحديثة، ولم يؤثر على النشاط السياسي لشيوخ القبائل الذين يعتمدون على أساليب تقليدية في عملهم السياسي، ولا يحتاجون إلى التنظيمات و الأحزاب السياسية لكسب المواطنين و لممارسة الضغط السياسي و لذلك ظلت القبيلة ولا زالت هي التنظيم الوحيد في المناطق الريفية في الشمال ( محافظات عمران، صعدة، محريت، صنعاء، مأرب، الجوف) .[3] علاوة على عجز الدولة عن بسط سلطتها و نفوذها على كل المناطق خاصة البعيدة عن العاصمة صنعاء، فقد منحت رسميا و قانونيا لشيوخ القبائل لتلك المناطق النائية سلطات رسمية، حيث منحهم قانون الإجراءات الجزائية سلطات مأمورية الضبط القضائي، و منحهم قانون المرافعات و التنفيذ المدني بعض وظائف الشرطة و السجل العقاري، وفوضهم قانون الانتخابات العامة و الاستفتاء، القيام ببعض وظائف وصلاحيات السجل المدني كما تشهد بعض المديريات غياب فروع و إدارات رسمية متخصصة منحت لشيوخ القبائل صلاحيات ووظائف هذه الإدارات.

---

[1] – عادل مجاهد الشرجبي و آخرون، مرجع سابق، ص 73.

[2] – محمد محسن الظاهري ، الدور السياسي للقبيلة في اليمن ،ب ط ،( القاهرة: مكتبة مدبولي،1996)، ص ص 372-373.

[3] – عادل مجاهد الشرجبي و آخرون، مرجع سابق، ص76-81.

مما سبق و في إطار المتغير الداخلي، فالعامل السياسي له دور كبير في استمرار سلطة القبيلة على اعتبار أن السياسة في اليمن محكومة إلى حد كبير بالروابط التقليدية كالمناطقية و القبلية والعلاقات الشخصية وعلاقات المصاهرة والنسب، حيث يعمد السياسيون والشخصيات الاجتماعية إلى إحاطة أنفسهم بشبكة من تلك الروابط التقليدية لاستثمارها في الحياة والأحداث العامة لذلك فضعف الدولة في اليمن يعود إلى تشابكها مع القبيلة وقد يكون عامل قوة، فالدولة لا تكون دولة قوية ذات سيادة إلا إذا اعتمدت على مقوماتها وقدراتها الذاتية لا من خلال اعتمادها على قوى و تحالفات خارجية، مما أدى لنشوب العديد من الحروب و النزاعات القبلية.[1]

**2- المتغير الخارجي:**

على اعتبار القبيلة إحدى القوى الفاعلة اجتماعيا وسياسيا في اليمن، فإنها كثيرا ما تؤثر وتتأثر بالمتغير الخارجي وتشكل حضورا مستمرا معه، وقد لعب المتغير الخارجي منذ أوائل ستينات القرن العشرين دورا كبيرا في إبراز دور القبائل السياسي وتعزيزه ولعل التدخل الإقليمي العربي (المصري، السعودي) و كذا التدخل الدولي، كان من أهم أسباب تنامي دورا القبيلة وزيادة قوتها و لذا سنعالج هذا المتغير من خلال عوامل التدخل الإقليمي العربي والتدخل الدولي.

**أ) التدخل الإقليمي العربي:**

**التدخل المصري:** يعتبر المصريون هم المسؤولون عن التأسيس للدور السياسي للقبيلة في اليمن بعد الثورة، حيث استعانوا بالمليشيات القبلية لمساندة الجيش المصري الذي قدم إلى اليمن لدعم الثورة منذ نهاية عام 1967 بتسلم الجمهوريون المحافظون السلطة في شمال اليمن بعد انقلاب نوفمبر 1967.[2] و حدثت بعض التحولات أهمها:

- انتهاء الصراع الملكي الجمهوري بفشل حصار صنعاء.
- حدوث المصالحة الوطنية بين القوى الملكية و الجمهورية 1970.
- حدوث المصالحة مع القوى العربية التي كانت تدعم القوى الملكية.
- انسحاب القوات المصرية من اليمن.

---

[1] – المرجع نفسه، ص 74.

[2] – عادل مجاهد الشرجبي، **التحضر و البنية القبلية في اليمن**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1991، ص ص 196،221.

- جلاء الاستعمار البريطاني عن الجنوب اليمني في 3 نوفمبر 1967 و تسامي الجبهة القومية في الجنوب، الأمر الذي أدى لزيادة حدة الاستقطاب السياسي والاجتماعي الإقليمي و أدى لوجود تناقض إيديولوجي بين دولة في الجنوب تتبنى الفكر الماركسي ونظام سياسي رأسمالي في الشمال، و قد أفرز هذا الصراع الأيديولوجي عن دعم إقليمي للتيارين المتصارعين، كانت الغلبة فيه للنظام الرأسمالي في الشمال حيث كان الجيش المصري قد أسس هيئة شؤون القبائل و بلغت ميزانيتها لشراء ولاء شيوخ القبائل عام 1963 حوالي 60 مليون جنيه إسترليني.[1]

**التدخل السعودي:** تتعامل المملكة العربية السعودية في علاقاتها مع اليمن معاملة احتوائية ترتكز في أساسها على إضعاف اليمن من خلال سياسة دعم القلة من الزعامات القبلية بالمال والسلاح وخاصة القبائل المتاخمة لها على الشريط الحدودي، وتسعى السعودية جاهدة إلى عرقلة إنشاء المشاريع الاقتصادية العملاقة داخل اليمن، كالتنقيب على النفط في المناطق الحدودية وكذا التغاضي عن عمليات تهريب السلع المختلفة إلى اليمن بهدف حرمانها من عائدات الجماركو الضرائب، كما تعمل على إثارة الصراع الداخلي في اليمن بين القبائل من جهة، و بين القبائل والدولة من جهة أخرى، ليصبح اليمن دائما في أمس الحاجة إليها .[2] و بذلك أصبحت القبيلة اليمنية آلية للتدخل الخارجي في شؤون اليمن، وعلى سبيل المثال ذلك الصراع الذي حدث بين " قبائل حاشد" و " قبائل بكيل" عام 1988، و تدخلت فيه السعودية نتيجة لالتجاء إحدى القبائل إليها باعتبارها دولة مجاورة طلبا للمساعدة منها، و بمنطلق القبيلة التي لا تدرك الولاء الوطني و أهميته، بل تبحث عن سند و حليف لها في كل مكان، و خلال ما عرف بثورات الربيع العربي 2011 التي شهدتها بعض الدول العربية و كانت اليمن إحداها، كانت العربية السعودية أكثر الدول اهتماما بما يجري في اليمن خوفا على استقرارها، و بذلت جهود سياسية و اقتصادية جبارة للسيطرة على الأوضاع فيها و كبح جماح الحرب الأهلية، و كان لها دور في صياغة و بلورة المبادرة الخليجية التي تم التوقيع عليها في الرياض، و بموجبها تم نقل السلطة في اليمن سلميا، و ما تزال المملكة العربية السعودية تقدم الدعم المالي للعديد من شيوخ القبائل اليمنية من أجل كسب ولاء قبائلهم في كل المواقف السياسية.[3]

**ب)- التدخل الدولي: الأمريكي الأوربي**

على المستوى الدولي، دعمت الولايات المتحدة الأمريكية و معظم الدول الأوروبية خلال فترة الحرب الباردة، التوجهات المحافظة للنظام في صنعاء لمواجهة النظام في عدن، و كانت تنظر إلى النظام في الشمال باعتباره

---

[1] - سلطان ناجي، **التاريخ العسكري لليمن 1839-1976**، ط 3، ( صنعاء: دائرة التوجيه المعنوي، 2004)، ص 243.

[2] - محمد محسن الظاهري، مرجع سابق، ص 130،131.

[3] - فؤاد عبد الجليل الصلاحي و آخرون، **الثورة اليمنية، الخلفية و الآفاق**، ط3، ( بيروت: المركز العربي للبحوث و دراسات السياسات، 2012)، ص 141.

يشكل جدارا عازلا لمنع انتشار الشيوعية إلى الدول الأخرى في منطقة الخليج و الجزيرة العربية، لذلك سعت نحو دعم النخب القبلية عموما، و دفعت النظام إلى منحها دورا سياسيا أكبر و قد تمتع شيوخ القبائل بدعم مالي و سياسي كبير خلال العقد السابع من القرن العشرين لدورهم في تعبئة فئة الشباب اليمني للقتال ضد القوات السوفياتية في أفغانستان.[1] و لم يغيب الدور الأمريكي الأوروبي عن الشأن اليمني إبان الأزمة السياسية سنة 2011، بل كان حاضرا بقوة خصوصا الأمريكي منه حيث لعب السفير الأمريكي دورا لا يستهان به لحلحلة الأزمة و قاد مشاورات مع فرقاء السياسة و شيوخ القبائل الذين لا يهتمون بطبيعة النظام السياسي بقدر اهتمامهم بالحصول على منافع مادية مباشرة من الدولة، و كذلك كانت القبيلة هي المستفيد الأكبر من كل دعم إقليمي و دولي في أي قضية سياسية على الساحة اليمنية.

**الفرع الثاني: العوامل الثقافية.**

نظرا لعدم وجود قانون وضعي يقوم بتحديد وتنظيم العلاقات بين مختلف القبائل والتشكيلات القبلية، ظل نظام العرف القبلي والعادات والتقاليد القبلية يمثل النظام السائد والمسيطر عى التنظيم الاجتماعي القبلي قبل ثورة 26 سبتمبر 1962 وهو النظام الذي استطاع أن يطبع المجتمع القبلي كله بجميع قبائله بطابع عام واحد مما ساعد على استمرارية النظم والعلاقات القبلية و توفير درجة عالية من التجانس الثقافي و تشابه العادات والتقاليد القبلية .[2] حيث استطاعت القبيلة اليمنية غرس وتكوين والمحافظة على ثقافة سياسية مواتية للبقاء واستمرار وتنامي دورها السياسي، فالقبيلة اليمنية كمؤسسة اجتماعية وسياسية ما انفكت تمارس تأثيرا كبيرا لدى أفرادها حيث تزودهم بقيمها وأعرافها، و تغرس فيهم قيم الطاعة والولاء السياسي بغية تشكيل و توجيه سلوكهم السياسي بما يتفق وأهدافها و متطلعاتها في لعب دور سياسي فاعل و دائم في الدولة اليمنية، وهذا من خلال نجاح القبيلة في تنشئة أفرادها و قدرة القبيلة على حماية أفرادها.

**أ)- نجاح القبيلة في تنشئة أفرادها:**

يتضح جليا أن القبيلة في اليمن نجحت إلى حد ما في إعداد أفرادها و تأهيلهم و تثقيفهم قبليا وخلق القناعة لديهم أن القبيلة هي مصدر الحماية والقوة والفخر وأنها هي من يلبي تطلعاتهم ومطالبهم في أسرع الأوقات لسهولة الاتصال والتقارب بين زعيم القبيلة ( الشيخ) و بقية أعضائها، وهذا النجاح الذي أفرزته القبيلة المتمثل في خلق وعي مجتمعي تراكمي بأهميتها و ضرورة بقاء الأفراد تحت لوائها وقد فشلت الدولة و بما تملكه من إمكانيات و قدرات مالية ومادية في كسب ولاد مواطنيها، وعجزت عن إقناعهم بان الولاء يكون لها أولا قبل أي تكتلات أو تحالفات أو كيانات غير رسمية خارجة عن فلكها، فالثقافة القبلية الغنية بأعراف وتقاليد المجتمع

---

[1] – عادل مجاهد الشرجبي و أخرون، القصر و الديوان، مرجع سابق، ص 81.

[2] – فضل علي أبو غانم، مرجع سابق، ص 116.

وعصبيته المتبادلة بين الفرد و قبيلته، هي الثقافة العامة الأولى في عقل الفرد القبلي والمتجدرة في وجدانه و شعوره.[1]

**ب)- قدرة القبيلة على حماية أعضائها:**

تمكنت القبيلة منذ وقت مبكر من خلال أعرافها و مبادئها المتوارثة من توفير مناخ الأمن لأفرادها و حمايتهم خاصة في الفترات العصيبة التي يلحظ غياب الدولة فيها.[2] و لبت مطالب أبناءها المادية والمعنوية وواجهت المخاطر الخارجية التي تهدد الفرد والقبيلة واستطاعت نشر العدل الاجتماعي بينهم، وكما هو واضح فإن انتقال الثقافة القبلية وتوارثها عبر الأجيال أسهم في بقاء جزء كبير من تلك الأنماط والتقاليد والأعراف القبلية سواء الاجتماعي منها أو الثقافي والسياسي والتي بدورها ماتزال تشارك في رفد الذاكرة والوعي الشعبي لأغلب المجتمعات العربية الحديثة عامة و اليمن خاصة منها بثقافتها القبلية التقليدية وإن تفاوتت النسبة، وعلى الرغم من الاندماج بين الوحدات القبلية وبقية مكونات المجتمع اليمني وسلطاته المحلية والمركزية، فإن الغياب المتقطع للسلطة المركزية لعدة قرون أبقى القبائل في حالة من القوة و التماسك، ولضرورة الحفاظ والبقاء ابتدعت القبائل اليمنية أعرافا وتقاليد أو قيما تضبط العلاقات بين الأفراد وبعضهم والقبائل وبعضها، وبفعل الوجود الدائم للقبائل تولدت قيم تنشد تماسك البناء القبلي وفي مقدمتها التعصب القبلي والاعتزاز والمفاخرة بالانتماء للقبيلة، فالثقافة اليمنية في حد ذاتها ثقافة قتالية، ومن أهم شواهد هذه الثقافة القتالية و مؤشراتها وجود السلاح و انتشاره كما سبق وأن ذكرنا،و سعي الكثير من اليمنيين لامتلاكه .[3]

**خلاصة الفصل :**

ومما سبق كله فإن ثقافة القبيلة والوعي القبلي المتشبع بالعادات و التقاليد التي ساهمت إلى حد كبير في الحفاظ على الكيان والترابط القبلي داخل المجتمع اليمني، و ظلت العقلية محصنة من كل الأفكار الحديثة وغير قابلة لتقبل العصرنة والتمدن، حيث ظلت العصبية القبلية هي المسيطر والمهيمن و الموجه لسلوك الفرد القبلي وتوجهاته في إطار القبيلة ، نتيجة تولد وعي قبلي تراكمي جسد لدى أبناء القبيلة قناعة راسخة بأن القبيلة هي الأولى والأحق بالولاء والطاعة من الدولة التي عجزت عن القيام بواجباتها على حسن وجه، وقد زاد هذا الوعي القبلي من تماسك القبيلة وصمودها وصيانتها من التفكك والانهيار وأعطاها مكانة و قوة لمواجهة الدولة اليمنية .

---

[1] – محمد محسن الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، مرجع سابق، ص 102.

[2] – علي محمد زيد، مرجع سابق، ص 42-80.

[3] – محمد محسن الظاهري، المجتمع و الدولة في اليمن، مرجع سابق، ص 163.

**الفصل الثالث: الأدوار السياسية للقبيلة في اليمن**

إن استخدام مصطلح الدور السياسي للقبيلة،هو الإشارة إلى الأنشطة والممارسات التي يمارسها الفاعلون القبليون في قنوات القرار الرسمية في السلطة التنفيذية والتشريعية والعسكرية بهدف التأثير على العمليات والمؤسسات المعنية بصياغة التوجهات العامة للدولة سواء تم ذلك بشكل مباشر من خلال شغل الأفراد الذين ينتمون إلى تنظيمات قبلية لمواقع صنع القرار في المؤسسات الحكومية ومؤسسات الدولة بشكل عام أو بشكل غير مباشر، من خلال التأثير على مراكز صنع القرار في أجهزة الدولة والضغط عليها حتى لا تتخذ قرارات معينة.

**المبحث الأول: مكانة القبيلة في البنية السياسية اليمنية**

إن العلاقة بين القبيلة والدولة هي جزء من شبكة العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المركبة والمتشابكة التي تتحدد بناء على طبيعة العلاقة بين المجموعات السياسية التي تتكون منها الطبقة السياسية الحاكمة، كما أن شيوخ القبائل لا يمارسون تأثيرهم السياسي من خلال المؤسسات الرسمية فحسب ، بل يتمتعون بتأثير قوي على مؤسسات صنع القرار السياسي من خلال العلاقات الشخصية المباشرة مع المسؤولين الحكوميين وبشكل خاص مع رئيس الجمهورية، كما أن الممارسة الفعلية في اليمن أثبتت تمكن القبيلة واستفادتها من الأحزاب السياسية وتحقيق مصالحها، وبالعكس سعت التنظيمات السياسية إلى توظيف البنى القبلية في خدمة أهدافها السياسية.

**المطلب الأول: تواجد القبيلة داخل النظام السياسي اليمني**

في ظل تداخل القبيلة بالدولة لم تعد العلاقة بينهما علاقة تناقض، بل أصبحت علاقة تكامل الأمر الذي تمخض عنه نظام سياسي يقوم على تقاسم السلطة السياسية بين الدولة والقبائل وتنازل الدولة عن بعض وظائفها لصالح شيوخ القبائل الذين تحولت علاقتهم بالنظام إلى علاقة التزام سياسي، و بالتالي أصبحت القبيلة تمارس بعض مهام الدولة.

**الفرع الأول: تواجد القبيلة في السلطة التشريعية و التنفيذية**

بعد صراع مرير وظروف داخلية وخارجية، استطاعت القوى القبلية فرض وجودها ونفوذها داخل النظام الجمهوري وتبوأت مناصب عليا في الدولة، حيث أن الفترة السياسية 1962-1967 كانت تسودها مشاحنات داخل الصف الجمهوري، بشقيه التقليدي والحداثي و يفسر لنا ذلك الاختلاف، تشكيل 11 حكومة خلال 6 سنوات حيث تمكنت القوى القبلية من الحصول على تمثيل مناسب في حكومة "الجائفي" المشكلة في 3 ماي 1964 بنسبة 23 % وبلغ أقصى تمثيل قبلي في حكومة "العمري" المشكلة في 6 جانفي 1965 وبنسبة 41% ويعود هذا التحسن في التمثيل القبلي إلى سعي القيادة أنداك لرأب الصدع داخل الصف الجمهوري واستقطاب شيوخ القبائل.[1] وتمكن شيوخ القبائل من لعب أدوارهم السياسية والتأثير على مؤسسات صنع القرار السياسي بشكل مباشر من خلال شغلهم مناصب سياسية وإدارية في الجهاز الإداري للدولة والبرلمان وأجهزة السلطة المحلية، فعلى مستوى السلطة التشريعية شكل شيوخ القبائل حوالي 58% من مجموع أعضاء مجلس الشورى المنتخب عام 1971، و يرجع ارتفاع نسبة تمثيلهم إلى طبيعة النظام الانتخابي الذي كان معمولا به آنذاك .[2] وقد عبر الرئيس السابق علي عبد الله صالح عن أهمية دور القبيلة قائلا:" نحمد الله إن القبيلة في اليمن كأصل ثابت تمثل الرافد لكل عطاء خير شهدته اليمن عبر مراحل التاريخ فهي روافد لكل من القوات المسلحة و الحكومة ومجلس النواب والتنمية".[3]

كما أن التشريعات الانتخابية جاءت بصيغة تضمن وصول شيوخ القبائل للبرلمان رغم التعديلات المتلاحقة فيها ويستبسل شيوخ القبائل في تكييف القوانين بما يضمن استمرار وصولهم للبرلمان نظرا لأهميته في سن القوانين والتشريعات التي عبرها يتمكنوا من المحافظة على الطابع التقليدي للنظام السياسي وتوجهاته، كما هو الحال بالنسبة للمجالس المحلية التي عززت هيمنة الشيوخ على السلطة في المجتمعات المحلية،فقانون السلطة المحلية

---

[1] – محمد محسن الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، مرجع سابق، ص 145.

[2] – قائد محمد طربوش، **تطور النظم الانتخابية في الجمهورية اليمنية 1948-1992**، ب ط، (صنعاء: منشورات 26 سبتمبر 1992)، ص 121.

[3] – نص مقابلة صحيفة عكاظ مع الرئيس صالح في 22 ماي 2002 على الرابط : www.nic.gov.ye

تاريخ الدخول : 2014/05/14 على الساعة : 19:15 .

يعزز المركزية الرأسية على اعتبار أن المجالس المحلية هي جزء من سلطة الدولة، فلم يمنحها القانون سلطة فعلية في مجال التخطيط والتمويل ومراقبة الأجهزة التنفيذية بل أنه لم يفوضها سلطة تسمية أي مشروع من المشروعات ناهيك عن السلطة في مجال إدارة الموارد وتخطيط التنمية المحلية، ولقد كانت القوة السياسية محصورة في إطار كبار شيوخ القبائل، ولم يكن صغار المشايخ يتمتعون بأي قوة سياسية وقد شكلت المجالس المحلية آلية لإدماج صغار المشايخ في الميدان السياسي، ومجالا يمارسون من خلاله أدوارا سياسية على المستوى المحلي، ومكنت شيوخ القبائل من خلال هيمنتهم على السلطة التشريعية من إدماج معظم الأعراف القبلية في البنية التشريعية، حيث بلغ تمثيلهم في مجلس النواب المنتخب في أفريل 2003 حوالي 51 %من إجمالي أعضاء المجلس، وكان تمثيلهم في مجلس الشورى قريبا من هذه النسبة، ومارس شيوخ القبائل مهام سياسية عديدة، حيث شاركوا في الحكومات والمجالس النيابية المتعاقبة، فخلال الدورتين الانتخابيتين لعامي 2001 و2006 فاز بأغلب المقاعد في المجالس المحلية شيوخ القبائل وأبناؤهم.[1] كما تم تعيين عدد منهم كرؤساء المجالس المحلية في بعض المحافظات والمديريات، وفاز أبناء شيوخ القبائل بأكثر من نصف مقاعد المحافظات عن طريق الانتخابات عام 2008، و البالغ عددهم 21 محافظا من بينهم على الأقل 13 محافظا من المشايخ وأبنائهم، وأدى إلحاق هذه النخب التقليدية بالشأن السياسي للدولة إلى تمتع شيوخ القبائل والأعيان ووجهاء الريف بهيمنة شبه كاملة على السلطة المحلية.

و ظلت القبيلة وما زالت تعد قوة لمن يحافظ على مصالحها، وباتت المؤسسات الحكومية خاضعة لهيمنة النخب القبلية، فحوالي 65% من وكلاء المحافظات ومساعديهم البالغ عددهم 139 هم من أبناء شيوخ القبائل، حيث يشكلون حوالي 62% من محافظي المحافظات، و 50% من أعضاء مجلس النواب وحوالي 35 % من أعضاء مجلس الشورى، و كلهم من القبائل الكبرى، باستثناء من ليس لهم ممثل في السلطة التشريعية فيعوضون في السلطة التنفيذية ومع ذلك فهم يستحوذون تقريبا على نصف المراكز العليا في مؤسسات السلطة التشريعية والتنفيذية أي حوالي 50.5% من أعضاء مجلس النواب، وحوالي 64.75 % من وكلاء المحافظات.[2]

**الفرع الثاني: تواجد القبيلة في المؤسسة العسكرية**

تاريخيا كان الجيش اليمني بحاجة دائمة إلى دعم القبائل في حروبه الداخلية والخارجية، حيث عندما قامت ثورة 26 سبتمبر 1962 لم ترث الدولة الوليدة جيشا وطنيا قويا بل ورثت مجاميع قبلية غير مدربة ومؤهلة عسكريا وكانت الثورة بحاجة إلى حماية، وتم التجنيد بعدها على أساس قبلي، حيث كان المواطنون من المناطق التي

---

[1] – عادل مجاهد الشرجبي و آخرون، القصر و الديوان، مرجع سابق، ص 50.

[2] – عادل مجاهد الشرجي و آخرون، القصر و الديوان، مرجع سابق، ص51.

ضعفت فيها الروابط القبلية في تعز و أب بشكل خاص يتطوعون في الجندية بصورة فردية، وأستوعبهم الحرس الوطني الذي تشكل وفق نظام عسكري ويتقاضى أفراده مرتبات شهرية و يلبسون ملابس عسكرية و يخضعون للتدريب العسكري، خاصة المواطنون في المناطق الشمالية ذات التماسك القبلي والروح القبلية العالية.[1]

فبعد نشوب الحرب بين شطري اليمن سابقا، قامت السلطة السياسية في الشطر الشمالي بتكوين الجيش الشعبي من أبناء وزعمائها، ومازال الجيش الشعبي يمثل تشكيلا عسكريا قبليا رديفا للجيش الحكومي معترفا به رسميا من قبل الدولة، وأما بالنسبة للجيش القبلي في المناطق الجنوبية نجد أن السلطات البريطانية عام 1928 قامت بإنشاء عدد من القوات النظامية المحلية في أكثر من منطقة، ومن أهم تلك القوات القبلية، الحرس القبلي الذي تم إنشائه عام 1934 لقطع الطرق الرئيسية التي تأتي من الشمال إلى عدن، وإيقاف القبائل التي تمر عبر هذه الطرق، وكذلك قوات الليوي "جيش محمية عدن" والذي تم إنشاؤه عام 1952 من رجال القبائل المحليين، وأيضا هناك قوات الحرس الاتحادي، حيث تحول اسم الحرس الحكومي في 11فيفري 1959 الى اسم الحرس الاتحادي الأول، ثم أدمجت قوات الحرس القبلي لست الولايات الأولى التي كونت ما كان يعرف ب" اتحاد إمارات الجنوب" في قوة واحدة أصبحت تعرف بقوة الحرس الاتحادي الثاني.

و بعد العرض السابق نجد أن رجال القبائل في مناطق الشمال أو مناطق الجنوب كانوا القوى الحقيقة وأصحاب الأدوار الريادية في كل الأحداث والمنعطفات التاريخية والوطنية، وهم من خاضوا غمار المعارك المختلفة واعتمد عليهم كل حاكم سياسي باعتبارهم كانوا بمثابة الجيش الوطني.[2]

**المطلب الثاني: القبيلة و العمل السياسي في اليمن**

استطاعت القبيلة الحفاظ على بقائها من خلال قدرتها على التكيف مع أي عملية يراد منها بناء الدولة الحديثة، ويرجع ذلك إلى أن أي تنظيم سياسي أو منظمة مدنية لا تولد ولا يكتب لها العيش والبقاء إلا بمساندة القبيلة، ورعايتها وعضوية أفرادها الذين كانوا ولا يزالوا يمثلون حجر الزاوية لكل مكونات المجتمع السياسية و المدنية.

**الفرع الأول: علاقة القبيلة بالأحزاب السياسية في اليمن**

يلتقي الحزب السياسي مع القبيلة في بعض الخصائص كالتنشئة السياسية والتجنيد السياسي والتعبير عن مصالح الأعضاء بمعنى أن القبيلة تسعى من أجل الوصول إلى السلطة، أو المشاركة فيها كما هو الحال بالنسبة للحزب السياسي، فالمؤسسات الحديثة كالأحزاب وغيرها، ورغم أهميتها السياسية، قد باءت بالفشل في تحطيم المؤسسات التقليدية، وأن تكون بديلا وظيفيا لها، فالقبيلة هي أكثر فاعلية ووجودا وتجذرا في

---

[1] – المرجع نفسه، ص83.

[2] – عادل مجاهد الشرجي و آخرون، القصر و الديوان، مرجع سابق، ص 52.

المجتمع، كما أن مواكبة التطور لا تلغي الانتماءات الأولية بل تنميها، ولذا يتعين إيجاد سبل تنشئة لا تلغي الانتماءات التحتية كالولاء للقبيلة، بل توظفها للصالح العام وتجعلها غير ذراعية، فالقبيلة تتمتع ببعض السمات الإيجابية في المجتمع اليمني رغم تركيبته القبلية، ولقد كانت التنشئة السياسية للمجتمع اليمني مقيدة ولم تمارس أو تتلقى أي قدر من الثقافة السياسية والديمقراطية، فلم يسمح للشعب بممارسة حقوق الإنسانية بعد قيام ثورة 26 سبتمبر 1962 كحرية التعبير والمشاركة السياسية وغيرها، حيث اختزلت الأنظمة التي تولت الحكم السلطة والمعرفة، سواء في شخصية الحاكم أو من خلال سلوك النظم السياسية ذات التوجهات الأحادية الرأي التي رفعت شعار" الكل من أجل الحزب الواحد" في الشطر الجنوبي أو كما توضح مسيرة النظام السياسي في الشطر الشمالي، حيث تبلور حزب المؤتمر الشعبي العام نتيجة سلسلة تجارب لخلق تنظيم سياسي موحد للدولة بدءا من الاتحاد الشعبي الثوري في عهد الرئيس عبد الله السلال(1962-1967)، وانتقل إلى اللجنة العليا للتصحيح، وتشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الشعبي العام في عهد الرئيس الراحل إبراهيم الحمدي، واكتمل بتبلور المؤتمر الشعبي العام في عهد الرئيس علي عبد الله صالح .[1]

ولقد انقسم شيوخ القبائل تبعا للانقسامات السياسية والخارطة الحزبية، واستطاعوا الالتحاق بمختلف الأحزاب السياسية التي نشطت في الساحة السياسية في الستينات، ولم يكن التحاق معظمهم بالأحزاب السياسية عن اقتناع إيديولوجي، كذلك التحاقهم بالأحزاب السياسية السرية خلال سبعينيات و ثمانينات القرن العشرين لم يكن نتيجة لمساع بذلوها، بل لسعي الأحزاب نفسها إلى إلحاق شيوخ القبائل بها من أجل الحصول على دعمهم، حيث طبعت الولاءات التقليدية العملية السياسية بطابع شخصي يعبر عن واقع العلاقات الفردية، والنفوذ الاجتماعي، فحين ينضم أحد الرموز القبلية إلى حزب ما، تندفع وراءه جموع يربطها به انتماء قبلي، وإذا ما انفصل هذا الرمز، تبعه تلقائيا كوادره المؤيدة، وذلك يفسر اهتمام الأحزاب وخاصة الكبرى باستقطاب الزعامات القبلية وضمها لصفها.

ولقد مثل التحول الديمقراطي والتعددية السياسية بالنسبة إلى الشعب اليمني المدفوع بطموح قواه السياسية والاجتماعية التحديثية تحديا وعامل تشريع بالنسبة إلى مشايخ ورموز القبائل من خلال الإعلان عن قيادة عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية حتى لا تترك الساحة السياسية طواعية من جانبهم للقوى التحديثية ، اضافة إلى رغبتهم في استمرار فرض حالة من الوصاية التاريخية في عمليات التغيير التي يتطلع إليها المجتمع اليمني، وفي ظل هذه الأجواء اضطرت القوى التقليدية القبلية والدينية المحافظة إلى التأقلم مع الواقع السياسي الجديد الذي جاءت به دولة الوحدة، فأقدموا على تأسيس حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي استطاع استمالة 20%

---

[1] – محمد الصبري و آخرون، **الديمقراطية و الأحزاب في اليمن**، ب ط،( صنعاء: مركز دراسات المستقبل، 1998)، ص 148.

من الشخصيات والزعمات القبلية لعضويته.[1] وبناء على ذلك دخل الشعب اليمني تجربة المشاركة السياسية الفعلية بسبع دورات انتخابية، الدورة الأولى في أفريل 1993 والنيابية الثانية في أفريل 1997، وأيضا إجراء الانتخابات الرئاسية عام 1999، وانتخابات المجالس المحلية في فيفري 2001 والانتخابات النيابة الثالثة عام 2003، وكذا الانتخابات الرئاسية والمحلية التنافسية 2006 وأخيرا الانتخابات الرئاسية المبكرة 2012، ولقد سجلت التقارير المتنوعة للعديد من المنظمات الدولية والعربية التي أشرفت على مراقبة الانتخابات، تقديرها العالي لحجم المشاركة السياسية للمجتمع اليمني بالرغم من الأخطاء و التجاوزات التي مارستها اطراف العمل السياسي، حكومة ومعارضة والتي انعكست بطبيعتها على درجة تفاعل ومشاركة لدى المواطنين،[2] وهناك شبه إجماع قبلي بين شيوخ القبائل وكثير من أعضائها على نقد العمل الحزبي رغم انخراطهم في العديد من الأحزاب والتنظيمات السياسية، حيث يرى الشيخ عبد الوهاب سنان أن القبائل تفرقت وتشتت بسبب الأحزاب، فالحزبية غيرت الشيم والقيم وفرقت الأخوة وأضعفت القبيلة والشهامة، وأصبحت القبائل تتقاتل بسبب الحزبية، ويرى الشيخ سنان أبو لحوم أيضا، ان الأحزاب كلها لم تقدم سوى الكلام.

إن ملاحظة العلاقة القائمة بين القبيلة وبين بعض الأحزاب السياسية، تعطينا حقيقة مفادها أن هناك موقفين رئيسين للأحزاب تجاه القبيلة، الأول نظري وإيديولوجي رافض للقبيلة مفهوما ووجودا، والثاني رافض بعض القيم القبيلة نظريا، ويتعامل معها واقعيا على مستوى الممارسة، ونستطيع أن نقول أن القبيلة اليمنية قد قبلت التعامل والإنخراط في الحزبية على مضض وظل هاجس الخوف والقلق يساور أبناءها من وجود الأحزاب و التعايش معها.[3]

**الفرع الثاني: علاقة القبيلة بمنظمات المجتمع المدني في اليمن**

يقصد بالمجتمع المدني مجموعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة، مستقلة عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، فالمجتمع المدني وحده يعتبر في حد ذاته قوة قاهرة للتخلف وله القدرة على إحداث قطيعة مع الثقافة التقليدية، وتجاوز التكوينات الدنيا القائمة على العصبية والفئوية والمناطقية والمذهبية، وهولا ينفيها بل يعمل على تأسيس هذه التكوينات الطبيعية كأوعية للتعاون وللتعارف ويحافظ على هويتها الأولية بعقل مفتوح، ويتجاوزها لصالح هوية أكبر كقيم العيش المشترك لتصبح هي أصل الولاء والانتماء، والتي تتجسد في الدولة ودستورها وقيمتها الحديثة،وخيار المجتمع المدني خيار تقدمي لأنه يؤسس لآليات فكرية وقانونية تقنن الصراع، وفق قيم عليا بشكل الحوار وقبول الآخر،والدفاع

---

[1] – عادل مجاهد الشرجي و آخرون، القصر و الديوان، مرجع سابق، ص 60.

[2] – محمد محسن الظاهري، المجتمع و الدولة في اليمن، مرجع سابق، ص ص 322 – 323.

[3] – صريح صالح القاز، مرجع سابق، ص 83.

عن حقوقه ومصالحه، وقبول التنوع، كما أن المجتمع المدني هو روح الدولة، ولا تعمل الدولة ولا تقوى إلا به، أما القبيلة فإن طبيعة تركيبها صراعية، تعيش في بيئة مغلقة متعصبة عنصرية عنيفة لا تنسجم مع المجتمع المدني وقيمه.[1]و لذلك فإن بناء مجتمع مدني لا يتطلب تحطيم مقومات وتكوينات المجتمع التقليدي التي تمثل عنصرا أساسيا في البناء الاجتماعي، فالقضاء عليه بصورة نهائية أمر غير ممكن من الناحية العملية، كون التكوينات القبلية في اليمن تلعب أدوارا سياسية وثقافية، وقيادية مؤثرة وقوة مسلحة مناوئة أو موالية للدولة، زد على ذلك السلوك الانتهازي لكثير من منظمات المجتمع المدني، كالأحزاب التي لعبت دورا يكرس الولاءات القبلية داخل تنظيماتها أدى إلى غياب الديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدني مما أضعف أدائها التحديثي داخل التكوينات القبلية.[2]

وللتقليل من تأثير الكيانات القبلية التقليدية يتم إدماج عناصرها في ولاء رئيسي واحد للدولة ، وفي مفهوم واحد للمواطنة وفي مؤسسات وظيفية بديلة كالاتحادات والنقابات والأحزاب، وبمعنى آخر إن عملية بناء المجتمع المدني الحديث يتم من خلال الاندماج التدريجي للقوى التقليدية في إطار المجتمع الحديث، و ذلك من خلال مسالك عديدة منها:

1- تعميق الوعي السياسي والاجتماعي.

2- تغلغل اجهزة الدولة إلى التجمعات القبلية.

3- الإقرار بالتعدد الفكري السياسي والاجتماعي من قبل الدولة

4- الانخراط التدريجي في إطار الولاء لكيان أكبر هو الدولة.[3]

ولقد شكل وجود الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية تغيرا في المفاهيم والأدوار وظلت القبيلة وحدها منظومة اجتماعية وسياسية وتقليدية حائرة تبحث عن موقع لها تندرج تحته، و لذلك أدت القبيلة في فترات سابقة دورا مشابها لدور منظمات المجتمع المدني، ولكن على نطاق ضيق جغرافيا ضمن حدود القبيلة فقط، وبالتالي وجد جدل فكري متعارض بين عدد من الأكاديميين والمثقفين، لذا أصبح من الضروري استعراض وجهات النظر المختلفة بين فريقين حول القبيلة وموقعها من منظمات المجتمع المدني:

الفريق الأول: يعتبر ان القبيلة من منظمات المجتمع المدني، ويستند إلى حجة وجود القبيلة عبر تاريخ اليمن،وقيامها بتحقيق بعض الوظائف التي هي من صميم عمل واختصاص الدولة وخاصة في فترات ضعفها وانكماشها، واعتبارها من أهم العوامل التي ساعدت ولا زالت على تماسك وترابط المجتمع.[1]

---

[1] – نجيب غلاب، المعارضة والحاكم في اليمن، مرجع سابق، ص ص 194–195.

[2] – خالد عبد الجليل شاهر، **البنية الاجتماعية التقليدية في اليمن**، ( صنعاء: مركز البحوث اليمني، 1991)، ص ص 244–245.

[3] – المرجع نفسه، ص 249.

الفريق الثاني: يرى ان القبيلة ليست ولا يمكن ان تكون من منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، بل ويعتبرها العائق أمام التطور والتحديث الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وهذا الفريق يمثل الغالبية ويتكئ على الحجج التالية:

1- لا وجود لأي امكانية بأن تتحول القبيلة إلى مكون طبيعي في بنية المجتمع المدني إلا بتغيير بنية القبيلة ووعيها أولا وتأسيسها على القيم الحديثة.

2- أن المجتمع المدني نقيض المجتمع العشائري القبلي الذي يقوم على العصبية في حين يعمل المجتمع المدني على تنمية روح المواطنة داخل المجتمع بحيث يشعر جميع الأفراد مع اختلاف تقاليدهم وعاداتهم وانتماءاتهم التعصبية بوحدة الشعور والانتماء العام إلى وطن واحد، ومجتمع واحد، ودولة واحدة تعبر عن أهدافهم وتحقق مصالحهم المشتركة، لذا فالمؤسسات التقليدية كالقبيلة تشكل عائقا ليس أمام قيام ديمقراطي فحسب بل وترفض قيام دولة المؤسسات والقانون.

3- في ظل هيمنة شيوخ القبائل على المجال السياسي في اليمن، فإن عملية التحول الديمقراطي أخذت بالبنية التحتية للديمقراطية دون الأخذ بثقافتها، فالنخبة التقليدية هي في الحقيقة كابح اجتماعي، وليست حاملا اجتماعيا لها، فهي قوى محافظة مقاومة للتغيير، الأمر الذي ولد تنافرا اجتماعيا لها، حيث تسير عملية التحول الاجتماعي قوى اجتماعية غير مؤمنة به، فهي تنفذ عمليات انتخابية دون أن تؤدي إلى تداول سلمي للسلطة لأنها لا تؤمن بهذه القيمة من قيم الديمقراطية، و لقد عوقت الثقافة القبلية التقليدية منظمات المجتمع المدني عن أداء دورها في دمقرطة الحياة السياسية.[2]

4- أن من أهم عوامل ضعف وتراكم العمل الاجتماعي وانقطاعه في اليمن، هو استمرار كثير من شيوخ القبائل اليمنية في التاريخ القديم والمعاصر في ممارسة مهام ووظائف سياسية مهمة، فهم يعبرون عن الدولة وتوجهاتها خاصة عند اهتمامهم بالشأن السياسي لها، وفي أحيان أخرى عند تصادم مصالحهم مع مصالح الدولة فإنهم يعبرون عن توجهات أبناء المجتمع.

5- لا يمكن اعتبار القبيلة بطبيعتها من منظمات المجتمع المدني، وذلك لأن تطور المجتمع وبروز حركات سياسية واجتماعية علاوة على تحديث النشاط الاقتصادي، عمل على خلق أشكال مؤسسات حديثة -تتجاوز القبيلة- يعبر أفراد المجتمع عن قضاياهم و آراءهم من خلالها.[3]

---

[1] - سمير العبدلي، مرجع سابق، ص 123.

[2] -عادل مجاهد الشرجي و آخرون، القصر و الديوان، مرجع سابق، ص ص 113- 114.

[3] - فؤاد عبد الجليل الملاحي، ثلاثية الدولة و القبلية و المجتمع المدني، مرجع سابق، ص62.

و مما سبق نجد ان القبيلة لا تعتبر من مؤسسات المجتمع المدني الحديث لاختلاف أسس و مقومات نشأتها وشروط الانتماء إليها، فضلا عن تباين مرجعيتها الثقافية وحاملها الاجتماعي ويمكن تلخيص أهم الاستنتاجات فيما يلي:

- القبيلة لا تعتبر إحدى منظمات المجتمع المدني، ولكنها تمارس بعض أدوارها الوظيفية.
- القبيلة تعتبر جزءا أساسيا من منظمات المجتمع السياسي في اليمن.
- القبيلة تمثل إحدى التكوينات التقليدية التي تنتمي إلى ما قبل الدولة الحديثة وما قبل المجتمع المدني.

وبعد أحداث الربيع العربي2011 التي هزت كيان الأنظمة التقليدية والقوى الاجتماعية القبلية المحافظة ، سارعت العديد من الرموز القبلية في اليمن إلى تأسيس العديد من الأحزاب والمنظمات المدنية للاحتماء بها من موجة التغيير الحتمية كي تحافظ على بقاءها ونفوذها وتمارس دورها التقليدي من خلال هذه المؤسسات الحداثية التي ظاهرها الحداثة وباطنها التقليدية والماضوية.

**المبحث الثاني: دور القبيلة في الأزمات السياسية في اليمن**

أثبت التاريخ وأحداثه المتوالية بأن القبائل لا تقف مكتوفة الأيدي أثناء الصراعات والأزمات السياسية التي تدور رحاها داخل الساحة السياسية اليمنية، فهي السباقة دائما إلى الولوج فيها وتقديم الغالي والنفيس من الدماء والأرواح، إلا أن هذا السباق والتدخل القبلي غالبا ما كان لأهداف واعتبارات مادية غير وطنية كما جرى في مختلف الأزمات والأحداث في اليمن والتي سوف نأتي على ذكر البعض منها مع بيان دور القبيلة فيها.

**المطلب الأول: القبيلة و حركتي التمرد الحوثي في الشمال و الانفصال في الجنوب**

**الفرع الأول: القبيلة و حرب الانفصال في الجنوب( 1994م)**

لقد أظهرت القوى التقليدية في الحزب الاشتراكي اليمني، حالة من الإصرار اتجاه العودة باليمن إلى حالة ما قبل الوحدة و التي رأت أن مصلحتها عدم إجراء واعتماد أي تحديث سياسي في اليمن حيث أظهرت أفعالا ومواقف لم يقبلها الشارع اليمني الذي وجد هويته في الوحدة اليمنية، مما دفع بالقوى السياسية والشعبية إلى اتخاذ مواقف عملية لحماية الوحدة من أي ضرر أو انفصال من خلال المشاركة السياسية الفاعلة لكافة فئات المجتمع اليمني وخاصة القبيلة، وقد كان الموقف ضد الانفصال موحد بشقيه الجماهيري والحزبي، حيث كان موقف حزبي التجمع اليمني للإصلاح والمؤتمر الشعبي العام موقفا متصلبا ضد الانفصال إضافة إلى كافة شرائح المجتمع اليمني والجدير بالذكر أن الحزب الاشتراكي اليمني الداع للانفصال قد نجح في فرض شروطه المجحفة على حزب المؤتمر الشعبي العام من خلال تقاسم المناصب والوزارات لكن بعد دخول الوحدة حيز

التنفيذ، ظهرت بعض المشاكل كان من أبرزها رفض الجماعات الإسلامية وبعض الكتل القبلية لتوجهات دستور الوحدة كما كانت بعض الأطراف ضد الوحدة في حد ذاتها، وتفاقمت منذ ذلك الحين الاختلافات بين حزبي المؤتمر والحزب الاشتراكي، الموقعان على اتفاق الوحدة وشرع الأول في تأجيج الشارع وحشد الجماهير للمظاهرات.[1]مبررا ذلك بمحاربة الفساد والدعوة لإصلاح الوضع الاقتصادي الذي تدهور بسبب تجاوزات حزب المؤتمر الشعبي العام على حد زعمه، حيث عمل الحزب الاشتراكي على طرح قضية الانفصال مرة أخرى بصورة دائمة ومستمرة و الظهور بمظهر الدولة الانفصالية في وسائل الإعلام، وفي تلك الأثناء تحرك وفد من العاصمة صنعاء إلى مدينة عدن والذي ضم مجموعة من الشخصيات الوطنية برئاسة أول رئيس لليمن الشمالي سابقا المشير "عبد الله السلال" وعضوية الشيخ القبلي "سنان أبو لحوم" وآخرين، وفور وصولهم طلبوا من زعيم الحزب الاشتراكي العودة للعاصمة في محاولة لمنع تصعيد الأزمة[2]، لكن محاولاتهم باءت بالفشل و ظل الحزب الاشتراكي مصرا على خيار الانفصال حيث تدخلت وساطات عربية لحل الزمة على غرار ملك الأردن "الحسين بن طلال" والذي تبنى إعداد وثيقة العهد والاتفاق للخروج من الأزمة، حيث رعى شخصيا عملية التوقيع على الاتفاق من كافة الأطراف اليمنية في العاصمة الأردنية عمان في 20 من جوان 1994م، [3] والتي تضمنت إعادة بناء النظام السياسي بصورة جذرية، و تقليص من سلطات الرئيس" علي عبد الله صالح" إلا أن شيئا من ذلك لم يحدث، وقد عول الحزب الاشتراكي على عدد من القبائل الموالية له في المحافظات الشمالية من قبائل "حاشد و بكيل" لكن هذه القبائل لم تتورط في القتال إلى جانبه، في حين كان كل من حزب المؤتمر الشعبي العام يتحالف مع قوى داخلية و خارجية حيث حشد تحالفا واسعا مع الأطراف السياسية و الاجتماعية إلى جانب القوى القبيلة، وهو ما أدى لزيادة التوتر بانفجار الوضع في 27 جانفي 1994 ودخلت اليمن في حرب أهلية لمدة شهرين أدت نتائجها إلى مصادرة المؤسسات و المنازل و الهيمنة على الأراضي في المناطق الجنوبية، وقد لعب الانقسام المناطقي القبلي في الجنوب دورا هاما في تحديد أطراف الصراع السياسي، كما ساعدت انقسامات القوى الجنوبية خصوصا بين "الضالع" و بين "شبوة" ،[4] على تحقيق النصر لصالح حزب المؤتمر الشعبي العام و حلفاءه،وبنفس الطريقة فإن الانقسامات الشمالية داخل قبائل حاشد و بين أتباع المذهب الزيدي هي التي

---

[1] – صريح صالح القاز، مرجع سابق، ص 106.

[2] – المرجع نفسه، ص 107.

[3] – المرجع السابق، ص 108.

[4] – علي الدياني، "**صراع القبيلة مع المدينة**"، على الرابط : www.fakatol.net

تاريخ التصفح: 2014/05/10 الساعة 22:50

دفعت وبقوة نحو مراجعة طريقة توزيع الثروة والسلطة ليس فقط بين الشمال و الجنوب و لكن داخل الاثنين معا، حيث اعتبر الانقسام المناطقي القبلي وكانه المحدد الرئيسي لسلوك النخب قبل الحرب و أثناءها.[1]

وفي غضون الفترة التي تلت نهاية الحرب بين السلطة في صنعاء وقواعد الحزب الاشتراكي اليمني وأنصارهم في جنوب و شمال اليمن الذين أعلنوا الانفصال والنزوح خارج اليمن خشية من العقاب والانتقام أو الانقطاع عن العمل و بالفعل فقد تم إحالتهم على التقاعد وبأجور متدنية و في هذا الإطار عاد الحراك الجنوبي للنشاط من خلال لقاء نظمته جمعية" ردفان الاجتماعية" في 15 جانفي2005، حيث كان مدعوما إعلاميا و سياسيا من بعض الشخصيات الجنوبية التي تعيش في منفاها الاختياري كالرئيس السابق "على ناصر محمد"، والسفير السابق" أحمد عبد الله الحسني"، حيث عادت قوة الحراك الجنوبي لتتعزز ابتداء من مارس 2007 عندما عادت أنشطة المتقاعدين العسكريين و الأمنيين في إطار جديد من خلال تأسيس العديد من الجمعيات و بدأت في تنظيم إعتصامات في مقراتها و سرعان ما توسعت لتصبح حراكا جنوبيا، انخرط فيه فئات واسعة من المجتمع اليمني وتحديدا في مناطق الجنوب التي كانت ولا تزال تحت معاناة نتائج حرب 1990.[2]

هذا الحراك الذي يمثل الحزب الاشتراكي عصبه السياسي، تطور ليصبح أحد العناصر الفاعلة ضمن المعارضة اليمنية وناشطا في حركة التغيير المطالبة بإسقاط النظام، حيث أن خطاب قوى الحراك الجنوبي يرى في دولة الوحدة والنظام الحالي الذي انبثق عنها، بنية فوقية تحتكر القوة لصالح نخبة قبلية عسكرية توظف الدولة لخدمتها فهي بالتالي تناضل من أجل دولة المواطنة وترفع بشعارات الدولة الحديثة ولكنها في مقابل هذه الشعارات تجد نفسها أثناء نضالها في عزلة غارقة في نزاع مناطقي مناقض للدولة وللقيم الحديثة، وهذا التشتت والتناقض هو نتاج للوعي الحقيقي المسير للمطالب والذي يؤسس للعصبية والنظام القبلي، الباحث عن الغنيمة ونفي الآخر وإلغائه وتدمير صورته، وفي العادة يعمل الوعي القبلي على خلق أساطير الأجداد وأرض القبيلة ويتعامل مع الآخرين كدخلاء ويؤكد على الاحتراب لتحقيق الذات فمنتجي الخطاب السياسي يعملون على إذكاء العصبية القبلية الجنوبية في مقابل الشمال من خلال بعث وبث الحياة في الوعي القبلي والثقافة الشعبية حيث يذكرون مفعول هذه النزعة في زيادة فاعلية الحراك، و تتم دعم هذه العصبية بمطالب حقوقية كما تتجلى لدى البعض أو بمطالب انفصالية مباشرة ، وفي ظل واقع المعاناة، فإن هذا الخطاب التحريضي يصبح قادرا وبسهولة على جر العامة نحو التفاعل معه وقد يدفع إلى صراعات وحروب دموية لا رابح فيها لأحد، وبهذا أصبح من

---

[1] – نجيب غلاب، المعارضة و الحاكم في اليمن، مرجع سابق، ص 208.

[2] – التقرير الاستراتيجي اليمني 2008، (صنعاء:المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، 2009)، ص 57.

الضروري من خلال ما سبق القيام بإجراءات وحلول جذرية لاحتواء قضية الحراك الجنوبي التي أصبحت مهددة لوحدة اليمن وسلامة مجتمعه و شعبه.[1]

**الفرع الثاني: القبيلة و حركة التمرد الحوثي في الشمال 2004.**

بمجيء المد الأصولي التكفيري المتطرف ضمن إيديولوجيات وتوجهات ثقافية للحكومات اليمنية المتعاقبة، بدأت الاحتكاكات تدريجيا في صورة اختلاف ثم صراع وعداء مذهبي بين الزيدية مذهب المنطقة الأصلي(صعدة) والوهابية المذهب الدخيل الذي ساهم في توسع دوامة الصراع بين المذهبين وكانت الغلبة للمذهب الوهابي لقاء الدعم والتمويل من طرف السلطة وكذا أطراف خارجية لأتباعه وأنصاره، وقبل هذا كان المذهب الزيدي باعتباره أقرب المذاهب الشيعية إلى السنة، ظل كمذهب فكري وفقهي أعتنقه غالبية أبناء اليمن وأقتصر دوره على التعليم والدعوة خاصة بعد الانتكاسة التي تعرض لها خلال إعلان الجمهورية عام 1962م، وسقوط الحكم الإمامي، لكن ومع بروز الحركة الحوثية،[2] تحول المذهب الزيدي إلى عامل مؤثر وفاعل في الحياة السياسية اليمنية ليس ذلك وحسب بل أدى لإثارة مخاوف السلطة الحاكمة في اليمن ودول الجوار خاصة السعودية ، ونظرا لتواجد هذا المذهب على مستوى منطقة صعدة الشمالية باعتبارها الموقع الحصين للحركة الحوثية التي تعد حديثة في شكلها وهيكلها الخارجي بيد أنها ذات جذور اختلطت فيها القديم بالحديث، فقد أعلنت عن نفسها كتنظيم سياسي مسلح عام 1990 باسم تنظيم" الشباب المؤمن" كإطار تربوي وثقافي وسياسي وهي كذلك تعد تطورا لتيار الإمامة الشيعية الجرودية في اليمن مستغلة توغل الإيراني في المنطقة، حيث أعلنت عن نفسها عبر سلسلة من الأحداث بين عامي 2001-2004 مستفيدة من سوء الأحوال الداخلية في اليمن على اعتبار الحركة الحوثية هي تعبير عن احتقان قبلي أنتجه ضعف الدولة والفقر والجهل، والذي أدى بدوره إلى جعل أبناء القبيلة يعشون معزولين في محراب النخب القبلية، مما سهل للأيديولوجية الدينية إلغاء إنسانية أبناء القبيلة ليصبحوا إما عبيدا في معركة زعيمهم الذي أقنعهم ان الموت في سبيل انتصاره هو سبيل للجنة، وأما متطرفون أصوليون يقاتلون من أجل الماضي لاستعادة حكم الإمامة ففي 2002 برز دور كبير" لحسين الحوثي " الذي تمتع بشخصيته كاريزمية بالزهد وشدة التواضع فاستطاع أن يكسب قلوب الطلاب باعتباره المحرك الرئيسي لجماعة الشباب المؤمن، وخلال الأعوام 2000-2002 م حصل تحول في مسيرة " حسين الحوثي" العقدية والسياسية، حيث تميز بمواقفه القوية المؤيدة للمقاومة الفلسطينية و اللبنانية و معارضة الغزو الأمريكي للعراق.[3]

---

[1] – نجيب غلاب، المعارضة و الحاكم في اليمن، مرجع سابق، ص 179.

[2] – صريح صالح القاز، مرجع سابق، ص 111.

[3] – المرجع نفسه، ص 112.

لم تكن الحوثية الإثناعشرية (مذهب شيعي) معروفة في اليمن إلا عقب اندلاع مواجهات عسكرية بينها وبين السلطة في 18 جويلية 2004، وعلى الرغم من مقتل زعيم تنظيم الشباب المؤمن "حسين بدر الدين الحوثي" في 10 سبتمبر 2004 فإن نار الحرب لم تنطفئ بل زادت حدة وأخذت عدة أشكال من المواجهة وزادت من توتير العلاقات بين الحوثيين وشيوخ القبائل، وبعد الحرب الرابعة كسب الحوثي ولاء الكثير من أبناء القبائل خاصة "قبائل سفيان" بمحافظة صعدة والتي تعد المقر الرئيسي لحركة الحوثيين، فاستطاعوا أن يحققوا الكثير من الانتصارات في العديد من المناطق بمعية حلفاؤهم من القبائل لا سيما "قبائل العصيمات" وقبائل محافظتي الجوف ومأرب.[1] وفي المقابل فإن السلطة التجأت إلى طلب عون القبائل لما لهم من فعالية وتأثير، كما أن للنسب القبلي هيبته وسطوته، حيث كان بارزا في الاعتقالات التي قامت بها السلطة اتجاه الحوثين، فكان المعتقلين لا ينتمون إلى قبائل كبيرة أو ليس لهم ارتباط قبلي لتفادي ردود الفعل القوية من طرف هذه القبائل، فالرئيس" علي عبد الله صالح" نفسه من" قبيلة حاشد" و"حسين الحوثي" من "قبيلة بكيل".

وقد عرف اليمن الاستقرار من خلال تحالف هاتين القبيلتين.إن الوعي القبلي في المناطق التي تتواجد فيها الحركة الحوثية، والذي لم يتعرض لأي اختراقات قد عمق من أصولية الحركة و ضخ فيها الروح الإرهابية في مواجهة الآخر، ورفض كل سلطة من خارج هذه الحركة، حيث اثبت الواقع أن اندماج الثقافة الأصولية مع الثقافة القبلية ينتج رؤية متخلفة ومتعصبة للإسلام ورافضة وغير متعايشة مع الآخر.[2]

**المطلب الثاني: دور القبيلة في الأزمة السياسية اليمنية 2011م**

لم تكن اليمن بعيدة عن الأحدث التي شهدتها تونس ومصر وليبيا وما يحدث في سوريا أو ما عرف بثورات الربيع العربي، وإن كانت المطالب المنادية بالتغيير والإصلاحات السياسية وإسقاط النظام قد كانت موجودة من قبل كما أن اللجوء إلى الشارع كان الورقة التي تراهن عليها الأحزاب في إطار استقوائها على السلطة لتلبية مطالبها، غير ان ما جرى في تونس وليبيا ومصر أحال ورقة الضغط هذه من أداة في الصراع السياسي بين القوى الحزبية إلى منهجية تغييرية تتظافر لها كل القوى الاجتماعية والثقافية والسياسية .[3]

فتقلب ميزان القوى وتطرح حقيقة قدرة الأنظمة على البقاء في الحكم في ضوء ما وصلت إليه من قطيعة على كافة الأصعدة السياسية، الاقتصادية والثقافية والاجتماعية داخليا وخارجيا إذا لم يعد الحديث عن ضغوط شعبية لإصلاح مواد دستورية وصيغ تقاسم للسلطة والثروة وإعادة هيكلة نظام الحكم منطقيا على إثر الأحداث التي شهدتها المنطقة، وقادها ميدانيا جماهير شعبية وشبانية نادت برحيل وزوال الأنظمة مطلقا وساهمت في تغذيتها

---

[1] – التقرير الاستراتيجي اليمني، مرجع سابق، ص 95.

[2] – المرجع نفسه، ص 97.

[3] – صريح صالح القاز، مرجع سابق، 114.

وسائل الإعلام والاتصال لتشكل العدوى التي باتت تخافها الأنظمة،[1] حيث جاءت ردة فعل الشارع اليمني لتلك الثورات سريعة، خاصة في ظل التعبئة التي مارستها قوى مختلفة على خلفية صراعها مع السلطة كما ذكرنا سابقا، كالحراك الجنوبي بفصائله الداعية إلى الانفصال وفك الارتباط والحوثيين الذين دخلوا مع السلطة في سبع حروب من أجل قيام دولة شيعية في الشمال، إضافة إلى المعارضة التي أقصيت عن أي فعل وتأثير على المشهد السياسي وعوضا عن أن تقود المعارضة بكل أطيافها الشارع اليمني، أصبح الشارع اليمني أسبق من المعارضة وأقوى حضورا على ساحة الفعل السياسي بتكرار المشهد الثوري الجماهيري في صورة مظاهرات ومسيرات واعتصامات، حيث بدأت بشكل متقطع منذ منتصف شهر جانفي عام 2011م، ومع ذلك زادت حدتها خاصة مع اشتعال الثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس" زين العابدين بن علي" كما إزداد زخمها بعد نجاح ثورة 25 جانفي المصرية وسقوط نظام "حسني مبارك"، فقاد الاحتجاجات في اليمن شريحة الشباب المطالبة بالتغيير وكذا أحزاب المعارضة.[2]

برز دور القبائل على الساحة السياسية اليمنية كطرف في صناعة الثورة وعامل رئيسي في إدارة الأزمة خاصة بعد التصدع الذي حصل في جبهة التحالف التقليدي بين الرئيس "علي عبد الله صالح" وعائلة الشيخ" عبد الله بن حسين الأحمر"، وظهور تحالف استراتيجي قبلي شعبي جديد ضد الأول في ساحة التغيير، ذلك التحالف الذي ساهم في بلورة اتجاهات مواقف أكبر القبائل اليمنية من المتغيرات التي شهدها اليمن والتحدي الذي فرضته على المستقبل السياسي لها، فقد انقسمت القبيلة اليمنية بين مؤيد ومعارض لمتطلبات التغيير، وعمدت إلى قلب الموازين في الأحداث الجارية وتوجهت وفي مقدمتها " قبيلة حاشد" و"بكيل" الذين انضم إلى لجنة الحوار الوطني في مرحلة مبكرة من انطلاق الاحتجاجات وانضموا إلى شاب التغيير في مطالبتهم بتنحي الرئيس"على عبد الله عبد الله صالح" وشكلوا دروعا بشرية ضمن المحتجين والمعتصمين في ساحة التغيير في صنعاء،

حيث تغيرت الخريطة القبلية بعد اندلاع الثورة على اعتبار أن ميزان القوى القبلي لم يعد يرجح كفة النظام بسبب الانشقاقات المتتالية واستمرار تواجد القبائل إلى ساحة التغيير.[3]

---

[1] – "**الاحتجاجات في اليمن و تداعيات ثورة الشباب**"، على الرابط : www.sama-news.com/news4546htmi.
تاريخ التصفح: 2014/05/12 على الساعة: 15:30

[2] – نجيب غلاب،"**اليمن الإنتقال إلى المستقبل أو الفناء المتبادل بين الخصوم** "، على الرابط : www.ahewar.org
تاريخ التصفح: 2014/05/10 الساعة: 14:00

[3] – نجيب غلاب، " **مخاطر عنف النحب القبلية على مستقبل التغيير**"، على الرابط: www.ahewar.org

على الرغم أن القبيلة اعتبرت في الماضي الحاضنة التقليدية لقطبي التنافس على زعامة المؤسسة القبلية، إلا أنها في مرحلة الثورة ساهمت في صياغة تفاعلاتها الداخلية مع رياح المتغيرات وأعادت إنتاجها في شكل جديد من التنافس، وفي دعم شباب الثورة التي تطالب بالتغيير وأصبحت تشارك بقوة في واجهة المشهد الشعبي في حالة غير مسبوقة من التأزم للشارع اليمني، وتأتي الإشكالية بين القبيلة والدولة، انطلاقا من أن القبيلة في اليمن ظلت مكونا أساسيا في البنية الاجتماعية بل بوصلة في معادلة الحكم، حتى أن العلاقة بين الحاكم والقبيلة في التاريخ اليمني اتسمت بالحذر، فكثير من الحكام كانوا يتجنبون مخالفة القبيلة كونها متراس البقاء واستمرار النظام والدولة، والذي أوجد بدوره علاقة تعايش بين الدولة والقبيلة، قامت على أساس تقاسم النفوذ. [1]

و هذه الصيغة ظلت قائمة في الكثير من الحكومات منذ قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م وإلى الأن، باستثناء تجربة الرئيس" إبراهيم الحمدي" الذي حاول تخفيف نفوذ القبائل في الدولة و تقوية السلطة المركزية.[2]

و في ظل المناخ السياسي الجديد الذي أفرزته الاحتجاجات أصبح العديد من أبناء القبائل على رأس الدعاة لقيام الدولة المدنية الحديثة باعتبارها مشروع حضاري إنساني ديمقراطي وقيام الدولة لا يتم إلا من خلال القيام بعملية تحديث اجتماعي لأبناء القبائل والعقلية القبلية والابتعاد عن الاعتقاد الذي رسخ لدى بعض أبناء هذه القبائل.

وبأن مشروع الدولة المدنية هو مشروع غربي أجنبي يستهدف القضاء على البنية القبلية اجتماعيا وسياسيا من منـطلق أن التغيير الذي أحدثته الاحتجاجات يعـتبر فرصة حقيقية يمكن الإفادة منها للبدء في خلق تنمية حقيقية يكون للقبيلة فيها دور باعتبارها مكون من مكونات المجتمع المدني، وهي بذلك ستكون عاملا مساعدا في ترسيخ النظام والقانون وخاصة حالة تساوي أفراد القبيلة مع غيرهم في الحقوق و الواجبات التي تدفعهم للتواجد في مؤسسات الدولة و مؤسسات المجتمع المدني وهذا ما يعني تمدن القبيلة.[3]

---

تاريخ التصفح: 2014/05/10 الساعة: 14:45

[1] – معتز سلامة، " **هل تنجح اليمن في بناء الدولة المدنية**"، على الرابط : www.acpss.ahramdigital.org.eg

تاريخ التصفح: 2014/05/11: 20:00

[2] – أبو بكر ناجي، "**تحول الدولة إلى قبيلة كبيرة**"، على الرابط: www.marb-press.net

تاريخ التصفح: 2014/05/11 الساعة 20:19

[3] – وجدان الرفاعي، مرجع سابق.

**خلاصة الفصل:**

لقد لعبت القبيلة في اليمن العديد من الأدوار السياسية، فكانت على مر تاريخ الدولة اليمنية فاعلا بارزا في مختلف الأحداث والأزمات والاستحقاقات السياسية حيث تمكنت القبيلة من تغلغل داخل مؤسسات الدولة بالدفع بأبنائها لشغل مناصب عليا وقيادية خدمة لمصالحها، وكذا انخراط القبيلة وشيوخها في العمل السياسي من خلال الانتماء ودعم العديد من الأحزاب السياسية، فأصبحت القبيلة في اليمن مفتاح الحكم فمن يريد حكم اليمن عليه أن ينال رضى القبائل وأن يحظى بدعم شيوخها .

**الخاتمة:**

لقد حاولنا في هذه الدراسة تحليل الإشكالية المرتبطة بمدى تأثير القبيلة في الواقع السياسي العربي وبيان الأدوار التي تلعبها في العملية السياسية، خاصة بعد ولوج هذه الدول للتعددية السياسية وركوبها لأمواج التحول الديمقراطي، وعلى هذا الأساس فقد خصص الجزء الأكبر في الدراسة لتحليل الظاهرة القبلية في المجتمع اليمني والأبعاد السياسية التي تحملها، وقد قمنا في سبيل هذا بإختيار جملة من الفرضيات للإجابة على الأسئلة الفرعية وبناءا على ذلك، خلصنا في الأخير إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات نذكر منها:

- ما تزال القبيلة العربية حاضرة بقوة في المشهد السياسي ولها تأثير فاعل وقوي في مختلف الأحداث والأزمات السياسية، وهذا رغم عمليات التحديث التي شهدتها هذه المجتمعات.

- أصبحت البنية القبلية التقليدية في بعض الدول العربية تشكل عائقا وحاجزا أمام تطور هذه الدول سياسيا وإقتصاديا واجتماعيا.
- تحولت القبيلة إلى كيان شبه سياسي، أصبح منافسا ومقوضا لسلطة الدولة من خلال ولاء الأفراد للقبيلة على حساب الدولة، وكذا تمتع هذه المكونات القبلية بقوة عسكرية لطالما كانت السبب في تأجيج الصراعات سواء بين القبائل نفسها أو بينها و بين الدولة، وهو ما يجعلها عاملا مهددا للإستقرار.
- بينت الدراسة أن هناك العديد من العوامل السياسية والجغرافية والاجتماعية التي ساهمت في تعزيز مكانة القبلية و إستمرار سلطتها.
- أثبتت الدراسة خصوصية المجتمع اليمني الذي ما تزال البنى القبلية فيه محافظة على شكلها وتكوينها وسماتها التقليدية وكذا على سلطتها وقوتها السياسية.
- رغم التوجه نحو التعددية السياسية والحزبية في اليمن بعد التوحيد، فقد عجزت الأحزاب السياسية عن تقديم بديل مؤسسي عن البنى القبلية، فبالرغم من انخراط أفراد هذه القبائل في العديد من الأحزاب والتنظيمات السياسية إلا أنهم ما انفكوا يمارسون أنشطتهم السياسية وفقا لمفاهيمهم وتقاليدهم القبلية.
- إن القبيلة في اليمن هي مفتاح الوصول إلى الحكم، و هي كذلك مفتاح الاستمرار فيه، و ذلك من خلال الحصول على رضى هذه القبائل التي لا تبحث عن السلطة في حد ذاتها وإنما تسعى للحصول على الامتيازات التي تتأتى من ورائها.
- هناك أنماط ثلاثة للعلاقة بين النظام السياسي والقبلي في اليمن، الأول نمط صراعي والثاني نمط ذو طبيعة تحالفية، أما النمط الثالث فيمثل حالة تعايش وهي حالة وسيطة بين النمطين الصراعي والتحالفي.

وبناءا على هذه النتائج فإننا من خلال هذه الدراسة نطرح ونقدم التوصيات التالية:

- العمل على إدماج القبلية في المؤسسات الحديثة والسعي لعصرنتها من خلال البرامج التوعوية المكثفة، والعمل من أجل خلق وزرع ثقافة سياسية لدى أبناء هذه القبائل تقوم على الانتماء الوطني والولاء للدولة.
- ترشيد القبلية السياسية ودفعها لأن تكون قبلية اجتماعية وثقافية، وذلك بمحاولة تحديث النظام القبلي وتحويله إلى مؤسسات مدنية حديثة.
- العمل على تقوية سلطة الدولة المركزية والتغلغل داخل المناطق القبلية لتخليصها من السلطة القبلية وشيوخها، والتمكن من إنفاذ القانون وتحقيق المساواة والعدل بين المواطنين.

- تفعيل قوانين تنظيم حمل الأسلحة وحيازتها والإتجار بها، من شأنه إضعاف النزعة القبلية في اليمن التي تركن إلى السلاح و تعتبره مصدر قوتها ووسيلتها في الاستقواء على الدولة والتمرد على النظام والقانون، ما من شأنه تقليص النزاعات القبلية والحفاظ على الاستقرار.
- العمل على تقوية ودعم منظمات المجتمع المدني خاصة في الريف لخلق الحس والوعي المدني لدى أفراد هذه المناطق الخاضعة للولاءات و الكيانات التقليدية.

**قائمة المراجـــع :**

**1 . الكتـــــب :**


1- ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، ط 3، ( القاهرة: دار نهضة مصر، 2005).

2- أبو أصبع بلقيس أحمد منصور ، النخبة السياسية الحاكمة في اليمن 78-90 ،ب ط ،( القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999).

3- أبو طالب محمد نجيب ، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، ط1،( بيروت: مركز الوحدة العربية، 2002).

4- أبو طالب حسن، الوحدة اليمنية، ب ط ، ( بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1994).

5- فضل علي أبو غانم، البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار و التغير، ب ط دمشق: مطبعة الكتاب العربي،1985).

6 - أحمد أحمد يوسف، كيف يضع القرار في الأنظمة العربية، ب ط، ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2010).

7-إسحاق منذر، القبيلة و السياسة في اليمن، ب ط، ( اليمن: المؤسسة التنموية للشباب، 2012).

8- الجابري محمد عابد ، العقل السياسي العربي، ب ط، ( الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1990).

9- الحريري محمد مرسي، دراسات في الجغرافيا السياسية، ب ط، ( الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988).

10- الخياط حسن ، الرصيد السكاني لدول الخليج، ( الاسكندرية: منشورات مركز الوثائق، 1982).

11- الديب محمود ابراهيم، الجغرافيا السياسية، ط1، ( القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1984).

12- الربابعة خالد محمد، دراسات في الجغرافيا السياسية، ب ط، (عمان: دار جليس الزمان، 2012).

13- الشرجبي عادل مجاهد و آخرون ، القصر والديوان، ب ط،( صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان ،2009)

14- الشماحي عبد الله ، اليمن الإنسان والحضارة، ط1،( بيروت: منشورات المدينة ، 1985).

15- الصبري محمد وآخرون، الديمقراطية والأحزاب في اليمن ( صنعاء: مركز دراسات المستقبل،1998).

16-الصلاحي فؤاد عبد الجليل وآخرون، الثورة اليمنية، الخلفية و الآفاق، ط3، ( بيروت: المركز العربي للبحوث و دراسات السياسات، 2012).

17- الطويل ناصر، الحركة الإسلامية والنظام السياسي في اليمن، ط1، (صنعاء: مكتبة خالد بن الوليد، 2009).

18- الظاهري محمد محسن، المجتمع والدولة، ب ط ،( القاهرة: مكتبة مدبولي،2004).

19- الظاهري محمد محسن، الدور السياسي للقبيلة في اليمن ،ب ط،( القاهرة: مكتبة مدبولي،1996).

20- العبدلي سمير محمد ، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي ط1، ( القاهرة : مكتبة مدبولي، 1997).

21- الغذامي عبد الله ، القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة، ط2،( الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009).

22- القصير أحمد، التحديث في اليمن و التداخل بين الدولة و القبيلة ط1، ( القاهرة: دار العالم الثالث، 2006).

23- المتوكل محمد عبد الملك، تجربة اليمن الموحد على طريق الإصلاح الديمقراطي، ب ط ، ( القاهرة: دار المستقبل العربي، 1991).

24- النص إحسان، العصبية القبلية وأثرها في الشعر الأموي، 1977-1985، ط2 ، (دمشق: دار الفكر، 1973).

25- الوشلي أحمد يحى، اليمن دراسة سياسية، ط1، ( صنعاء: الشروق للطباعة و النشر، 2007).

26. - حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، ط1 ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

27. - حمود علي منصور، انهيار الاقتصاد اليمني، ب ط، ( صنعاء: دار المجد للطباعة و النشر، 1995).

28. - زيد محمد علي، معتزلة اليمن: دولة الهادئ و فكره، ط1، ( بيروت: دار العودة، 1981).

29. - شاهر عبد الجليل خالد، البنية الاجتماعية التقليدية في اليمن، ( صنعاء: مركز البحوث اليمني، 1991).

30. - شرابي هشام، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ب ط،( القدس: منشورات صلاح الدين، 1975).

31- شرف الدين حسن أحمد، اليمن عبر التاريخ، ط2،( مصر، مطبعة السنة المحمدية، 1964).

32- طربوش محمد قائد، تطور النظم الانتخابية في الجمهورية اليمنية 1948-1992، ب ط، (صنعاء: منشورات 26 سبتمبر 1992).

33- غلاب نجيب، لاهوت النخب القبلية بين لعن الدولة وتقديس الشيخ، ط1، ( بيروت: بسيان للنشر والتوزيع 2010).

34- كاشف الغطاء أمل، دور العصبية القبلية و أثرها على المجتمع العربي، ب ط ،( إيران: مكتبة الصدر، ب س)

35- لقمان علي حمزة ، تاريخ القبائل اليمنية ،ب ط،( صنعاء: دار الكلمة، 1985).

36- مجموعة من المؤلفين، دراسات في المجتمع العربي، ب ط،( العين: جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1987).

37- مصطفى السيد، وثائق يمنية، ط2، ( القاهرة: المطبعة الفنية، 1985).

38- مصطفى سالم السيد، تكوين اليمن الحديث، ب ط ،( القاهرة: المطبعة العالمية، 1963).

39- ناجي سلطان، التاريخ العسكري لليمن 1839-1976، ط 3، ( صنعاء: دائرة التوجيه المعنوي، 2004).

40- هوليداي فرد ، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ط 2، ( بيروت: دار ابن خلدون، 1978).

41- كنت واطسون، الأراضي الجافة، ب ط ،(الإسكندرية: منشأة المعارف، 1990).

**2 . <u>الدوريات و المجـــلات</u> :**

1- الأخصب أحمد، "العبور إلى المستقبل"، مدارات إستراتيجية، العدد07،صنعاء: ب د ن،.2011

2- جازع جواد صندل ، الحركة الحوثية في اليمن دراسة في الجغرافيا السياسية ،مجلة ديالي،العدد49 ،بغداد: ب د ن،2011

3- الفضل شلق، القبيلة و الدولة و المجتمع، مجلة الاجتهاد، العدد 17،بيروت:ب د ن،1992.

**3 . <u>التقاريـــر</u> :**

1- التقرير الاستراتيجي اليمني 2008، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، 2009).

2- التقرير الاستراتيجي اليمني 2007، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، 2008).

3-الحيصي عبد العزيز، القبيلة والديمقراطية: حالة العراق الملكي، ( الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، 2011).

4- الصلاحي فؤاد وآخرون، الفاعلون غير الرسميون في اليمن، سلسلة التقارير المعمقة، ( الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010).

5- فقيرة جلال ، اليمن 2020 سيناريوهات المستقبل، ( اليمن: فريدريتش إيبرن،2010).

**4 . <u>الرسائل الجامعية</u> :**

1- توفيق محمود أبو الحديد، التعصب القبلي في السلوك السياسي الفصائلي الفلسطيني، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2010.

2- آل حجراف عايض محمد، دور التربية الإسلامية في مواجهة العصبية في زمن العولمة الاجتماعية، رسالة ماجستير في التربية الإسلامية والمقارنة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1433هـ.

3- الشرجبي عادل مجاهد، التحضير والبنية القبلية في اليمن، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1991.

4- القاز صريح صالح، دور القبيلة في المنظومة السياسية اليمنية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تونس المنار، تونس، 2000.

5- حضروف محسن علي، الجيش والتغيير الاجتماعي في اليمن، مذكرة لنيل درجة الماجستير، كلية الآداب جامعة عين شمس، القاهرة ، 1992.

6- جعشان صالح ناصر ،المحددات الداخلية و الخارجية للاستقرار السياسي في اليمن، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، 2012.

**مواقع الأنترنات:**

1-عبد العزيز الحيص، **القبيلة السياسية**، على الرابط :

-www.elaph.com/web/elaphwriter/2009

2- المركز الوطني للمعلومات، اليمن، على الرابط:

- www.yemen-nic.info/governement

3- موقع بوابة الحكومة اليمنية ، على الرابط:

-www.yemen-gov.ye

4- يحي القحطاني، **الدولة اليمنية في كف عفريت** على الرابط :

-www.el-fagheer.com

5 – نجيب غلاب، **دور الوعي القبلي التقليدي و المناطقي في تخلف اليمن**، على الرابط:

-www.alhewar.org

6- وجدان الرفاعي، **اثر التعدد القبلي على استقرار النظام السياسي في الجمهورية اليمنية** ، على الرابط:

-http://www.blogger.com/profile/05743528628116513447

7- فهيم الحامد،" **الدولة و القبيلة، ثنائية حكم اليمن تتأرجح**"، على الرابط :

-www.okaz.com

8- نص مقابلة صحيفة عكاظ مع الرئيس صالح في 22 ماي 2002، على الرابط:

-www.nic.gov.ye

9- علي الدياني، **صراع القبيلة مع المدينة**، على الرابط:

-www.fakatol.net

10- الاحتجاجات في اليمن و تداعيات ثورة الشباب، على الرابط :

-www.sama-news.com/news4546htmi

11- نجيب غلاب "**اليمن الإنتقال إلى المستقبل أو الفناء المتبادل بين الخصوم**" الحوار المتمدن، على الرابط:

- www.ahewar.org

12- نجيب غلاب،"**مخاطر عنف النحب القبلية على مستقبل التغيير**"، على الرابط:

- www.ahewar.org

13- معتز سلامة،" **هل تنجح اليمن في بناء الدولة المدنية**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الرابط:

-www.acpss.ahramdigital.org.eg

14- أبو بكر ناجي، "**تحول الدولة إلى قبيلة كبيرة**"، على الرابط:

-www.marb-press.net

## فهرس الخرائط والمحتويات

### أولا: فهرس الخرائط

| الرقم | عنـــــوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | خريطة الجمهورية اليمنية | 33 |
| 02 | خريطة قبائل اليمن | 47 |
| 03 | خريطة الموقع الجغرافي لليمن | 56 |


**فهرس المحتويات:**


| عنـــــــــــــوان | الصفحة |
|---|---|
| مقدمة | 02 |
| الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة القبيلة | 09 |
| المبحث الأول: مفهوم القبيلة | 10 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: تعريف القبيلة | 10 |
| الفرع الأول: مفهوم القبيلة في الفكر الغربي الليبرالي | 11 |
| الفرع الثاني: مفهوم القبيلة في الفكر العربي | 11 |
| الفرع الثالث: ثقافة القبيلة | 12 |
| المطلب الثاني: العصبية القبلية | 14 |
| الفرع الأول: تعريف العصبية | 14 |
| الفرع الثاني: أنواع العصبية | 17 |
| الفرع الثالث: القبيلة السياسية | 18 |
| المبحث الثاني: خصوصيات المجتمع العربي | 20 |
| المطلب الأول: السمات العامة للمجتمع العربي | 20 |
| المطلب الثاني: التنظيم الاجتماعي للمجتمع العربي | 22 |
| الفصل الثاني : مكانة القبيلة في المجتمع اليمني | 27 |
| المبحث الأول: البنية القبلية التقليدية في اليمن | 28 |
| المطلب الأول: المحددات الجغرافية و الاقتصادية و السياسية لليمن | 28 |
| الفرع الأول: المحددات الجغرافية والديمغرافية | 28 |
| الفرع الثاني: المحددات الاقتصادية | 35 |
| الفرع الثالث: المحددات السياسية | 39 |
| المطلب الثاني: طبيعة وتركيب البناء الاجتماعي اليمني | 45 |
| الفرع الأول: طبيعة البناء الاجتماعي في اليمن | 45 |
| الفرع الثاني: التركيب الاجتماعي للقبيلة اليمنية | 50 |
| المطلب الثالث: العلاقات الاجتماعية القبلية في اليمن | 52 |
| المبحث الثاني: العوامل المساهمة في استمرار سلطة القبيلة في اليمن | 54 |
| المطلب الأول: العوامل الجغرافية | 54 |
| المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية | 58 |
| المطلب الثالث: العوامل السياسية و الثقافية | 62 |
| الفرع الأول: العوامل السياسية | 62 |
| الفرع الثاني: العوامل الثقافية | 70 |
| الفصل الثالث: الأدوار السياسية للقبيلة في اليمن | 74 |
| المبحث الأول: مكانة القبيلة في البنية السياسية اليمنية | 75 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: تواجد القبيلة داخل النظام السياسي اليمني | 75 |
| الفرع الأول: تواجد القبيلة في السلطة التشريعية و التنفيذية | 75 |
| الفرع الثاني: تواجد القبيلة في المؤسسة العسكرية | 77 |
| المطلب الثاني: القبيلة والعمل السياسي في اليمن | 78 |
| الفرع الأول: علاقة القبيلة بالأحزاب السياسية في اليمن | 78 |
| الفرع الثاني: علاقة القبيلة بمنظمات المجتمع المدني في اليمن | 80 |
| المبحث الثاني: دور القبيلة في الأزمات السياسية في اليمن | 83 |
| المطلب الأول: القبيلة وحركتي التمرد الحوثي في الشمال و الانفصال في الجنوب | 84 |
| الفرع الأول: القبيلة وحرب الانفصال في الجنوب( 1994م) | 84 |
| الفرع الثاني: القبيلة وحركة التمرد الحوثي في الشمال 2004 | 86 |
| المطلب الثاني: دور القبيلة في الزمة السياسية اليمنية 2011م | 88 |
| الخاتمة | 94 |
| قائمة المراجع | 97 |
| الفهرس | ——— |


ملخص:

إن الحديث عن المجتمعات العربية يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن التكوينات التقليدية التي تحتويها، و التي تشكل ركيزة أساسية في بناءها الاجتماعي، حيث تشكل القبيلة أهم هذه المكونات والتي نشأت على امتداد آلاف السنين نتجت من خلالها ثقافة وسلوكات وأنماط للعيش لدى أفراد هذه المجتمعات ، وزرعت فيهم قيما ومبادئ وعادات وتقاليد ما تزال حاضرة إلى أيامنا هذه، مكنت القبيلة من لعب أدوار هامة ومؤثرة على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية، فبالرغم من عمليات التحديث التي شهدتها المجتمعات العربية ومحاولات بناء الدولة وغرس ثقافة الديمقراطية والمواطنة لدى الانسان العربي، ما تزال القبيلة كبنية تقليدية تملك سلطة كبيرة في المشهد السياسي العربي وتمارس بذلك أنشطة سياسية تسعى من خلالها للوصول إلى الحكم والتأثير في صانع القرار تحقيقا لمصالحها وغاياتها، شأنها في ذلك شأن الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، ولعل النموذج اليمني يمثل أوضح مثال على استمرار سلطة القبيلة وحفاظها على مكانتها إلى درجة جعلت النظام السياسي اليمني يتصف بالثنائية، وذلك بوجود نظام سياسي رسمي وآخر قبلي، والذي أحدث حالة من التمفصل والتداخل بين الدولة و القبيلة جعل من هذه الأخيرة مفتاح الحكم و الوصول إلى السلطة.

**Summary**

Talking about the Arab societies, leads necessarily to talk about traditional formations that they contain,wich constitute a fundamental pillar in the social build ,Where the tribe reprents the most important of these components which have arisen over thousands of years And that produced a cultures and behaviors and lifestyles among members of these communities ,And planted in them values and principles , customs and traditions are still present to Nowadays .
All these factors enabled the tribe to play an important and influential roles at political, social and cultural levels, Despite the modernization processes witnessed by the Arab societies and the Attempts at state-building and instilling a culture of democracy and citizenship, where the tribe still owns a considerable power in the political arabic scene and practiced many poltical activities wich seeks trough them to Access to power and influence in the decision-maker to achieve its interests and goals as political parties and pressure groups .

The Yemeni model represents the clearest example of the continuation of the authority of the tribe and maintaining its position to the extent that the Yemeni political system are characterized by dualism by the the existence of an official and tribal political system , which created a state of articulation and overlap between the state and the tribe, made this recent the key for governance and for access to power.